EGYPTIAN INITIATIVE FOR PERSONAL RIGHTS
المبادرة المصرية لحقوق الشخصية

العصر الذهبي للنساء؟

حقوق المصريات بين الصورة والواقع منذ 2014

العصر الذهبي للنساء؟

حقوق المصريات بين الصورة والواقع منذ 2014

أبريل 2026

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي،
النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0
http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

كتبت هذا التقرير لبنى درويش، مديرة برنامج حقوق النساء والنوع الاجتماعي بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية منذ عام 2018.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل في مصر منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية. للاتصال بالمبادرة: eipr@eipr.org

المحتويات

المقدمة 5

المنهجية 6

الفصل الأول - دولة الردع والعقاب: التدخل القانوني في قضايا العنف ضد النساء وحدوده 8

1. تغليظ العقوبات كتدخل تشريعي وحيد 8

1.1. العنف الجنسي في المجال العام 8

1.2. ختان الإناث 13

2. القانون يعاقب ولا يحمي 15

3. التدخل الانتقائي للقانون في "قضايا الرأي العام" 17

النساء ضحايا للتغيرات الهيكلية في نظام العدالة 21

السجينات السياسيات ونيابة أمن الدولة العليا 21

تزايد إصدار عقوبات الإعدام وتنفيذها 23

الفصل الثاني ـ النساء في عقد التقشف والإفقار 24

1. انسحاب الدولة من الإنفاق الاجتماعي وتأثيره على النساء 24

2. أثر "الإصلاح الاقتصادي" على النساء في مصر 27

2.1 التعليم والأمية 28

2.2. العمل 30

دراسة حالة: التمييز في تعيين المعلمات 33

2.3. الأجور: العائد مقابل الجهد والتكلفة 35

2.4. الصحة 39

2.5. الفقر والجوع 42

الفصل الثالث - الأسرة والأخلاق: مشروع الدولة لـ"تأديب المجتمع" 45

الدور المركزي للأسرة في المشروع الاقتصادي والاجتماعي للدولة 45

المشروع القومي لحماية "قيم الأسرة" 48

حماية الأسرة مشروعًا لمصر خارج حدودها 51

الفصل الرابع - النساء في مقدمة الصورة 53

النساء في مواقع التشريع وصنع القرار 53

المجالس التشريعية والمحلية: 53

الوظائف السياسية التنفيذية 54

النساء في القضاء 54

صعود النساء للمناصب القيادية في الأعمال والشركات 55

الفصل الخامس - المجلس القومي للمرأة: صناعة أسطورة "العصر الذهبي" 56

الاستراتيجيات كتدخل أوحد 57

المصريات من مواطنات لمستفيدات 58

قضايا النساء في خدمة الرئيس 59

المقدمة

على مدار السنوات العشر الماضية، ومنذ تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية عام 2014، قدم النظام الجديد نفسه للداخل والخارج بصفته حاميًا لحقوق النساء والفتيات المصريات. وكان للمجلس القومي للمرأة خلال الفترة ذاتها دورًا مركزيًا في تعزيز تلك الصورة بتقديم رئيس الجمهورية -وما سُميت لاحقًا «الجمهورية الجديدة»- مناصرًا لحقوق النساء ومدافعًا عنها. يسعى هذا التقرير للنظر بشكل عملي إلى تأثير تلك الفترة على أوضاع النساء والفتيات في مصر، بالمقارنة بين الجهود والموارد المبذولة، ونتائجها المنتظرة، مقابل الواقع الفعلي كما تعكسه الإحصاءات لما آل إليه واقع نساء وفتيات مصر.

ارتكزت سردية الدولة عن "العصر الذهبي للنساء" إلى مؤشرات مثل زيادة تمثيل النساء في بعض مواقع السلطة -رغم تراجعها لاحقًا- وإطلاق استراتيجيات ومبادرات متعددة تحت عنوان تمكين المرأة، وتشديد بعض العقوبات القانونية المرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات في المجال العام. غير أن قراءة أوضاع النساء في مصر خلال هذه الفترة تكشف واقعًا أكثر تعقيدًا. ففي الوقت الذي توسع فيه حضور خطاب تمكين النساء في المجال العام، شهدت مصر في الوقت نفسه تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة أعادت تشكيل شروط الحياة والعمل والخدمات العامة، وكذلك طبيعة العلاقة بين المواطنات والمواطنين والدولة ومؤسساتها الأمنية والقضائية، وكان لها تأثير مباشر على أوضاع غالبية النساء والفتيات.

ومن هذا المنطلق، لا يتعامل هذا التقرير مع قضايا النساء والفتيات باعتبارها ملفًا اجتماعيًا منفصلًا فحسب، بل أيضًا باعتبارها مدخلًا لفهم التحولات الأوسع في علاقة الدولة بالمجتمع خلال العقد الماضي، حيث تتقاطع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية مع الخطاب الرسمي حول الأسرة والمرأة لتشكل مجتمعة واقع حياة النساء والفتيات في مصر. وبهذا المعنى، يسعى التقرير إلى اختبار خطاب "العصر الذهبي للنساء" من خلال النتائج الفعلية للسياسات العامة على حياة النساء، وليس فقط من خلال الصورة التي يقدمها الخطاب الرسمي.

يمكن فهم السياسات المتعلقة بالنساء في مصر خلال العقد الماضي من خلال أربع سمات رئيسية شكلت معًا نمط لتدخل الدولة في هذا المجال. ولا تمثل هذه السمات سياسات منفصلة بل تعكس ملامح نموذج أوسع لإدارة المجتمع خلال هذه الفترة.

أولًا، جاءت تلك السياسات في سياق تحولات اقتصادية عميقة ارتبطت ببرامج "الإصلاح الاقتصادي"، وما صاحبها من تراجع في الإنفاق الاجتماعي والخدمات العامة، فضلًا عن الأزمات الاقتصادية الهيكلية المتتالية. وقد أدى ذلك إلى إعادة توزيع أعباء الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع، لتتحمل الأسر -وعلى رأسها النساء- جزءًا متزايدًا من كلفتها.

ثانيًا، تزامنت هذه التحولات مع صعود خطاب رسمي يضع الأسرة وتماسكها وقيمها في مركز الخطاب السياسي والقانوني والاجتماعي وتمدد غير مسبوق للتجريم الأخلاقي، حيث جرى تقديم الأسرة باعتبارها الإطار الأساسي - وأحيانًا الوحيد - لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتحمل الضغوط الاقتصادية. وأصبح تماسكها هدفًا سياسيًا للدولة، حتى ولو كان ثمنه العدل وأمان وسلامة أفرادها.

ثالثًا، غلب على تدخل الدولة في العديد من القضايا الاجتماعية، بما في ذلك العنف ضد النساء في المجال العام، المدخل القانوني العقابي بوصفه الأداة الأساسية، والوحيدة، للتدخل، دون تطوير سياسات شاملة للحماية أو الوقاية، ودون أن يقترن ذلك بتوسيع فعلي لإمكانيات التبليغ عن العنف أو السيطرة عليه في بداياته أو دعم الناجيات منه. وقد جاء ذلك في سياق أوسع اتسم بتراجع المساحات المستقلة للمجتمع المدني، وتزايد الكلفة الأمنية لأي شكل من أشكال تنظيم المواطنات والمواطنين لأنفسهم للمطالبة بحقوقهم، بل وشبه استحواذ كامل على المجال العام.

وأخيرًا، شهدت هذه الفترة صعود عدد محدود من النساء إلى مواقع قيادية في مؤسسات الدولة، ليصبحن جزءًا من واجهتها السياسية والإدارية، وقائمات على إعادة إنتاج سرديتها حول أوضاع النساء.

ومن خلال تداخل هذه السمات الأربع، تتشكل ملامح السياسات المتعلقة بالنساء والفتيات خلال العقد الماضي. فهذه المسارات ليست منفصلة، بل تتقاطع وتغذي بعضها البعض. وفي هذا السياق، يسعى التقرير إلى تحليل أوضاع النساء في مصر خلال العقد الماضي من خلال دراسة السياسات العامة التي شكلت واقع حياتهن، واضعًا قضايا العنف والعمل والفقر والخطاب حول الأسرة وواقعها في إطار تحليلي واحد يوضح كيف تتقاطع هذه السياسات لتنتج واقعًا مركبًا لأوضاع النساء والفتيات في المجتمع. وبهذا المعنى، تصبح قضايا النساء أيضًا نافذة مهمة لفهم التحولات الأوسع في علاقة الدولة بالمجتمع خلال هذه الفترة.

المنهجية

يعتمد التقرير بشكل أساسي على المصادر التالية: الإحصاءات الرسمية من الدولة أو ما توفره الدولة للجهات الدولية وتعكسه مؤشرات وتقارير تلك الجهات، وتحليل السياسات العامة والخطابات الرسمية وتقارير الدولة ومؤسساتها، بناءً على رصد وتوثيق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية للسياسات العامة والوقائع الأبرز فيما يخص حقوق النساء والفتيات في مصر؛ مع التأكيد على التقييم بناءً على النتائج النهائية.

كما يعتمد على المعلومات الأولية المتاحة للمبادرة المصرية من خلال عملها المباشر في تقديم المساعدة والمشورة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتقاريرها الدورية عن الحقوق على تعددها، فضلًا عن الاستعانة بجهود مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها منظمات حقوق النساء الباقية في مصر.

ومن خلال كافة هذه المصادر مجتمعة يسعى التقرير ليجيب بناءً على المعلومات عن سؤال: هل شهدت مصر فعلاً خلال العِقد الأخير عصرًا ذهبيًا للنساء كما تدعى الدولة؟ وما هي حصيلة التدخلات الرسمية عبر السياسات العامة وغيرها -أو حصيلة غياب تلك التدخلات- في واقع النساء والفتيات في مصر اليوم؟ وكيف ترتبط تلك التدخلات والسياسات بالتوجهات الأيديولوجية للدولة بشأن القضايا المختلفة خلال الفترة ذاتها؟

يسعى التقرير للتعامل مع تدخلات الدولة بمعناها الأوسع، من جهات تنفيذية، وتشريعية، وقضائية. ففي ضوء الوضع الاستثنائي التي شهدته مصر على مدار تلك السنوات من مركَزَة للسلطة، وتعطيل عملي للفصل بين السلطات واستقلاليتها وكذا تعطيل الرقابة المتبادلة بينها، يصير الفصل بينها في التحليل مصطنعاً. فهي حاليًا في محصلتها الأخيرة -منفردة ومجتمعة- تعبير عن رؤية واحدة، وإرادة مركزية.

ولطول الفترة التي يدرسها التقرير، واحتوائها على محطات مختلفة في السياسات العامة وفي الأزمات المستمرة والمتنوعة التي واجهت المصريات والمصريين خلالها، يسعى التقرير لاستعراض تلك المحطات مع التركيز على المحصلة النهائية لتلك السياسات، استنادًا إلى أحدث الإحصاءات والمعلومات التي أفصحت عنها الدولة. ويعيق ذلك أحيانًا امتناع الحكومة المصرية عن الإفصاح عن الإحصاءات والمعلومات، أو عدم جمعها أو تصنيفها نوعيًا في بعض الأحيان، خاصة فيما يتعلق بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في الفترة بين 2012 و2021. إذ امتنعت الدولة خلال تلك الفترة عن تحديث ونشر المسح الصحي والديموجرافي. ومنذ 2019 وحتى اللحظة، تمتنع الحكومة عن نشر كامل نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك بمنهجيته السابقة الذي يمكن من خلالها استقراء

تطور وضع الفقر،، وبدلًا منه نشرت معدلات لمؤشر استحدثته خصيصًا سمته بـ»الفقر متعدد الأوجه» رغم توافر البيانات التي تسمح للدولة بنشر مؤشر الفقر الذي يمكن القياس والمقارنة على أساسه.

للإيضاح، يتعرض تقريرنا لبعض الوقائع والأحداث المختارة دون غيرها، لا بقصد الحصر، وإنما يستخدمها كحالات دراسة لتوضيح أطر وأنماط تتجاوز في عموميتها تفاصيل الواقعة، أو لاستيضاح الفرص البديلة التي أُهدرت دون أن تتدخل الدولة وأجهزتها. وفي أحيان أخرى يركز التقرير في بعض مداخله على أدوار بعض أجهزة الدولة دون غيرها، لكونها الأكثر فاعلية في اللحظة محل النقاش.

يخلص التقرير لوصف عام لأثر السياسات العامة في مصر على واقع المصريات بشكل عام، وأكثرهن تهميشًا بشكل خاص، ويستخلص دروسًا عامة وأخرى أكثر ارتباطًا بكل قسم من أقسامه لتدخلات جادة، يمكن عبر تطبيقها أن تسترجع المصريات بعضًا من حقوقهن التي فقدنها خلال العقد الماضي، كخطوة نحو تحسين أوضاعهن في المستقبل.

الفصل الأول- دولة الردع والعقاب: التدخل القانوني في قضايا العنف ضد النساء وحدوده

على مدار هذا التقرير سيتضح بشكل متكرر كيف تشكل الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة حقيقة وضع نسائها. وبالتالي كان من الطبيعي أن ينعكس التوسع غير المسبوق في التجريم والعقاب والردع كمنهج سياسي يكاد يكون الأوحد من قبل الدولة نحو المواطنين، على رؤية التقرير لقضايا العنف والتمييز ضد النساء. ففي سياق لا يخفى فيه على أي متابع الطبيعة الأمنية لتعامل الدولة مع المواطنين في مصر على مدار تلك السنوات العشر، بالتوسع في التجريم، والمراقبة، وتشديد العقوبات، وإقرار القوانين المقيدة، والمحاكمات الاستثنائية، وعدم احترام الحد الأدنى من حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، والتوسع في بناء السجون، والأزمة المستمرة فيما يتعلق بأوضاع المسجونين في مصر، لا يمكن تخيل أن تستثني نفس الدولة قضايا النساء من تلك الفلسفة الأعم. ويتضح ذلك جلياً في رصد وتحليل التعديلات القانونية الأهم التي شهدتها بنية التشريع في مصر خلال تلك الفترة، وتركيز تلك التعديلات أو التشريعات الجديدة على الجانب العقابي من القانون دون أن تحتوي على التزامات من طرف الدولة تجاه المجني عليهم، والتعامل الانتقائي مع القضايا التي تثير الرأي العام، فضلاً عن تأثير أنماط الممارسات القانونية والعقابية الأوسع على أوضاع النساء والفتيات.

كان لقضايا العنف المبني على النوع خلال العقد المنقضي حضورٌ قويٌّ فيما تبقى من المجال العام. وبالرغم من الحصار الذي شهده الفضاء السياسي والمدني، جاءت أصوات النساء والفتيات عبر الإنترنت، والشكاوى المباشرة الأقل للشرطة والنيابة، لتعبر عن الواقع المر للعنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص.

1. تغليظ العقوبات كتدخل تشريعي وحيد

على مدار الأعوام التي يغطيها التقرير، وضح أن الدولة قد اعتمدت فلسفة أساسية، ووحيدة، كمدخل لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات، وهي التدخل بعد حدوث الواقعة بعقاب الجاني، اعتماداً على إيمان بأن الردع العام والخاص هو الحل الوحيد ويتحقق فقط بإنزال عقوبات شديدة على الجاني في قضايا محددة تحظى بمتابعة واسعة. بينما تظل أبواب الوصول للعدالة موصدة أمام أغلب المتعرضات للعنف، فلا تسعى الدولة بسياسات مبنية على المعلومات في فتح أبواب منظومة العدالة للناجيات من العنف بضمان نسب تبليغ عالية تضمن وقف العنف في بدايته قبل أن يتطور لأشكال أكثر ضرراً. ولأن هذا التدخل العقابي، والفلسفة المصاحبة له، هي أقرب للإيمان منها للسياسة العامة المبنية على المعرفة والتقييم، فبشكل دوري يستدعي ذلك تغليظ العقوبات في القانون بشكل متكرر لعدم تحقق الردع العام متمثلاً في انخفاض معدلات العنف في المجتمع. في هذا الجزء سنستعرض تدخلات الدولة في قضايا العنف الجنسي في المجال العام وتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث، وهو ما يعرف بختان الإناث، لفهم تطور تلك التدخلات ومحدودية قدرتها على مواجهة العنف.

1.1. العنف الجنسي في المجال العام

بدأت الأسابيع الأولى لرئاسة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بما أراد أن تبدو كرسالة قوية فيما يخص التحرش الجنسي، بعد واقعة عنيفة من الاعتداء الجنسي الجماعي في ميدان التحرير أثناء احتفالات واسعة محمية من قوات الشرطة بمناسبة ما عرف حينها

بـ«تنصيب السيسي» رئيسًا للجمهورية في يونيو 2014. وكانت تلك الواقعة بما تلاها من أحداث مؤشرًا واضحًا على ما ستتطور إليه سياسات دولة السيسي لسنوات بعدها فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات في المجال العام. ففي ليلة 3 يونيو 2014، بعد إعلان لجنة الانتخابات الرئاسية نتائج الانتخابات بالفوز المتوقع للسيسي رئيسًا للجمهورية، تجمعت حشود كبيرة من المواطنين والمواطنات للاحتفال بفوز مرشحهم، وتعرضت سيدة لواقعة عنيفة من الاعتداء الجنسي الجماعي، والذي تكرر وقوعه في نفس الموقع منذ عام 2011، لتبلغ الاعتداءات ذروتها في الفترة بين 28 يونيو و3 يوليو 2013.[1]

وعلى العكس من وقائع مشابهة سبقتها، جاء رد فعل الدولة على واقعة الانتهاك الجنسي التي ارتبطت بتنصيب الرئيس الجديد -وقتئذ- في 3 يونيو 2014، سريعة جدًا. فخلال يومين، صدر قرار وقعه الرئيس المؤقت عدلي منصور، بتعديل المادة 306 (أ) وإضافة المادة 306 مكرر (ب) من قانون العقوبات للتصدي لجرائم التحرش الجنسي، بما فيها إدراج لفظ التحرش الجنسي لأول مرة بالقانون المصري. وجاءت تلك التعديلات متماشية في تعريفها للتحرش مع مطالبات المنظمات النسوية والحقوقية، وهي مطالب تكررت طوال أعوام كثيرة سبقت تلك الواقعة، وإن جاءت المادة الثانية بنقطة ضعف هيكلية، مازالت تؤثر على مسار القضايا، بتضمين غرض «المنفعة الجنسية» كشرط لجريمة التحرش الجنسي. ولكن الدولة اكتفت حينئذ بتلك التعديلات، وتجاهلت بقية المطالبات النسوية المستمرة بتدخلات أكثر شمولًا للتعامل مع مدى انتشار العنف الجنسي في مصر.[2]

ومنذ اللحظات الأولى أدركت المنظمات النسوية والحقوقية أن ربط تعريف التحرش الجنسي بقصد الحصول على المنفعة الجنسية، سيصبح عائقًا أساسيًا أمام فاعلية القانون. وهو ما أثبتت الأعوام اللاحقة صحته. بعدها بأيام، سيتوجه رئيس الجمهورية المنتخب عبد الفتاح السيسي، بمصاحبة وفد من الصحفيين، لزيارة المجني عليها في واقعة التحرش الجنسي الجماعي في احتفالات التنصيب، ويقدم لها باقة من الورد، ويعلن لنساء مصر: «أنا آسف، أنا باعتذر لكم كلكم»؛ ثم يوجه كلامه لكل جندي مصري شرطي أو عسكري: «مش ممكن هيستمر ده عندنا في مصر»، وبعدها للقضاء: «عرضنا بينتهك في الشارع»، مؤكدًا عدم قبول ذلك ومكررًا «حتى لو كانت حالة واحدة في كل مصر».[3]

1 يمتد تاريخ التحرش والاعتداء الجنسي الجماعي لأبعد من ذلك في مصر، فقد بدأ توثيقه مع تواتر الشهادات عن تحرش جنسي جماعي بالفتيات والنساء، خاصة في الأعياد والاحتفالات منذ عام 2004 في مدن مختلفة في مصر، ثم الواقعة التاريخية لاستخدام الدولة لنفس النمط للتعدي على المتظاهرات ضد التعديلات الدستورية التي دفع بها الرئيس الأسبق حسني مبارك في مايو عام 2005، والتي عُرفت لاحقًا بالأربعاء الأسود. وحتى اليوم لم تنفذ الدولة حكم اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التابعة للاتحاد الأفريقي، الذي حصلت عليه كل من المبادرة المصرية والمركز الدولي للحماية القانونية لحقوق الإنسان في مارس 2013، بإعادة فتح التحقيق في الاعتداءات ودفع تعويضات للناجيات. للاطلاع على معلومات أكثر عن الحكم المذكور: عام آخر يمر.. ولا عزاء للناجيات من اعتداءات الأربعاء الأسود، المبادرة المصرية، 2017. https://eipr.org/press/2017/05/عام-آخر-يمر-ولا-عزاء-للناجيات-من-اعتداءات-الأربعاء-الأسود؛ ولشهادة مباشرة عن الأربعاء الأسود: الأربعاء الأسود: هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013. https://eipr.org/blog/حنان-البدوي/2013/05/الأربعاء-الأسود-هل-تتذكر-نوال-علي؟-فلنراجع-إذن-تفاصيل-الحكاية. اعتداءات جنسية وحشية في نطاق التحرير وانحطاط غير مسبوق في رد فعل السلطات المصرية - ارتفاع حصيلة الاعتداءات الجنسية إلى 101 حالة في أحداث 30 يونيو. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرين. 2013. https://eipr.org/press/2013/07/اعتداءات-جنسية-وحشية-في-نطاق-التحرير-وانحطاط-غير-مسبوق-في-رد-فعل-السلطات-المصرية

2 الاعتداءات الجنسية والاغتصاب في ميدان التحرير أثناء الاحتفال بحلف يمين الرئيس دليل علي عدم كفاية التعديلات القانونية الأخيرة للتصدي لتلك الجرائم، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرين، 2014. https://eipr.org/press/2014/06/الاعتداءات-الجنسية-والاغتصاب-في-ميدان-التحرير-أثناء-الاحتفال-بحلف-يمين-الرئيس-دليل-علي ؛ المرأة القانونية: العنف الجنسي بقيادة دولة القانون، بهاء عز العرب، مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014. https://eipr.org/blog/2014/05/المرأة-القانونية-العنف-الجنسي-بقيادة-دولة-القانون

3 السيسي يزور ضحية التحرش بميدان التحرير ويقدم لها الورد، سي بي سي مصر، برنامج ممكن، 2014. https://youtu.be/4so6bTP2dbQ?si=wq4SrRTJAl7ll2gR&t=598

على مدار الأسابيع اللاحقة، حققت النيابة في ثلاث قضايا اعتداء جنسية جماعي منفصلة، واحالتها جميعها للمحكمة، التي فصلت فيها وأصدرت أحكامًا، قابلتها المنظمات الحقوقية والنسوية بتكرار المطالبة بعدم الاكتفاء بما تم بالفعل، وأن يُفتح باب التحقيق الجدي في تعدد تلك الجرائم وتطوير استراتيجية شاملة للتعامل مع العنف الجنسي، وتقديم الخدمات لضحاياه.[4]

تعطي هذه البدايات صورة عما شهدته السنوات التالية من عهد «الجمهورية الجديدة»، حيث سيستمر تعديل المواد العقابية وتغليظ العقوبات بوصفه المدخل المفضل للدولة في التعامل مع قضايا النساء، مع التهوين من مدى انتشار حالات العنف عدديًا وجغرافيًا، وتقييد إتاحة المعلومات والإحصاءات المرتبطة به، وتقديمه بصفته أزمة «عِرْض» وأخلاق، وليس بوصفه قضية تتعلق بسلامة واستقلالية النساء. وسيختفي الاعتذار لنساء مصر.

بعدها بسنوات طرأ تعديلان على المادتين ذاتهما من قانون العقوبات، أولهما في عام 2021 لتغليظ العقوبات، والثانية في 2023 لإضافة عقوبات في حال كان التحرش في سياق العمل أو المواصلات، مع تغليظ العقوبات مرة أخرى وتحويل التحرش الجنسي من جنحة إلى جناية.[5] في الوقت نفسه، لم تتح أية إحصاءات رسمية لبيان مدى نجاح تلك التدخلات في تقليل معدلات العنف الجنسي، أو المقارنة بين فاعلية التدخلات المختلفة. أما النساء والفتيات اللاتي يحاولن الوصول للعدالة في قضايا العنف الجنسي، ومقدمو الدعم والخدمات القانونية لهن، بمن فيهم المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، فظلوا جميعًا يشكون من أن أكبر العوائق أمام الوصول للعدالة في قضايا العنف الجنسي -حتى في المجال العام- هي صعوبة الإبلاغ، يتلوها عدم فاعلية المنظومة القانونية بعد الإبلاغ وصولًا للإحالة للقضاء أو الإدانة.

إن التركيز المفرط على تشديد العقوبات -وهي الخطوة التي لا تأتي إلا بعد الإبلاغ وجمع الأدلة وتحديد الجاني وإحالته للمحاكمة وصولًا للحكم بإدانته- يعكس اختزال الدولة لمنظومة العدالة الجنائية في أداة واحدة وهي الردع، بدلًا من المواجهة الحقيقية لواقع النساء والفتيات مع العنف الجنسي، والعمل الجدي -والأصعب- على تذليل العقبات التي تجعل من وصولهن لمرحلة المحاكمات من الأصل هدفًا بعيدًا في معظم الأحيان. فبالنظر إلى معدلات الإبلاغ في عام 2015، كما جاءت في «مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر»، والذي أصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، نجد أن عدد النساء اللاتي تعرضن لأي شكل من أشكال العنف على يد غرباء أو أشخاص من عائلاتهم يقترب من ثمانية ملايين امرأة في مصر كل عام، بينما بلغ عدد من أبلغن الشرطة عن أي من أشكال العنف تلك 75 ألف امرأة فقط، ما يوضح محدودية أي تدخلات في سياسات الوصول إلى العدالة إن لم تركز على هدف زيادة نسب الإبلاغ، واعتبار ذلك الهدف أساس تقييم فاعليتها.[6]

وتظهر صورة مشابهة عند النظر لقضايا الابتزاز الإلكتروني للنساء والفتيات، رغم محدودية البيانات بشأنها في ظل احتكار الدولة للإحصاءات ومنع نشرها. فطبقًا لدراسة قامت بها مبادرة اتكلم/ي، أظهر استبيان إحصائي أن 10% فقط من العينة التي تعرضت

4 الحكم الأول في قضايا الاعتداءات الجنسية الجماعية والاغتصاب الجماعي بميدان التحرير ليس نهاية المطاف ويجب فتح التحقيق في جميع جرائم العنف الجنسي السابقة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرين، 2024. https://eipr.org/press/2014/07/الحكم-الأول-في-قضايا-الاعتداءات-الجنسية-الجماعية-والاغتصاب-الجماعي-بميدان-التحرير-ليس

5 قانون رقم 141 لسنة 2021، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/73392 ؛ القانون رقم 185 لسنة 2023، منشورات قانونية، https://manshurat.org/content/tdyl-bd-hkm-qnwn-lqwbt-blqnwn-rqm-185-lsn-2023

6 مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مصر 2015، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ووزارة التخطيط، 2016. ص 94 https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1336/related_materials

للابتزاز والجرائم الإلكترونية في مصر لجأن للإبلاغ الرسمي. وأُلقيّ القبض على المتهمين في 10% فقط من تلك الحالات التي تم الإبلاغ عنها (أي 1% فقط من كل حالات التعرض للتحرش والابتزاز الإلكترونيين). وضمن تلك الحالات اللاتي ألقي القبض فيها على المتهمين، فإن 35% منها فقط انتهت لإدانة المتهم في الدرجة الأولى من المحاكمة.[7] تلك المؤشرات توضح جلياً أن العقبة الأساسية أمام تحقيق العدالة في قضايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع، حتى في المجال العام فقط، ليست عدم شدة العقوبات، بل الوصول ابتداءً لنظام العدالة، ومن بعدها إجراءات التحريات بما فيها الشق التقني، ثم التحقيقات وصولاً للإحالة للمحاكمة.

وبالنظر لأحدث التعديلات القانونية لمكافحة العنف الجنسي في وسائل المواصلات، والذي يعد واحدًا من أكثر أشكال العنف الجنسي التي تعيق مشاركة النساء في المجال العام، فضلًا عن كون مكافحته محل تركيز العديد من التدخلات والحملات لمحاولة مكافحته، يظهر مسح صندوق الأمم المتحدة للسكان السابق ذكره أن 0.2% فقط من النساء اللاتي تعرضن له قد لجأن لأي تدخل بما فيه إبلاغ الشرطة، بينما 5.6% منهن لجأن لسلك طرق أطول للوصول للمكان المرغوب، أو لصحبة في الطريق لتجنب التحرش.[8]

حتى التعديل القانوني الأخير الذي صعد بالتحرش الجنسي من جنحة ليصبح جناية، جاء في إطار نفس التوجه الرسمي المرتكز على زيادة العقوبات، والذي لا يعكس فقط -وبلا أدلة- رؤية فلسفية بأن الخوف من القانون هو شرط الردع، ولا ترى في القانون إلا يدًا للعقاب؛ بل إنه في طريقه يزيد من صعوبة وصول الناجيات للعدالة. فتحويل التحرش الجنسي لجناية لا يزيد فقط عقوبة السجن للجاني -ما يدفعه هو وأسرته ومحاميه لبذل أقصى ضغط ممكن على المجني عليها لتغيير أقوالها أو التراجع عن البلاغ- لكنه أيضًا يطيل إجراءات التقاضي بكل مراحله، وهي عقبة أساسية أمام الإبلاغ لأنها تطيل بدورها من فترة تعرض ضحايا هذا العنف للضغط النفسي، وفي بعض الأحيان محاولات الترهيب، طيلة فترتي التحقيق والمحاكمة.[9]

بعد نحو ستة أعوام من واقعة العنف الجنسي في احتفال تنصيب الرئيس، ستقع واقعة اعتداء جنسي جماعي أخرى. هذه المرة في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية، وستكون تلك الحادثة مصورة بكاميرات المارة أيضًا. ففي ديسمبر 2020، راجت عبر الإنترنت مقاطع مفزعة لاعتداء جماعي على فتاة لا تبدو ملامحها واضحة، وعبر الإنترنت أيضًا وصفت الشابة نفسها وقائع العنف الذي تعرضت له وطالبت بحقها في العدالة. وأصبح فيديو الاعتداء ومطالبات الشابة مثار اهتمام واسع على وسائل التواصل الاجتماعي. توجهت المجني عليها سريعًا بصحبة فريق دفاعها من كل من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومركز قضايا المرأة المصرية للإبلاغ. وعلى مدار ما يقرب من خمسة أعوام، كانت العواقب القانونية لتلك الواقعة مستمرة. فبعد أيام من تقديم البلاغ، ستصدر النيابة العامة، ضمن نمط أوسع من إصدار البيانات المفصلة للجمهور في حينها، بيانًا يدعم رواية المجني عليها، ويؤكد أن كاميرات المراقبة في المنطقة قد سجلت الوقائع كما ذكرتها الضحية، ويثبت تعرفها على المتهمين السبعة. ومع تقديم البلاغ، بدأت أسر ومحامو بعض المتهمين في ملاحقة الشابة المجني عليها وأسرتها بالتهديدات والتشهير وحملات الابتزاز عبر الإنترنت لحثها على تغيير أقوالها وتبرئتهم. كانت تلك التهديدات بالغة الخطورة والإلحاح حتى أنها أجبرت الشابة وأسرتها على ترك منزلهم بل وهجر المدينة بأكملها مؤقتًا.

7 واقع جرائم التنمر والابتزاز الإلكتروني في مصر، اتكلم/ي، 2024.. ص. 14-16
https://speakupeg.com/2024/03/25/reality-of-cyberbullying-and-blackmail-crimes-in-egypt/

8 مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مصر 2015، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ووزارة التخطيط، 2016. ص 148 https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1336/related_materials

9محامية عن «تغليظ عقوبات التحرش»: له إيجابياته.. ولكن | باحثة عن «تمر جامعة طنطا»: الإحالة للنيابة ليست الحل الوحيد للمشكلة، مدى مصر، 2021. https://www.madamasr.com/2021/06/28/news/u/محامية-عن-تغليظ-عقوبات-التحرش-له-إيجا/

أما أثنين من محاميّ المتهمين فهدداها بالتشهير عبر نشر صور شخصية لها وتقديم بلاغات ضدها تحت ادعاء قيامها بما يسمى بـ»التعدي على قيم الأسرة المصرية»، ولم تتحرك النيابة لحماية المجني عليها إلا بعد مناشدات متتالية من منظمات نسوية وحقوقية، وتقديم فريق دفاعها كافة الأدلة وما يستدعيه التحقيق من قرائن، فيما لم تقم النيابة بمسؤوليتها كسلطة تحقيق وجمع أدلة.[10]

وفي مارس 2021، ورغم بيانات النيابة المتتالية، حكمت محكمة جنايات المنصورة ببراءة المتهمين جميعًا، اعتمادًا على عقيدة القاضي الذي رأى في توتر المجني عليها ما يدعوه لعدم الوثوق في شهادتها.[11] وحتى بعد هذا الحكم، لم تطعن النيابة فيه، بصفتها القائمة على الدعوى، إلا بعد مطالبات وتحركات مستمرة من داعمي المجني عليها من منظمات وأفراد؛ ليأتي بعدها بعامين آخرين حكم محكمة النقض بدورها بتأكيد البراءة.[12] وفي سياق موازٍ، وبعد ضغوط مستمرة وجمع الأدلة بشكل مستقل وتقديمها للنيابة العامة، أحالت النيابة العامة المحاميين -اللذين شهّرا بالمجني عليها وهدداها لدفعها لتغيير أقوالها التي تدين موكليهم- للمحاكمة في سبتمبر 2021.[13] وبعدها بشهر حكمت محكمة الجنح الاقتصادية بالمنصورة بإدانة المحاميين وحبسهما وتغريمهما بعد إدانتهما بتهم تضمنت سب وقذف المجني عليها، والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، واستخدام حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب تلك الجرائم. وظلت إجراءات التقاضي مستمرة لخمس سنوات.

تُعد هذه الواقعة، التي جرت بعد ست سنوات من واقعة احتفالات فوز السيسي، واستمرار إجراءات التقاضي فيها منذ ديسمبر 2020 وحتى هذه اللحظة، والتهديدات والتشهير التي تعرضت لهما المجني عليها وأسرتها من قبل ذوي المتهمين ومحاميهم، ونهاية ببراءة المتهمين جميعًا رغم وفرة الأدلة بل وتصوير الواقعة والتعرف على الجناة وضبطهم، نموذج توضيحي مثالي لمدى قصور تغليظ العقوبات كمدخل وحيد للتعامل مع العنف الجنسي. فمازال القانون غير قادر على التعامل مع الواقع المعقد لنمط اعتداء مثل التحرش والاعتداء الجنسي الجماعي، والذي وثق بشكل مستمر على مدار عشرين سنة في مصر؛ وأدوات التحريات والتحقيق، بل والتقاضي، ما زالت قاصرة عن ضمان حصول المجني عليهن على العدالة. والأهم أن قصور تلك الإجراءات لا يحرم المجني عليهن من حقهن في التقاضي فقط، بل يتركهن عرضة لأن يصبحن ضحايا لأشكال أخرى من العنف كالتهديد والابتزاز بعد الإبلاغ، في ظل الفراغ التشريعي لأي ضمانات حقيقية لحماية المبلغين والشهود والخبراء في القانون المصري حتى اليوم، رغم المطالبات المحلية والأممية المستمرة.[14]

10المؤسسات الموقّعة تطالب النيابة العامة بالتحقيق في وقائع التهديد والتشهير ضد المُبلّغة في قضية الاعتداء الجنسي الجماعي بميت غمر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرون،2020. https://eipr.org/press/2020/12/المؤسسات-الموقّعة-تطالب-النيابة-العامة-بالتحقيق-في-وقائع-التهديد-والتشهير-ضد

11بيان جماعي: نطالب النيابة بالطعن على براءة المتهمين في الاعتداء الجنسي الجماعي بميت غمر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرون،2021. https://eipr.org/press/2021/03/بيان-جماعي-نطالب-النيابة-بالطعن-على-براءة-المتهمين-في-الاعتداء-الجنسي-الجماعي-بميت-غمر

12بعد ثلاث سنوات على الجريمة: «النقض» ترفض طعن النيابة على براءة المتهمين بالاعتداء الجنسي الجماعي في ميت غمر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز قضايا المرأة، 2023. https://eipr.org/press/2023/04/بعد-ثلاث-سنوات-على-الجريمة-النقض-ترفض-طعن-النيابة-على-براءة-المتهمين-بالاعتداء-الجنسي

13 غدًا بدء محاكمة محاميين متهمين بالتشهير بالمجني عليها في واقعة الاعتداء الجنسي الجماعي في ميت غمر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2021. https://eipr.org/press/2021/09/غدًا-بدء-محاكمة-محاميين-متهمين-بالتشهير-بالمجني-عليها-في-واقعة-الاعتداء-الجنسي-الجماعي

14 الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى العاشر لمصر، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، CEDAW/C/EGY/CO/8-10, 2021 ، فقرة 16 (ج) https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/cedawcegyco8-10-concluding-observations-combined-eighth-tenth ؛

Efforts to combat violence against women in Egypt: milestones, challenges, and recommendations, UN High Commissioner for Human Rights, 2021. https://www.ohchr.org/en/2021/06/efforts-combat-violence-against-women-egypt-milestones-challenges-and-recommendations

1.2. تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

يتطابق نمط التدخل الذي أوضحناه سابقًا فيما يتعلق بالتحرش الجنسي مع تدخلات الدولة فيما يتعلق بتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث). فرغم تعديل القانون لتجريم الختان في 2007، إلا أن المحاكم المصرية لم تنظر قضيتها الأولى بشأنه إلا في عام 2013، حيث كانت المادة القانونية المجرمة له مجمدة فعليًا بسبب عدم الإبلاغ عن حالات الختان.

وفي سبتمبر 2016، أقر مجلس النواب المصري تعديلًا جديدًا بقانون العقوبات لتجريم الختان. وبينما ضبط هذا التعديل صياغة مادة تجريم الختان، إلا إنه أتى بتعريف محدود يفتح أبواب للالتفاف حوله، كما بدأ النص بذكر المادة 61 من قانون العقوبات كاستثناء من التجريم، وهي المادة التي تعفي من العقوبة كل من قام بأي فعل لحماية نفسه أو غيره من خطر جسيم، وهو ما لا ينطبق على ختان الإناث في أي حال من الأحوال.

ولكن أهم ما جاء به التعديل كان متماشيًا مع نفس النهج المتبع فيما يتعلق بالتحرش، أي تغليظ العقوبات وتوسيعها لتشمل أفراد أسرة الطفلة في حال طالبوا بختانها. وبعدها في 2021 قدمت الحكومة تعديلًا آخرًا أقره البرلمان، وجاء هذه المرة ليلبي مطالب متكررة للمجتمع المدني المصري بتعديل تعريف الختان السابق، وتوسيع دائرة التجريم لتشمل المؤسسات الطبية التي يُجرى فيها الختان. ولكن مرة أخرى جاء القانون بفلسفة تعتبر تغليظ العقوبات سلاحها الأول والأهم وربما الأوحد، فرفع حد العقوبات لكل الأطراف المشاركة، بل وجرم لأول مرة كل من «روج أو شجع أو دعا» للختان، ولو لم يترتب على دعوته فعل.[15]

على مدار السنوات -ومع توالي التعديلات القانونية- حللت المنظمات العاملة في المجال طبيعة العقبات التي تواجه الإبلاغ في قضايا الختان، وبرز على رأسها دائرة التواطؤ التي تنتج من تساوي التجريم لأهل المجني عليها أسوة بالأطباء أو العاملين بالمجال الطبي الممارسين للختان، فينتهي الوضع عمليًا لأن يتم استخدام مواد التجريم فقط في الحالات التي تنتج عنها وفاة الطفلة أو تعرضها لآثار جانبية خطيرة على الحياة. وحتى في بعض تلك الحالات، ومع بداية التحقيق عندما يدرك الأهل أنهم عرضة للسجن المطول، فإنهم أحيانًا يغيرون أقوالهم لتجنب العقوبة، وحينها تخلو القضية من الأدلة الكافية.[16] ولذلك فقد كررت المنظمات مطالباتها بتعليق تنفيذ العقوبات على أهالي الفتيات في حالة تعاونهم مع التحقيق ومساعدتهم في الوصول للجناة الأساسيين وهم ممارسو الخدمة الطبية، وخاصة الأطباء، الذين يشكلون غالبية من ينفذون جرائم ختان الفتيات في مصر. ومن شأن إعفاء أفراد الأسرة أن يضمن تعاونهم مع التحقيق، وكذلك تحركهم بشكل سريع لوصول الفتيات للخدمات الصحية العاجلة لإنقاذ حياتهن في حال تعرضهن لمضاعفات خطيرة حفاظًا على صحتهن وحياتهن؛ فضلا عن تشجيع أطراف أخرى من العائلة الممتدة أو المقربين للعائلة على الإبلاغ حال علمهم باحتمال تعرض فتيات في الأسرة للختان، بدون مخافة أن يؤدي ذلك لسجن أقاربهم من ذوي الفتاة.[17] فلو كان الهدف الأساسي للقانون هو الحد من الممارسة وضمان إنقاذ الضحايا قبل ارتكاب الجريمة أو وصولهن للعدالة بعدها، فإن الأولوية يجب أن تكون لتحقيق أعلى نسب ممكنة للإبلاغ عن وقائع الختان، وخاصة قبل وقوعه، بدلًا من التركيز على أهمية عقاب كل المشاركين وخاصة أفراد الأسرة التي قد لا تكون قد حظيت بفرص تعليمية كافية تتيح لهم الخيار الأصح لفتياتهن، مقابل السلطة العلمية لطبيب يرتكب الجريمة في سياق طبي، بل وأحيانا داخل المستشفى، بل وفي مستشفيات تابعة للدولة.

15 قانون رقم 10 لسنة 2021، منشورات قانونية، 2021. https://manshurat.org/node/72082

16 نحو تطبيق أكثر فعالية لمادة تجريم الختان، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2016. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/fgc_position_paper.pdf

17 تعديل قانون ختان الإناث: على مجلس النواب الاستماع لتحذيرات المجتمع المدني والمجلس القومي للطفولة وأعضاء الشيوخ والنواب تغليظ العقوبات والسجن المشدد ليس حلًا بل عقبة تمنع الإبلاغ عن جريمة الختان، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2021. https://eipr.org/press/2021/03/تعديل-قانون-ختان-الإناث-على-مجلس-النواب-الاستماع-لتحذيرات-المجتمع-المدني-والمجلس

وبالمثل، فإن فرض عقوبة جنائية على الترويج لختان الفتيات أو الدعوة له أو تشجيعه، حتى ولو لم يستهدف أو يؤدي لختان فتاة بعينها، قد يكون له أثر عكسي يعوق الاشتباك في نقاش عام حول ممارسة مجتمعية مؤذية ومجرمة قانونًا، لكنها مع ذلك لا تزال واسعة الانتشار وتحظى بتأييد قطاعات كبيرة من المجتمع بحسب إحصاءات أجهزة الدولة نفسها.

إن تشجيع وإدارة نقاش مجتمعي في هذه الحالة هو السبيل الوحيد لتحدي وخلخلة وتغيير المواقف الاجتماعية الراسخة، بدلًا من غلق باب الحوار خوفًا من السجن، مما يترك الناس غنيمة لمصادر المعرفة غير المتخصصة التي يثقون بها من قادة دينيين أو أقارب أو جيران، لتكون المحتوى الوحيد مقابل حملات التوعية من قبل الدولة والتي تتأرجح في استمراريتها ونجاحها في الإقناع.

القصور في منهج التوسع في عقوبات السجن للجميع يتجلّى في تواضع خبرة المؤسسات التي تسعى لدعم الأشخاص في الإبلاغ قبل إجراء الختان، أو في تحليل قضايا الختان التي تصل للمحاكم، ويتضح أيضًا في نتائج البحوث التي أتيح إجراؤها في مصر. فقد أجرى مجلس السكان الدولي أربع دراسات حول الختان لتبيان أفضل الأدلة حول أفضل التدخلات لوقف الممارسة، تبين منها أن بعض الأشخاص وإن كانوا يعلنون أنهم ضد الختان، فإنهم في الواقع يطلبون قطع الأعضاء التناسلية لفتياتهن ظنًا منهم أن الختان المضر هو ذلك الذي كان يجرى بالشكل التقليدي، بينما الأطباء يقومون بتدخل آخر «في حالة احتاجت له الطفلة»، وفي بعض الأحيان يقع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بعد الاقتناع بكونه «إجراءً تجميليًا» (دروس 3 و4 من الدراسة). وفي نفس الدراسة لم تشر أية أسرة من اللاتي رفضن ممارسة ختان الفتيات لحماية فتياتهن إلى أن محركهم وراء الرفض كان تجريم الممارسة أو خوفهم من عقوبتها القانونية، بعكس توافر معلومات أخرى ساعدت الأفراد على ترك الممارسة (نقطة 7).[18]

بعد انقطاع طويل عن جمع ونشر الإحصاءات الديموجرافية في مصر، أصدر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المسح الصحي للأسرة المصرية 2021. ورغم احتفاء المجلس القومي للمرأة خاصة بـ»الإنجاز» المتحقق في مجال مكافحة الختان بحسب إحصاءات المسح، فإن نتيجته -التي تأخر نشرها كثيرًا- جاءت مخيبة جدًا للآمال. فبمقارنة معدلات الختان في 2014 و2021، وبعد أعوام طويلة من الجهود، أظهر المسح أن عدد النساء اللاتي سبق لهن الزواج في العمر (15-49) اللاتي تعرضن للختان بلغ 86% مقارنة بـ92% من نفس المجموعة في 2012، وهي النسبة التي تبتعد كثيرًا عن مستهدف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، وهو وصول النسبة في عام 2030 إلى 55%، ما يستحيل تحقيقه في ضوء المعدلات الحالية أو حتى الاقتراب منه بدون تغيير كامل في توجه واستراتيجيات المكافحة.[19] [20]

وخلال كل تلك السنوات، خلت تدخلات الدولة بخصوص ختان الإناث من خطاب يعزز من حق الفتيات، والنساء لاحقًا، في الكرامة والاستقلال الجسديين، ويواجه الأزمة المجتمعية بشجاعة عارضًا آثار جريمة الختان بوصفها محاولة لسلب تلك الفتيات استقلالهن ومتعتهن الجنسية وخاصة المستقبلية.[21]

18 Important lessons on FGM/C abandonment from four research studies in Egypt, Evidence to End FGM/C: Research to Help Girls and Women Thrive، Wahba, Nada, Nahla G. Abdel-Tawab, and Abeer Salem, Population Council, 2020. https://knowledgecommons.popcouncil.org/cgi/viewcontent.cgi?article=2202&context=departments_sbsr-rh

19 المسح الصحي للأسرة المصرية 2021، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وآخرون. 2022 https://www.capmas.gov.eg/publications/116

20 الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، المجلس القومي للمرأة، 2016. https://ncw.gov.eg/Page/761/الاستراتيجية-الوطنية-لتمكين-المرأة-المصرية2030-/

21 نموذج: فيلم بين بحرين، بدعم من المجلس القومي للمرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون. 2019.

ورغم عقود من المطالبات، مازالت مواد التثقيف الجنسي الشامل تغيب عن تعليم الفتيات والفتيان في المناهج الدراسية.[22] وأخيرًا، مازالت الدولة تتعامل مع الفتيات والنساء اللاتي تم ختانهن وكأن الدولة لا تدين لهن بالاعتذار العملي عن سنوات من السياسات العامة الفاشلة التي أدت للعدوان على حقهن في السلامة. فلا تقدم الحكومة المصرية خدمات تثقيفية جنسية ولا خدمات طبية نفسية وجسدية واسعة لمحاولة رأب الصدع الناتج عن الختان، ومحاولة استرجاع تلك النساء للسيادة التي سعى المجتمع لانتزاعها منهن.

2. القانون يعاقب ولا يحمي

في نفس سياق قضايا العنف الجنسي في المجال العام، ورغم المطالبات النسوية المصرية والتوصيات الأممية من لجان الاتفاقيات الدولية، مازالت مصر ترفض تعديل التعريف القانوني للاغتصاب ليشمل أشكال الاغتصاب كافة، بدلًا من اقتصاره الحالي على الاغتصاب المهبلي باستعمال القضيب.[23] وتستمر الحكومة المصرية في نفي وقوع كشوف غشاء البكارة أو ما تسمى بـ"كشوف العذرية" كما تتجاهل المطالبات بمنع هذا الإجراء المهين وغير العلمي بشكل عام، وتتجاهل كذلك مسؤولية الدولة وأجهزتها عن ملاحقة مرتكبيه في سياق الاحتجاز.[24] وحتى بعد صدور قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب -التابعة للاتحاد الأفريقي- لصالح طعن المبادرة المصرية وإنترايتس (Interights) نيابةً عن سجينتين سياسيتين تعرضتا لجريمة "كشوف العذرية" أثناء احتجازهما في السجن الحربي في أعقاب فض اعتصام بميدان التحرير في مارس 2011 فمازالت الدولة لم تأخذ أي تحركات للامتثال للحكم. ففي حكم تاريخي وجدت اللجنة أن الحكومة المصرية قد انتهكت ثمانيّ من مواد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وأقرت بأن كشوف العذرية القسرية تعد شكلًا من العنف الجنسي وشكلًا من التعذيب وألزم الحكم الدولة المصرية بوقف هذه الجريمة ومقاضاة المسؤولين عنها ودفع تعويض قدره مائة ألف جنيه لكل من الضحيتين.[25]

أما في سياق المجال الخاص، والذي سيُفرد له جزء مستقل، فلم تقم الدولة بأي تعديل يذكر على مدار العقد الماضي لضمان حماية القانون لحق النساء والأطفال من العنف داخل الأسرة، ولا لإنهاء الاستثناء من التجريم والعقاب فيما يخص جرائم العنف الجنسي

22 التثقيف الجنسي في مصر: دراسة استطلاعية حول مدى الاحتياج لبرامج ثقافة جنسية متكاملة للشباب، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013. https://eipr.org/publications/التثقيف-الجنسي-في-مصر-دراسة-استطلاعية-حول-مدى-الاحتياج-لبرامج-ثقافة-جنسية-متكاملة

23 الاعتداءات الجنسية والاغتصاب في ميدان التحرير أثناء الاحتفال بحلف يمين الرئيس دليل علي عدم كفاية التعديلات القانونية الأخيرة للتصدي لتلك الجرائم، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرون، 2014. https://eipr.org/press/2014/06/الاعتداءات-الجنسية-والاغتصاب-في-ميدان-التحرير-أثناء-الاحتفال-بحلف-يمين-الرئيس-دليل-علي ؛ خطوة مرتبكة على الطريق الصحيح: تعليق على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2015. https://eipr.org/press/2015/06/خطوة-مرتبكة-على-الطريق-الصحيح-تعليق-على-الاستراتيجية-الوطنية-لمكافحة-العنف-ضد-المرأة ; الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى العاشر لمصر، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، CEDAW/C/EGY/CO/8-10، 2021. فقرة 23 (ب) https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations-combined-eighth-tenth-observations/cedawcegyco8-10

24 آخر واقعة دولية لنفي وفد مصر الرسمي لوقوع كشوف العذرية المهبلية في مصر كانت أثناء مناقشة ملف مصر أمام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في يونيو 2021. لمطالعة مقتطفات من الأسئلة وردود الوفد المصري بقيادة مايا مرسي رئيسة المجلس القومي للمرأة حينها: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/10/committee-elimination-discrimination-against-women-experts-welcome-lifting ; جدير بالذكر في هذا السياق أن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وإنترايتس قد قدمتا بالنيابة عن ضحايا لكشوف عذرية إجبارية في السجن حربي عام 2011 شكوى أمام المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. https://eipr.org/press/2013/12/اللجنة-الأفريقية-لحقوق-الإنسان-تقرر-قبول-دعوى-كشف-العذرية-شكلًا-محاسبة-المسئولين-عن

25 في دعوى المبادرة المصرية: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان تدين الحكومة المصرية وتلزمها بتعويض ضحايا «كشوف العذرية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2026. https://eipr.org/press/2026/01/في-دعوى-المبادرة-المصرية-اللجنة-الأفريقية-لحقوق-الإنسان-تدين-الحكومة-المصرية-وتلزمها

داخل الزواج، رغم المطالبات المتكررة.[26]

ويتضح مدى اختزال الدولة لتعاملها مع القانون كأداة للعقاب والردع وليس لتنظيم الحقوق عند النظر -مرة أخرى- للتعديلات القانونية المعنية بالعنف ضد النساء، والتي قدمتها الحكومة على مدى العقد الماضي. حيث خلت من أية التزامات على الدولة بتقديم الخدمات أو التعويضات أو التسهيلات أو الدعم المباشر للناجيات من العنف، أو لتيسير وصولهن للعدالة. فقد طغت الفلسفة القانونية العقابية على تعامل الدولة مع القانون ككل، ليغيب بشكل تام دور القانون كضامن لحقوق المجني عليهن خارج أروقة المحاكم والنيابات. ويظهر بشكل جلي في انعدام أي مساءلة لفشل الجهات التنفيذية الأمنية في التعامل الجدي مع محاضر عدم التعرض والتي يُفترض بها أحيانًا أن تنهي العنف في بداياته قبل تطوره لأشكال أعنف. كما يظهر ذلك بوضوح في مقاومة الدولة لإصدار قانون متكامل للعنف المبني على النوع، لا يكتفي فقط بجمع المواد القانونية المبعثرة وضمها في سياق واحد، بل -وهو الأهم- يضع إطارًا لتقديم الخدمات للناجيات من العنف، لضمان قدرتهن على تجاوز تجارب العنف بقسوتها، وكفالة قدرتهن المباشرة على التقدم للإبلاغ، واثقات من أن تلك الخطوة الصعبة والشجاعة، لن تزيد من استضعافهن بتعريضهن للخطر أو فقدان مصدر دخل أساسي أو محل سكن أو رعاية.

فحتى اليوم، ورغم عقود من مطالبات النساء والمجتمع المدني، ما زال التشريع المصري قاصرًا عن حماية المبلغين والشهود والخبراء، وقاصر عن حماية خصوصية المبلغات، خاصة في القضايا ذات الطبيعة الشخصية.

وفي عام 2020 زفت الدولة وإعلامها الرسمي للمصريات خبر صدور قانون 177 لسنة 2020 بتعديل بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية، والذي تم تقديمه بصفته تعديلًا لحماية خصوصية الضحايا في قضايا مرتبطة بالنوع الاجتماعي. غير أنه بالنظر لطبيعة التعديل، يتضح سريعًا أنه لا يحمي هويات ولا خصوصية المبلغات أثناء المحاكمة، ولا يحتوي على أية ضمانات أو عقوبات في حالة انتهاك قواعده. وهو أمر مثير للانتباه في سياق عقد كامل من التعديلات القانونية المرتكزة على التجريم وتغليظ العقوبات. وبذلك، فإنه بالطبع لا يقدم حماية حقيقية للمبلغات أو الشهود أو الخبراء. وفي 2025 صدر قانونًا جديدًا للإجراءات الجنائية، والذي صاحبه نقد قانوني وحقوقي واسع لما تمثله الكثير من مواده من تراجع عن حقوق الدستورية للمواطنين، بل وتراجع عن القانون السابق له، بسبب إضعافه لمبادئ الفصل بين السلطات، والحق في الدفاع وقرينة البراءة، وتوسعه في الاستثناءات حتى قوضت الحق الأصيل.[27] ورغم كل النقد لمشروع القانون، بل والمطالبات الأممية من قبل أعلى ممثلين لمنظومة حقوق الإنسان العالمية بمراجعته، فقد صوّت عليه البرلمان المصري في 2025 وأقره، قبل أن يرفض رئيس الجمهور التصديق عليه وردّه لمجلس النواب للمناقشة، ولكن اكتفى المجلس بمناقشة النقاط المذكورة من الرئيس وأجرى عليها تعديلات محدودة جدًا، لا تفي، بأي شكل، بضمان الحقوق الأساسية للمواطنين. كانت من حجج الدولة للدفاع عن القانون، هو الباب الأول بالكتاب السادس في القانون، المعني بحماية المجني عليهم والشهود

26 الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى العاشر لمصر، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، CEDAW/C/EGY/CO/8-10، 2021، فقرة 23 (ب) https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/cedawcegyco8-10-concluding-observations-combined-eighth-tenth؛ الملاحظات الختامية بشأن تقرير مصر الخامس، للجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، 2023 فقرة 16 آ https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2FC%2FEGY%2FCO%2F5&Lang=en

27 مع بدء مناقشة المواد: حملة (نحو قانون عادل للإجراءات الجنائية) والمبادرة المصرية تناشدان النواب التصدي لتكريس انتهاكات حقوق المواطنين، حملة نحو قانون عادل للإجراءات الجنائية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://www.eipr.org/press/2024/12/مع-بدء-مناقشة-المواد-حملة-نحو-قانون-عادل-للإجراءات-الجنائية-والمبادرة-المصرية-تناشدان ; أربعة مبادئ حاكمة قبل مراجعة مشروع قانون الإجراءات الجنائية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://eipr.org/press/2025/09/أربعة-مبادئ-حاكمة-قبل-مراجعة-مشروع-قانون-الإجراءات-الجنائية، حملة نحو قانون عادل للإجراءات الجنائية: موقفنا من تعديلات قانون الإجراءات الجنائية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرين، 2025. https://eipr.org/press/2025/10/حملة-نحو-قانون-عادل-للإجراءات-الجنائية-موقفنا-من-تعديلات-قانون-الإجراءات-الجنائية

والمتهمين والمبلغين.[28] ولكن جاء هذا الباب أيضًا بحماية نظرية، لا تحتوي على ضمانات وآليات عملية تضمن تنفيذها.

كما لم تعلن السلطات التنفيذية أو النيابة العامة عن أي دراسة جادة حول أسباب الفشل المتكرر لبلاغات عدم التعرض في حماية المجني عليهن المتعرضات للتهديد، فضلاً عن التقاعس عن إدخال التعديلات اللازمة من أجل تفعيل تلك الآلية القانونية الأساسية الضامنة لعدم تفاقم العنف إلى حد أفعال إجرامية أكثر جسامة، وتضمن حماية النساء منذ بداية تعرضهن/م للتهديد.

3. التدخل الانتقائي للقانون في «قضايا الرأي العام»

في ظل التواضع الشديد لنسب الإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع، واستمرارًا لرؤية القانون كسلاح تخويف وباعتباره وسيلة وحيدة للتدخل والتأثير على المجتمع، فقد اتسم العقد الماضي بما يمكن وصفه بخلق قضايا "مثالية" واسعة الصيت، تستخدم فيها الدولة القانون لأقصاه وبكل قسوة وسرعة، لتوقيع أقصى العقوبات الممكنة على مرتكبي العنف في تلك الحالة، حيث يُستخدم الردع عبر المحاكم بدلًا من الاعتماد على الإبلاغ الكثيف عن العنف وإصلاح الإجراءات القانونية للتعامل معه بما يخلق يقينًا اجتماعيًا بأن الطريق للعدالة مفتوح للضحايا، وهي رسالة هامة لكل من الضحايا والجناة.

بدأنا هذا الفصل بنموذج من القضايا البارزة إعلاميًا ومحل الجدل المجتمعي في تعامل الدولة مع التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي الجماعي، والتي تمت فيها إحالة بعض المتهمين في بعض الوقائع بشكل سريع للمحاكمة، ثم أدينوا وحُكم عليهم بأحكام قصوى. كل هذا دون أي تحسين في المناخ التشريعي أو المنظومة الإجرائية اللذين يضعان العقبات أمام التحقيق والمحاكمة وصولًا للإدانة في قضايا العنف الجنسي الجماعي خاصة، مما أدى فيما بعد لاستمرار صعوبات الوصول للعدالة في قضايا مشابهة لاحقة.

كانت إحدى تلك القضايا «غير المهمة» في نظر الدولة، واقعة الاعتداء الجماعي بميت غمر في 2020، المشار لها أعلاه. وكنموذج مغاير، ولكنه مشابه، هناك أيضًا النتيجة المؤلمة لمحاكمة المتهمين بالاعتداء على امرأة مسنة بالمنيا وتجريدها من ملابسها -عُرفت باسم «سيدة الكرم»- في سياق اعتداءات طائفية على مسيحيين ومنازلهم في قرية الكرم بأبو قرقاص في المنيا.[29]

ورغم اختلاف السياق والمكان، تشابهت الحادثتان. ففي كلتيهما فشل نظام العدالة في تحقيقها للمجني عليهما، واللتين تحملتا قسوة سنوات بين المحاكم لمحاولة الوصول للعدالة المنشودة. فبينما استمرت الإجراءات القانونية المتعددة لشابة ميت غمر لخمس سنوات، فقد امتدت قضية سيدة الكرم بداية من الاعتداء عليها وتجريدها من ملابسها في مايو 2016، حتى رفض محكمة النقض لطعن النيابة وطعن السيدة ضد حكم البراءة للمتهمين في يناير 2023. وفي كلتي الواقعتين لم تقدم النيابة طعنًا على حكم البراءة بالدرجة الأولى إلا بعد مطالبات علنية متكررة.[30]

28 قلق حول مشروع قانون الإجراءات الجنائية في مصر، المفوضية السامية لحقوق الإنسان،2025. https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-egypt-concerns-over-draft-code-criminal-procedure/05/notes/2025، نص مذكرة مقرري الأمم المتحدة إلى الحكومة المصرية بشأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://eipr.org/press/2025/01/نص-مذكرة-مقرري-الأمم-المتحدة-إلى-الحكومة-المصرية-بشأن-مشروع-قانون-الإجراءات-الجنائية

29 "محكمة النقض ترفض الطعن في قضية تعرية «سيدة الكرم»". والمبادرة المصرية: عدم إدانة المتهمين رسالة دعم لتكرار الاعتداءات الطائفية والعنف ضد المرأة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2023. https://eipr.org/press/2023/01/محكمة-النقض-ترفض-الطعن-في-قضية-تعرية-سيدة-الكرم-والمبادرة-المصرية-عدم-إدانة-المتهمين

30 "المبادرة المصرية تعرب عن قلقها من الحكم الصادر في قضية تعرية « سيدة الكرم» وتطالب النيابة العامة بالتقرير بالطعن، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2020. https://www.eipr.org/press/2020/12/المبادرة-المصرية-تعرب-عن-قلقها-من-الحكم-الصادر-في-قضية-تعرية-سيدة-الكرم-وتطالب-النيابة

على الجانب الآخر، ظهرت قضيتان على مدار السنوات العشر الماضية يمكن اعتبارهما من «قضايا الرأي العام» كنموذج استثنائي لتقنية تدخلات الحد الأقصى المشار إليها مسبقًا، وهما قضايا العنف الجنسي لأحمد بسام زكي، وقضية قتل نيرة أشرف.

في صيف 2020، توالت شهادات مجهلة عبر حساب مجهل على منصة انستجرام عن قيام شاب يدعى أحمد بسام زكي بالتحرش جنسيًا وابتزاز واغتصاب عدة فتيات على مدار سنوات. وجاءت تلك الشهادات صادمة لما احتوته من تكرار لتلك الأفعال، ولتعرض الفتيات في أعمار صغيرة لأشكال من الابتزاز من الجاني جعلتهن يعرضن أنفسهن لعنفه خوفًا من معرفة أسرهن بمعلومات هدد أن يفشيها عنهن إلى أهلهن. وفي خلال أسابيع قليلة تحركت النيابة العامة لفتح أبوابها للفتيات للإدلاء بأقوالهن، في أجواء وصفت بالترحاب والتقبل وعدم الوصم. تتالت التحقيقات حتى تمت إحالة المعتدي للمحاكمة في أكثر من قضية بتهم متعددة في حق عدد من الفتيات. جاءت الأجواء الإيجابية التي صاحبت التحقيقات وبيانات النيابة العامة المطمئنة، وأحكام المحاكم -المختلفة- المتتالية، لتبعث رسالة جادة بأن حماية الفتيات من العنف لا تشترط أن تكون اختياراتهن متوافقة مع الميل العام للمجتمع، وأن دور النيابة العامة لا يمتد إلى محاكمة الضحايا أخلاقيًا.[31]

وبينما أصبحت تلك القضية النموذج الناجح والمفضل لنجاح مسار الإحالة في قضايا العنف الجنسي، والمعتمد من قبل المجلس القومي للمرأة ومؤسسات الأمم المتحدة المتعاونة معه، فقد جاءت بعدها بأسابيع قضيتا فيرمونت ومنة عبد العزيز، لتؤكدا أن قضية أحمد بسام زكي لم تكن إلا نموذجًا استثنائيًا لما يمكن أن تقوم به العدالة، وأن هذا النموذج كان يرتبط بظروف خاصة متعلقة بخلفيات كل من المجني عليهن والمتهم.

فبعد قضية أحمد بسام زكي بأسابيع قليلة، انتشرت بنفس الطريقة المجهلة شهادة عن قيام مجموعة من الأشخاص باغتصاب شابة عام 2014 في فندق فيرمونت بالقاهرة، صحبتها صور من فيديو قيل حينها إنه يصور حادثة الاغتصاب كاملة. ولحقها شهادة أخرى بحق واحد من نفس المجموعة. ورغم لجوء المجني عليها للمجلس القومي للمرأة، وتأكيدات المجلس على حمايتها، ففي خلال أسابيع تحولت القضية لتوجيه اتهامات أخلاقية متعددة لواحدة من المجني عليهن وعدد من شهود الواقعة المحتملين، بل وتوجيه اتهامات بالإخلال بأمن الدولة لبعض الداعمين للمجني عليها.[32] تم احتجاز الشهود لمدة ثلاثة أيام بدون سند قانوني، بعدها تم توجيه الاتهامات لهم طبقًا لأقوالهم التي حصلت عليها النيابة في التحقيق معهم بصفتهم كشهود ومجني عليها، وبعد تفتيش تليفوناتهم المحمولة للبحث عن كل ما يمكن اتهامهم به بدون أن يتعلق بمجريات القضية وضع التحقيق. تم احتجازهم لفترات تراوحت بين أسبوعين وشهور، وأُخلي سبيل آخرهم في يناير 2021. ومازال بعضهم ممنوعين من السفر على ذمة تلك القضايا. في الوقت نفسه، كان أغلب المتهمين بالاغتصاب في القضية الأصلية قد فروا خارج البلاد.[33]

31 قضية جنح اقتصادية 887 لسنة 2020 أسباب ومنطوق الحكم، محكمة جنح اقتصادية القاهرة، 2020. https://manshurat.org/node/70196

32 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تطالب» المجلس القومي للمرأة» بحماية المُبلّغات والشهود في «قضية فيرمونت» وعلى النيابة العامة توضيح موقفهم القانوني، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2020. https://eipr.org/press/2020/09/المبادرة-المصرية-للحقوق-الشخصية-تطالب-المجلس-القومي-للمرأة-بحماية-المُبلّغات-والشهود

33 النيابة عن «قضية الفيرمونت»: 7 من أصل 9 متهمين هربوا خارج البلاد قبل تقديم البلاغ، مدى مصر. 2020. https://www.madamasr.com/news/u/26/08/2020/النيابة-عن-قضية-الفيرمونت7--من-أصل9--مت/
وللوصول داخل مصر وتجاوز الحجب https://mada36.appspot.com/www.madamasr.com/ar/news/u/26/08/2020/النيابة-عن-قضية-الفيرمونت7--من-أصل9--مت/

وفي مايو 2021، أصدر النائب العام قراره بغلق التحقيق في قضية الاغتصاب وإخلاء سبيل كل المتهمين فيها. جاءت تلك القضية لترسل رسالة أخرى مناقضة لرسالتها من التحركات في قضية أحمد بسام زكي. رسالة مفادها أن الحماية القانونية من العنف الجنسي مرهونة بقبول النيابة العامة لسلوكيات المجني عليهن ومحيطهن بشكل شخصي، وبأن التوجه للسبل القانونية -حتى بدعم من مسار الإحالة من المجلس القومي للمرأة- قد يحول المجني عليهن والمتضامنين والشهود لمتهمين.

كان لترهيب الشهود في تلك القضية تأثير مباشر على عدم قدرة النيابة لاحقًا على الحصول على الأدلة والشهادات التي كان من شأنها أن تمكن النيابة من ملاحقة المغتصبين في القضية الأهم، لو كانت راغبة في ذلك. فالترهيب في تلك الحالة لم يحجب الأدلة فقط في تلك القضية، بل بعث رسالة أوسع بأن أبواب النيابة العامة ليست آمنة للجميع. [34]

في 20 يونيو 2022 فزع المصريون بنشر فيديو يصور إقدام شاب على قتل شابة بطعنات سكين متتالية في الشارع أمام أبواب جامعة المنصورة، بينما سيطر الفزع على المارة. تم القبض عليه في موقع الجريمة، وخلال 48 ساعة، كانت النيابة قد أحالته للمحاكمة بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد بعد التحقيق معه بدون حضور محام.[35] وفي خلال أسبوع من وقوع الجريمة، كانت محكمة الجنايات قد أحالت أوراق القضية إلى المفتي لبيان موقفه الشرعي من حكم الإعدام. ويوم 6 يوليو أصدرت محكمة جنايات المنصورة حكمها بإعدامه. أي أن الفترة ما بين ارتكاب الجريمة، والحكم المبدئي بإعدام مرتكبها، لم تتجاوز أسبوعًا واحدًا. وهو أمر استثنائي في قضية جنايات، ناهيك عن قضية باتهامات تصل عقوبتها للإعدام. في 9 فبراير 2023 حكمت محكمة النقض بتأييد الحكم، وفي يونيو من العام ذاته نُفِّذ حكم الإعدام ضد محمد عادل قاتل نيرة أشرف. كانت قضية مقتل نيرة أشرف أيضًا فاجعة إضافية تضاف لسجل واقع تعامل الجهات التنفيذية الأمنية مع محاضر عدم التعرض، فكانت المجني عليها وأسرتها قد قاموا بتحرير محاضر مثيلة ضد الجاني قبل تفاقم عنفه، أثناء تهديده السابق لها. ولكن لم تُتخذ أي خطوات جدية توقف هذا العنف، وحتى اليوم لم تقدم وزارة الداخلية تفسيرًا، ولم يُحقق ولا جنائيًا أو إداريًا ولا حتى تُساءل برلمانيًا الجهات والأفراد التنفيذين المسؤولين عن هذا التقاعس الذي أودى بحياة الفتاة.

لم تكن تلك القضية الأولي لقتل امرأة في مكان عام من شخص أراد التقرب منها أو لم يتقبل رفضها له، كما أنها لن تكون الأخيرة. فخلال أسابيع قليلة، تواترت ثلاث وقائع مماثلة، بل وأظهرت التحقيقات أن بعض الجناة فيها تأثروا بجريمة قتل نيرة. كان لتلك المحاكمة السريعة للغاية -والتي افتقرت ضمانات أساسية للحق في الدفاع- تأثيرًا عكسيًا، مخالف لقناعة الدولة. فقد أسست لمظلومية الجاني، فخلقت حوله فريقًا من المحبين والداعمين لدوافع متعددة لا يمكن الجزم بها إلا باستقصاء دقيق. ولكن من الواضح من خطاب هؤلاء الداعمين أن سرعة وسهولة محاكمة الجاني، لم تسهم في خلق ثقة واسعة في أن الغضب الاجتماعي الواسع ضد تلك الجريمة لم يؤثر على مجريات وإجراءات التحقيق والمحاكمة.

بعد إعدام المتهم بدون إخطار أسرته بميعاد التنفيذ، طبقًا لشهادتهم وبالمخالفة للقانون، وبعد دفنه؛ انتشرت صور عبر الإنترنت لشاهد قبره الذي يصفه بالشهيد. وبعد استنكار واسع عبر الإنترنت، أُزيل هذا الشاهد بدون تصريح عمن أزاله. وهو إجراء غير تقليدي. فلا

34 بيان مشترك: إغلاق التحقيق في اغتصاب الفيرمونت نتيجة طبيعية لإرهاب الشهود وملاحقة المبلغين طوال عام كامل، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرون، 2021، https://eipr.org/press/2021/05/بيان-مشترك-إغلاق-التحقيق-في-اغتصاب-الفيرمونت-نتيجة-طبيعية-لإرهاب-الشهود-وملاحقة

35 صفحة النيابة العامة المصرية على فيسبوك. بيان 21 يونيو 2022 https://www.facebook.com/share/p/H2XRF1CUykGR3jaw/ ؛ من الذبح إلى حبل المشنقة.. رحلة محمد عادل قاتل نيرة أشرف، المصري اليوم، 2023، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2911440

توجد أي لوائح أو ضوابط تقنن من بوسعه إطلاق وصف شهيد على شاهد قبر شخص متوفى.[36]

بعدها بأقل من شهر، قتل شاب بسكين في مكان عام شابة في الزقازيق كانت قد انفصلت عنه عاطفيًا، اسمها سلمى بهجت. وقبل قتلها كان قد هددها ناشرًا صورتها ومتوعدًا لها بنهاية مؤلمة: «سأقول للعالم الآن فلتقوموا بالإعدام».[37] وخلال شهر حُكم عليه بالإعدام.

بعدها بأيام قتل شاب آخر شابة رفضته اسمها أماني عبد الكريم بالمنوفية، وبعد قتلها انتحر بنفس السلاح الذي قتلها به، أي قتل نفسه قبل أن يلقى القبض عليه وإعدامه كما يتوقع. فأين هو الردع؟

وقعت فاجعة قتل نيرة أشرف، ومحاكمة قاتلها محمد عادل على مدار ما يقرب من أسبوعين، فيهما أصدرت النيابة بيانات بالقبض والأمر بالحبس، وبعدها بيانات متعلقة بالتحقيق مع ممرضات لاتهامهن بتصويرهن جثمان المجني عليها.[38] وبينما تصاعد تبادل المواقف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وامتلأت صفحاتها بمواد تشهّر بالمجني عليها وتحميلها مسؤولية اغتيالها، قامت مواقع صحفية كذلك بنشر صور نيرة الشخصية و»وصمها» بكونها عارضة أزياء وصاحبة نشاط على إنستجرام، ونعتها بكونها «فتاة تيك توك"، بل ونشر أقوال التحقيق، حقيقية أو محرفة أثناء إجرائه، ونشر تقارير الطب الشرعي في القضية قبل بدأ المحاكمة. وفي مواجهة كل تلك الانتهاكات، خلى المجال العام من أي خطاب رسمي آخر.

اللحظات المماثلة توضح الفرص الضائعة التي تهملها الدولة بشكل دائم في إعلان موقف داعم من قضايا أمان النساء. فرغم الظهور المتكرر لرئيس الجمهورية في تلك الفترة وحديثه المسترسل في مختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في الأحداث الرسمية، فللأسف لم يوجه رئيس الجمهورية كلمة واحدة للشعب فيما يخص تلك الواقعة وما تلاها من فواجع بقتل شابات أخريات، ولا توجه هو أو المسؤولون الأهم في الدولة، أو رئيس الجامعة التي درست بها نيرة أشرف وقُتلت على أبوابها، لتقديم واجب العزاء لأسرتها أو إلقاء بيان واضح يرسل رسالة -بخلاف الردع بالإعدام- للمجتمع من نساء وفتيات وآخرين مفزوعين من تكرار تلك الحوادث، والتشهير بالمجني عليهن بعدها.

تلك الفرص الضائعة توضح كيف تركت الدولة بكل أجهزتها الأمور الاجتماعية الهامة لتسير عبر خطوط العقاب فقط. بدون إدراك لأهمية الخطابات التي تؤكد على الحقوق وتشير للمجتمع بأن حقوق نسائه وفتياته ليست فقط قضايا جنائية، بل -كما يجب أن تكون- أولوية للدولة.

على مدار السنوات بين 2014 وحتى اليوم، تغوَّل المنطق العقابي على كل مدخل آخر، وفي كل موقف لمؤسسة عامة، أصبح الخيار الأول -والوحيد- في قضايا النساء للمسؤولين هو إبلاغ النيابة للتصرف، بدون اتخاذ أي إجراءات داخلية لضمان حقوق النساء بتلك المساحات، توازيًا مع التحركات القانونية. ينطبق ذلك على الجامعات في وقائع التمييز والتحرش والابتزاز، والنقابات المهنية

36إزالة لافتة على قبر محمد عادل قاتل نيرة أشرف أثارت الجدل.. الشهيد محمد عادل عريس الجنة ادعوا له، قناة دنيتي. https://youtu.be/YPh4He GAjsI?si=6lfb8G9iufngIaEL

37 فيديو لم ينشر بعد- ظهور قاتل سلمى بهجت بالسكين وستوري تفضحه!، الجمهورية، 2022. https://www.aljoumhouria.com/ar/news/659021/فيديو-لم-ينشر-بعد-ظهور-قاتل-سلمى-بهجت-بالسكين-وستوري-تفضحه

38 صفحة النيابة العامة المصرية على فيسبوك. 3 و5 أغسطس 2022 https://www.facebook.com/share/p/BEvGFtMzWWubGjd5/ https://www.facebook.com/ppo.gov.eg/posts/pfbid02mmyVuSjCy7gc8kPmuCRt8dQVn8WpaDw8vnXFYUSHCCxxqKptY79LgAZrcYVSdA2l

في وقائع العنف ضد النساء من أعضائها.[39] بل ولا تقدم الدولة أي خدمات مصاحبة للمجني عليهن في تلك القضايا، من دعم قانوني أو طبي أو سكن آمن. بل ولا تتحرك مؤسسات تنظيمية خُلقت خصيصًا لإحكام السيطرة على المؤسسات الصحفية، حين يتم خرق كل حقوق الضحايا -والمتهمات- بنشر مواد تشهيرية والاعتداء على خصوصيتهن. ليُختزَل المجال العام في أروقة النيابات والمحاكم، ومن بعدها السجون.

النساء ضحايا للتغيرات الهيكلية في نظام العدالة

السجينات السياسيات ونيابة أمن الدولة العليا

عرضنا في هذا التقرير لمحة للسيطرة المطلقة للمنطق العقابي على كل مجريات قضايا العنف ضد النساء والفتيات كمجني عليهن، مع انحسار كل أداة أخرى. ولكن التغيرات الهيكلية التي أصابت نظام العدالة في مصر على مدار فترة حكم الرئيس السيسي، أضرت النساء أيضًا عندما كنَّ متهمات. فالقوة المتنامية لنيابة أمن الدولة العليا على مدار العقد الأول من حكم الرئيس، طال النساء نصيب وافٍ من عنفها. يتضح ذلك في مسارات القضايا ذات الطابع السياسي، والتي لم تستثن النساء. فلاقت السجينات السياسيات مصائر شبيهة بما لاقاه أمثالهن من الرجال. فعلى مدار تلك السنوات طال الكثير من النساء ما طال أمثالهم من الرجال من ممارسات نيابة أمن الدولة العليا وظروف الاحتجاز التي تنتهك أبسط الحقوق.[40] ولإلقاء نظرة سريعة على تلك الممارسات والظروف، نكتفي بأمثلة معدودة لتشير لواقع يتجاوزهن.

في بداية عام 2026 كانت هدى عبد المنعم، المحامية والعضوة السابقة في المجلس القومي لحقوق الإنسان بلغت 67 سنة، وستتنازل عن حقها القانوني في حضور الجلسة الأولى لمحاكمتها، الثالثة بنفس التهم، لتدهور حالتها الصحية، ما منعها من القدرة على مغادرة الفراش أو الحركة.[41] ففي هذا الوقت، بعد مرور 7 سنوات على احتجازها، منذ القبض عليها من منزلها في 2018. قضت أول أربع سنوات منهم تحت الحبس الاحتياطي، بالمخالفة للقانون، وفي مارس 2023 حُكم عليها بحكم غير قابل للطعن عليه في القضية 1552 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا طوارئ، المعروفة باسم «قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات» بالسجن خمس سنوات بتهمة «الانضمام لجماعة إرهابية». رغم من مخالفات قانونية متعددة وقعت بحقها وفي غياب لأية أدلة حقيقية.[42] ولكن لم تكن تلك

39 محامية عن «تغليظ عقوبات التحرش»: له إيجابياته.. ولكن | باحثة عن «تنمر جامعة طنطا»: الإحالة للنيابة ليست الحل الوحيد للمشكلة، مدى مصر، 2021. https://www.madamasr.com/2021/06/28/news/u/محامية-عن-تغليظ-عقوبات-التحرش-له-إيجا/ ؛ "الطريق إلى «حق طالبة العريش»: تحقيق جنائي وإداري شامل وحماية الأسرة والشهود لضمان حق كل نيرة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/press/2024/03/الطريق-إلى-حق-طالبة-العريش-تحقيق-جنائي-وإداري-شامل-وحماية-الأسرة-والشهود-لضمان-حق-كل ; وبشكل مستمر ترفض نقابة الأطباء التعامل الجدي مع وقائع التحرش والاعتداء الجنسي من قبل أطباء على مرضاهم، ووقائع ختان الإناث، مؤكدة أنها ستقوم بإجراءاتها النقابية فقط بعد صدور أحكام نهائية بالمحاكم بالإدانة.

40 أزمة حقوق النساء والفتيات في مصر 2019 - 2024، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرون، 2025. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/zm_hqwq_lns_wlftyt_fy_msr_-_rby.pdf

41 في أولى جلسات محاكمتها في قضية ثالثة.. هدى عبد المنعم تتنازل عن حضور جلسات محاكمتها لتراجع حالتها الصحية بعد 7 سنوات احتجاز، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2026. https://eipr.org/press/2026/02/في-أولى-جلسات-محاكمتها-في-قضية-ثالثة-هدى-عبد-المنعم-تتنازل-عن-حضور-جلسات-محاكمتها

42 حقوقيون أمام الطوارئ: محاكمة أعضاء التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2023. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/hqwqywn_mm_ltwry.pdf

نهاية، فحتى بعد قضائها كامل مدة عقوبتها في تلك القضية، لم يُطلق سراحها. بل تم تدويرها على ذمة قضية جديدة بذات الاتهامات ترجع لعام 2020 ليبدأ حبسها احتياطيًا على ذمة تلك القضية الجديدة، ولم تكن تلك النهاية أيضًا، فبعدها تم إعادة تدويرها مرة أخرى على ذمة قضية ثالثة ترجع لعام 2019.[43] ومن بعدها أحيلت للمحاكمة على ذمة تلك القضيتين بنفس الاتهامات نفسها التي حُكمت بها من قبل بالمخالفة للقانون والذي يحمي الشخص من المحاكمة أكثر من مرة على نفس الواقعة. ومازالت هدى عبد المنعم محتجزة حتى موعد كتابة هذا التقرير بعد مرور 7 سنوات على القبض عليها، وتتعرض للإهمال الطبي وتدهور حالتها الصحية، وتقييد لحقها في تلقي الزيارة من أسرتها ومحامييها، بينما يتم محاكمتها، بنفس التهم، على قضيتين منفصلتين ثانية وثالثة، بعدما قضت كامل مدة عقوبتها على القضية الأولى.[44]

في أبريل 2020 قُبض على مروة عرفة، وهي مترجمة شابة تبلغ 27 سنة وأم لطفلة تبلغ عامين حينها، من منزلها بدون اظهار أمر من النيابة للتفتيش أو القبض، وأمام أعين طفلتها. بعد 14 يومًا من القبض ستظهر أخيرًا في نيابة الدولة العليا ويتم التحقيق معها ويوجه لها، كالعادة، اتهامات بمشاركة جماعة إرهابية وتمويلها.[45] ستظل مروة تحت الحبس الاحتياطي لمدة خمس سنوات، كما هو أصبح معتاد، وبالتعارض مع أقصى المدد الممكنة للحبس الاحتياطي للقانون، بأكثر من ضعف المدة، قبل أن تبدأ محاكمتها في يوليو 2025 أمام دائرة إرهاب. جلسة التحقيق في مايو 2020 بعد ظهورها في نيابة أمن الدولة ستكون هي جلسة التحقيق الوحيدة التي تجرى معها، أي أن خمس سنوات من الحبس الاحتياطي لم تكن بأي شكل مرتبطة بالاستمرار في التحقيق في القضية أو التأكد من وقائعها بل عقابًا مباشرًا بلا محاكمة، وفي تلك الحالة، ليس فقط عقابًا لمروة عرفة، بل أيضًا لطفلتها والتي قضت كل تلك السنوات بدون رعاية والدتها وهي طفلة بحاجة خاصة لتلك الرعاية بصفتها طفلة على طيف التوحد. وحتى نشر هذا التقرير، ما زالت مروة عرفة قيد المحاكمة باتهامات الإرهاب، وترفض كل من النيابة والمحكمة إخلاء سبيلها بينما تستمر أولًا التحقيقات وحاليًا المحاكمة. في تلك السنوات لم تعانِ مروة عرفة وأسرتها فقط من عواقب حرمانها من الحرية والرعاية، بلا مسوغ قانوني، بل أيضًا تدهورت صحتها تدريجيًا، حتى أصيبت بجلطة في الشريان الرئوي في أغسطس 2025 طبقًا للتشخيص المبدئي، والوحيد، الذي حصلت عليها من أطباء سجن العاشر 4، ورغم أن أسرتها سلكت كل الطرق لمحاولة حصولها على الرعاية الطبية اللازمة، في السجن أو حتى على نفقة أسرتها، ولكن كلها باءت بالفشل ولم تحصل حتى الآن حتى على تشخيص نهائي، فضلًا عن العلاج.[46]

هذا التشابه بين ظروف القبض والتحقيق والحبس والمحاكمة لكل من هدى عبد المنعم، ومروة عرفة، باختلاف عمليهما وخلفيتيهما

43 في أولى جلسات محاكمتها في قضية ثالثة.. هدى عبد المنعم تتنازل عن حضور جلسات محاكمتها لتراجع حالتها الصحية بعد 7 سنوات احتجاز، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2026. https://eipr.org/press/2026/02/في-أولى-جلسات-محاكمتها-في-قضية-ثالثة-هدى-عبد-المنعم-تتنازل-عن-حضور-جلسات-محاكمتها

44 تواصل 2025/AL EGY 9، ولايات مجلس حقوق الإنسان للمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛ والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛ والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، 2025. https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=30632

45 بدء محاكمة مروة عرفة بعد أكثر من 5 سنوات من الحبس الاحتياطي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2026. https://eipr.org/press/2025/07/بدء-محاكمة-مروة-عرفة-بعد-أكثر-من5--سنوات-من-الحبس-الاحتياطي . طلب عاجل للمجلس القومي لحقوق الإنسان للتدخل لإنقاذ حياة السيدة: مروة عرفة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://eipr.org/press/2025/10/طلب-عاجل-للمجلس-القومي-لحقوق-الإنسان-للتدخل-لإنقاذ-حياة-السيدة-مروة-عرفة

46 المصدران السابقان.

وسنيهما، نتيجة لمنهجية ممارسات كل من نيابة أمن الدولة العليا، وظروف الاحتجاز. ووضعهما، للأسف الشديد، ليس استثنائيًا، فتلك الممارسات، من عدم ظهور المقبوض عليهم أمام النيابة في الحدود القانونية المسموحة، واستخدام الحبس الاحتياطي على اتهامات مرسلة بالإرهاب كوسيلة للعقاب وتعدي حدوده القصوى القانونية بلا تحقيق جاد ولا داع قانوني، والتدوير والمحاكمة على ذمة أكثر من قضية على نفس التهم كما هي حالة هدى عبد المنعم، والتدهور الصحي الناتج عن الإهمال الطبي؛ هي نفس الظروف التي يخضع لها المتهمات والمتهمين أمام نيابة أمن الدولة العليا في العديد من القضايا. وترسم صورة سريعة عن واقع السجينات السياسية في مصر، من حقوقيات وغيرهن.

تزايد إصدار عقوبات الإعدام وتنفيذها

منذ 2013 تزايد صدور أحكام الإعدام في مصر وتنفيذها، وما بدأ نمطًا في القضايا السياسية، امتد ليشمل القضايا غير السياسية أيضًا، حتى تكرر وصول مصر في أعوام متتالية لمصاف أكثر الدول تنفيذًا لحكم الإعدام في العالم.[47] ذلك النمط لم يستثن النساء، ففي عام 2021 أصدرت المبادرة المصرية في اليوم العالمي ضد الإعدام، ورقة ركزت على تحليل طبيعة أحكام الإعدام ضد النساء وزيادتها في مصر. ففي الفترة ما بين 2018 وحتى أغسطس 2021، رصدت المبادرة المصرية صدور أحكام إعدام ضد 63 امرأة، وتنفيذ 11 حكمًا بالإعدام ضد نساء في تلك الفترة نفسها على أقل تقدير.[48]

ورغم تشابه نمط زيادة صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بشكل عابر للنوع، كانت أحكام الإعدام ضد النساء ذات طبيعة إضافية. فبالنظر للقضايا المرصودة، تبيّن وجود نمط مستمر خلال الفترة المذكورة، من الحكم بالإعدام ضد نساء اتهمن بالقتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد، في سياق أوسع من تعرضهن سابقًا للعنف المبني على النوع، بما فيه العنف الجسدي والجنسي، قبل أن يقدمن على ارتكاب جرائم القتل. فجاءت أكثر من نصف حالات القتل من نساء لرجال من أقاربهن من الدرجة الأولى (الزوج كان الأكثر شيوعًا)، وجاءت دوافع القتل المذكورة في أوراق التحقيقات في 89% من حالات قتل النساء للأقارب، بسبب تعرضهن للعنف المنزلي على أيدي الأقارب المقتولين، والخوف من الوصم الأخلاقي في حالات العلاقات خارج إطار الزواج، والرغبة في الطلاق مع رفض الزوج. ويوضح هذا أنه إذا تحققت فاعلية أعلى في التعامل مع العنف المنزلي والمجتمعي وتمكين النساء من حقهن في إنهاء العلاقات الزوجية بشكل مساو للرجال، لكان من الممكن إزالة أسباب وقوع تلك الجرائم من الأساس وحماية ضحاياها. ولأن عقوبة الإعدام في القانون المصري تقتصر على حالات القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد. فإن ضبط استخدام شرط سبق الإصرار والترصد والالتزام بأحكام سابقة لمحكمة النقض تحدد الشرط بظرف يستلزم أن يكون لدى الجاني «من الفرصة ما يسمح له بالتروّي والتفكير المطمئن فيما هو مُقدم عليه» في القضايا الناجمة عن سياقات عنف منزلي، قد ينتج عنه وحده تراجع واضح في أعداد النساء اللاتي يُحكم عليهن بالإعدام.[49]

47 بالأرقام رصد لأحكام الإعدام في مصر من 2011 إلى 2019، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2019. https://eipr.org/publications/بالأرقام-رصد-لأحكام-الإعدام-في-مصر-من-2011-إلى2019- ; بيان مشترك: هل تنافس مصر على المركز الأول عالميا في تنفيذ عقوبة الإعدام في 2021؟، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وآخرون، 2021. https://eipr.org/press/2021/05/بيان-مشترك-هل-تنافس-مصر-على-المركز-الأول-عالميا-في-تنفيذ-عقوبة-الإعدام-في2021-؟

48 النساء المحكومات بالإعدام: واقع غير مرئي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2021. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/hml_dmt_lns_1.pdf

49 المصدر السابق، ص 12- 16.

الفصل الثاني - النساء في عقد التقشف والإفقار

منذ عام 2014 وحتى الآن، نفذت مصر عدة برامج تحت عنوان «الإصلاح الاقتصادي». وصلت ذروتها ببرنامجين متتاليين بين مصر وصندوق النقد الدولي، نفذ الأول في نهاية سنة 2016، بينما انطلق الثاني في 2023 ويستمر حتى وقت صدور هذا التقرير.

ورغم الوعود المتكررة من الرئيس وحكوماته المتلاحقة بأن تلك البرامج تأتي لإصلاح الاقتصاد كي تعود الفائدة على المصريين جميعًا، فإن هناك توافق واسع بأن تلك السياسات التي رافقها زيادة غير مسبوقة في معدلات الاستدانة الخارجية، وترتيب أولويات الإنفاق العام بشكل لا يخدم أغلب المواطنين، قد أدت جميعها بمصر والمصريين لواحدة من أقسى الأزمات الاقتصادية التي واجهتهم منذ عقود. ولم تستثن تلك الأزمات بالطبع أغلب النساء والفتيات، بل كان وقعها عليهن أقسى من وقعها القاسي بالفعل على أمثالهن من الرجال والفتيان.

اتسمت سياسات الدولة نحو أوضاع النساء في مجالات الاقتصاد والعمل في تلك الفترة بتصميم سياسات غير مسؤولة، تظن أن التدخلات المحددة التي تستهدف مجموعات بعينها من النساء بالدعم النقدي المشروط، أو بخلق فرص العمل في إطار ما يعرف بـ«ريادة الأعمال» قد تعوض الأثر الهيكلي لسياسات «الإصلاح الاقتصادي» وخفض الإنفاق العام على الحقوق والخدمات الأساسية وإفقار عموم المصريين.

أثبتت البيانات بشكل متلاحق فشل تلك التدخلات، غير أن ذلك لم يؤدِّ لمراجعة تلك السياسات، بل استمرت بدون أي استناد للمعلومات أو الأبحاث، كانحياز أيديولوجي لا يغيره أي واقع. لنصل لأزمة مكتملة تعصف بحقوق النساء والفتيات الاقتصادية والاجتماعية.

1. انسحاب الدولة من الإنفاق الاجتماعي وتأثيره على النساء

فيما خفضت الدولة من الإنفاق على الخدمات العامة بشكل تدريجي ومستمر، من تقليص عملي للقيمة الحقيقية للدعم الغذائي، للفشل المتصاعد في الالتزام بالحدود الدستورية للإنفاق على كل من الصحة والتعليم، بالإضافة للإضعاف المتلاحق لقيمة العملة دون أن يكافئه تعديل للأجور، وخاصة في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، والزيادة المطردة في أسعار العقارات والإيجارات بما فيها الزيادة المتوقعة بعد تعديل قانون الايجار القديم. وأدى كل هذا لزيادة العوائق أمام الجميع لتحقيق حد أدنى من الاحتياجات الأساسية، تُرجِّمت إلى ضغط النفقات الشخصية، خاصة على حساب جودة الغذاء بالنسبة لأغلب السكان.[50]

ألزم الدستور المصري الصادر عام 2014 الحكومة بإنفاق ما لا يقل عن 3% من الناتج المحلي على الصحة و4% على التعليم ما قبل

50 تحسين تغذية التلاميذ لا يكون بالإضرار بتغذية أسرهم.... مساهمة جندرية في الجدل حول رغيف الخبز المدعوم، نانا أبو السعود، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2021. https://eipr.org/blog/نانا-أبو-السعود/2021/08/تحسين-تغذية-التلاميذ-لا-يكون-بالإضرار-بتغذية-أسرهم...-مساهمة-جندرية-في ; لنموذج عن تأثير الأزمات الاقتصادية على أنماط الإنفاق الأسري في مصر، وخاصة الغذاء وجودته، طالعوا إصداري الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مايو وسبتمبر 2020 بعنوان "أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية https://www.capmas.gov.eg/publications/127 https://www.capmas.gov.eg/publications/128 وللمزيد حول تأثير التضخم على الاستهلاك الغذائي للأسر الأفقر وخاصة بعد زيادة الأسعار اللاحقة للحرب الروسية على أوكرانيا طالعوا Food price shocks and diets among poor households in Egypt، International Food Policy Research Institute، 2022 . https://www.ifpri.org/blog/food-price-shocks-and-diets-among-poor-households-egypt/

الجامعي و2% للجامعي، وأعطى الحكومة مهلة ثلاث سنوات كي تلتزم بتلك النسب الدنيا من الإنفاق، وهي المهلة التي انتهت في العام المالي 2017/2016. ومنذ هذا العام وحتى موازنة العام المالي 2025-2026، رصدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في تحليلها السنوي للموازنة العامة فشل الحكومة في الالتزام بتلك النسب المحددة دستوريًا في الإنفاق على كل من الصحة والتعليم. ليأتي اعتراف رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في يونيو 2023 -بالمخالفة للإنكار المتواصل لحكوماته المتوالية- بعدم التزام الحكومة بالنسب الدنيا الدستورية، مبررًا ذلك بقلة الموارد، فيما تمسك وزير المالية بإنكاره المستمر.[51]

استمر هذا التراجع في الإنفاق على التعليم والصحة ليصل لأدنى مستوياته كنسبة من الناتج المحلي في موازنة عام 2026/2025، حيث انخفض الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي والجامعي إلى 1.54%، والصحة إلى 1.2% من الناتج المحلي، مقارنة بالنسب الدستورية، 6% و3% على الترتيب كحد أدنى.[52]

نسبة من الناتج المحلي[53]	الحد الأدنى الدستوري	2014	2024	26-2025
الإنفاق على الصحة	3%	1.52%	1.17%	1.2%
الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي والجامعي	6%	3.78%	1.72%	1.54%

51 نص كلمة السيسي خلال فعاليات المؤتمر الوطني للشباب بالإسكندرية 2023/6/14، المنصة، 2023. https://manassa.news/stories/11723؛ لأول مرة: الرئيس يعترف بتجاهل الحكومة لنسب التعليم والصحة الدستورية - تعليق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2023. https://eipr.org/press/2023/06/لأول-مرة-الرئيس-يعترف-بتجاهل-الحكومة-لنسب-التعليم-والصحة-الدستورية-تعليق-المبادرة

52 2025/2024: موازنة فوائد الديون.. التقشف لنا والأرباح للدائنين، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. ص. 18 https://eipr.org/publications/20242025-موازنة-فوائد-الديون-التقشف-لنا-والأرباح-للدائنين ؛ موازنة 2025 - 2026: مصر في قبضة الديون، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/msr_fy_qbd_ldywn.pdf

53 كل الجدول والرسوم التوضيحية من نفس المصدر السابق.

تطور نسب الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي

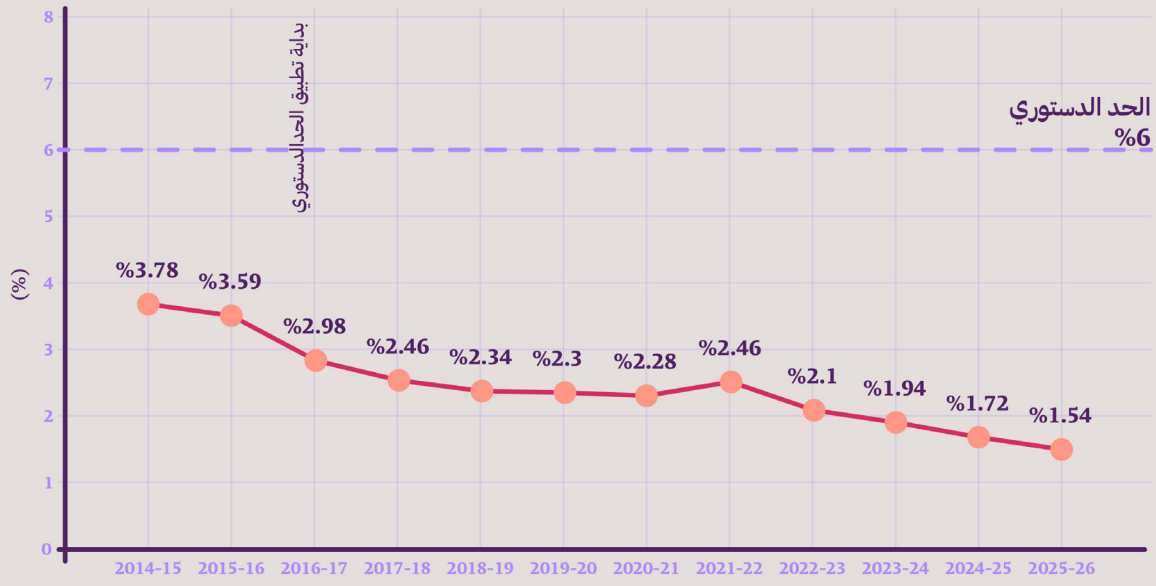

تطور نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي

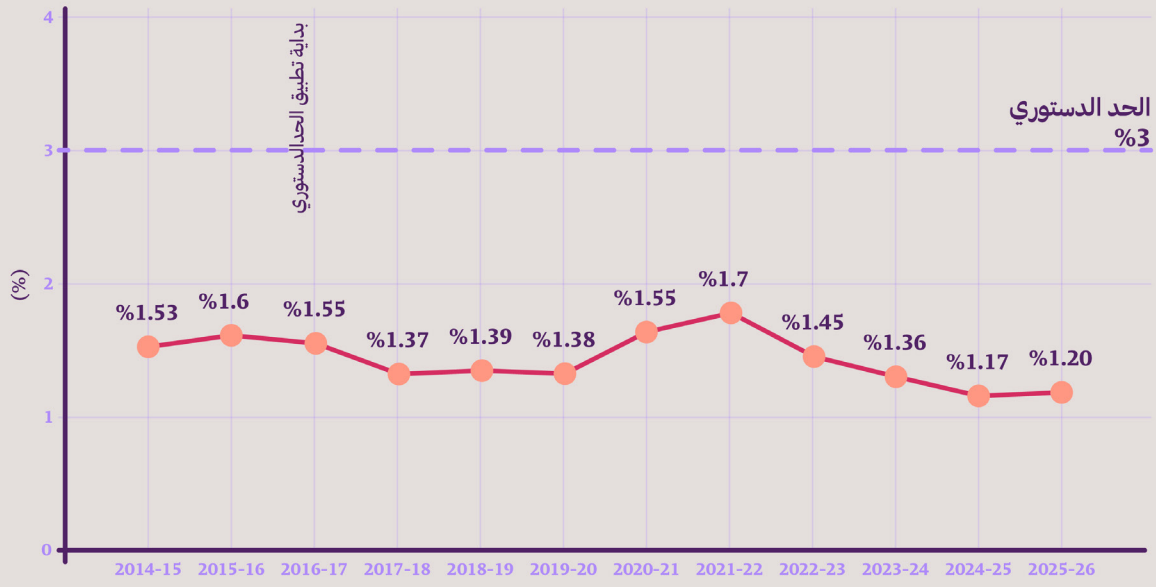

انعكست نتائج تلك الصورة الأكبر بشكل واضح على مؤشرات التعليم والصحة العامة للنساء والفتيات. فلأول مرة في عامي 2022 و2023 شهدت مصر انخفاض نسب التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي والمهني.[54] وبالنظر لمؤشرات الصحة المرتبطة بالتغذية وجودتها، زادت مؤشرات الأنيميا بين كل فئات العمر للفتيات -والفتيان- والنساء، بالمقارنة بين مؤشرات المسح الصحي الديموجرافي بين عامي 2014 و2021. ففي عام 2014، كان معدل إصابة الفتيات بعمر 5-19 سنة في مصر بأي شكل من أشكال الأنيميا يبلغ 20.9% من إجمالي الفتيات، ليقفز إلى 38.8% في تقرير عام 2021.[55] [56] وبينما كانت معدلات الأنيميا لدى النساء بين عمر 15-49، من فئة من سبق لهن الزواج في عام 2014 تقف عند 25.2%، فإنها وصلت لـ 38% في عام 2021. وجدير بالذكر أن مؤشرات فقر الدم (الأنيميا) شديدة الأهمية كمعيار للصحة العامة والتغذية، حتى أن خفضها هو واحد من الأهداف العالمية الستة المتعلقة بالتغذية التي وضعتها الأمم المتحدة ضمن مستهدفات أهداف التنمية المستدامة 2030.

2. أثر «الإصلاح الاقتصادي» على النساء في مصر

سيتناول هذا القسم بشكل مفصل أوضاع النساء الاقتصادية بين عامي 2014 و2024. بما فيه تأثير عملية «الإصلاح الاقتصادي» على النساء والفتيات في مصر، في الفترة اللاحقة على اتفاق الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي بداية من 2016 ولمدة ثلاث سنوات. وما لحقه من اتفاقات وقروض مع الصندوق وجهات دولية أخرى لتبني «برنامج وطني لإصلاح الاقتصاد». وهي البرامج التي تركت المصريين والمصريات -طبقًا لكل مؤشرات «رأس المال البشري»- في وضع أسوأ مما قبله. كما سُجّلت الموازنة العامة منذ ذاك الحين بنفقات خدمة الديون التي تستنزف موارد المصريين.

لا نتبنى هنا، ولا في هذا التقرير بشكل عام، مدخل المساواة في الظلم الذي قد تتبعه بعض التقارير المستهدفة للنساء فقط، عبر مقارنة أوضاع النساء بأوضاع الرجال فقط؛ فنحن نستدعي تحليلًا يرى -مستندًا للأدلة- استحالة ضمان حقوق المصريات وحدهن على أي مستوى من المستويات، بدون ضمان حقوق كل المصريين نساءً ورجالًا وأطفال. ولا نستدعي مؤشرات النساء والفتيات في هذا السياق كمؤشرات محدودة للتعبير عن تواضع أوضاعهن كمواطنين، بل نرى فيها تعبيرًا أوسع عن فقدان أغلبية سكان مصر لحقوقهم في تلك الحقبة التاريخية. فضمان حقوق النساء ليس مجرد إجراء لاحق يمكن فيه استثناء النساء من تدخلات الدولة لإعادة تشكيل المجتمع اجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيًا، بل أننا ندفع بأن تلك التدخلات التي أفقدت المصريين والمصريات حقوقهم، كان لها أثر مضاعف على النساء والفتيات.

وبالتالي، فالتدخلات المطلوبة لإصلاح هذا العطب لا يصح أن تتوقف عند إجراءات وتدخلات تستهدف النساء والفتيات فقط، ونتعامل معهن كفئات خاصة بمعزل عن المجتمع الأوسع. بل نرى أن تصميم السياسات العامة يجب أن يقوم على ضمان حقوق كل

54 Global Gender Gap Report, 2023. Insight report - June 2023, World Economic Forum. 2023. P.30 https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2023.pdf Global Gender Gap Report, 2024. World Economic Forum. 2024. P.33 https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_202 .

55 المسح الصحي للأسرة المصرية 2021، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وآخرون. 2022 https://www.capmas.gov.eg/publications/116. المسح السكاني الصحي – مصر :2014، وزارة الصحة والسكان (مصر)، الزناتي ومشاركوه (مصر)، ومؤسسة IFC الدولية. 2015: القاهرة، مصر ر وكفيل، ميريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF، 2014 https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR306/FR306.pdf

56 معدلات الإصابة بالأنيميا بين الفتيان الذكور بين عمري 5-19 كانت 17،6% في 2014، وبلغت 51% في عام 2021 طبقًا لنفس المصادر الرسمية

شخص بكل الاختلافات العمرية والجندرية والجغرافية وغيرها من الأسس، بدلًا من التعامل مع قطاعات واسعة، تبلغ ما يقرب نصف السكان في حالة النساء والفتيات، بصفتهم فئات يمكن استهدافهن بشكل معزول بتدخلات خاصة لاحقة على السياسات الاقتصادية الكارثية.

2.1 التعليم والأمية

كان تعليم الفتيات -ولا يزال- واحدًا من أفضل المؤشرات المتعلقة بحقوق النساء والفتيات في مصر. فبالرغم من ارتفاع معدلات الأمية بين النساء في مصر، وخاصة الأقل دخلًا وفي الريف، فعلى مدار عقود كانت نسب التحاق الفتيات بالتعليم في مسار إيجابي، ونسب التحاق الشابات بالتعليم العالي جيدة للغاية.

في عام 2014، كانت نسبة الأمية -عدم القدرة على القراءة مطلقًا- بين النساء اللاتي سبق لهن الزواج في سن ما بين 15و49 سنة تقف عند 26.7%، بينما انخفضت نفس النسبة في 2021 إلى 19.4%. غير أنه يجب النظر لتلك النسب بحذر، فهي تعبر عن مرور السنوات بين التقريرين نظرًا لتركز نسب الأمية بين الفئات الأكبر عمرًا بشكل هيكلي عبر السنوات؛ فالمجموعة العمرية التي كانت في تقرير 2014 في العمر ما بين 30-34 و35-39 سنة وكانت تبلغ نسب الأمية بينهن ما بين 24% و30% على الترتيب، أصبح أغلبهن في تقرير 2021 في الفئات العمرية بين 40-44 و45-49، وأصبحت معدلات الأمية بينهن 27% و34% على التوالي، أي أن تلك المؤشرات تحتسب بصورة أساسية دخول مجموعات جديدة ضمن الفئات العمرية دون تغيير كبير في قدرات نفس النساء على القراءة. وكأن سياسة مواجهة الأمية الأكبر هي انتظار مرور الزمن.[57]

وبالنظر لمؤشرات الفئات الأصغر سنًا خلال الفترة نفسها، نجد نسبة النساء الأميات في سن 25-29 بلغت 17.4% عام 2014، وفي 2021 بلغت 11.5%، وهي معدلات شديدة الإحباط، خاصة وأن استراتيجية تمكين المرأة 2030 تستهدف أن تبلغ تلك النسبة في 2030 صفر%. ولا يخفى أن هذه المعدلات تتباين بشدة عبر مستويات الدخل والموقع الجغرافي؛ فبينما يبلغ معدل أمية النساء اللاتي سبق لهن الزواج في حضر الوجه البحري 9%، تبلغ نفس النسبة في ريف الوجه القبلي 30%. وبينما تصل النسبة في المجموعة الأكبر في الدخل إلى 1.7% فإنها تبلغ بين النساء الأقل دخلًا 41.6%. أي أن المؤشرات لا تعبر بشكل كامل عن واقع الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع، واللاتي تخذلهن السياسات العامة، مثل نساء الريف والوجه القبلي، والنساء الأفقر.[58]

يجب أن نضع تلك المؤشرات في مقارنة مع ادعاءات المجلس القومي للمرأة حول الأنشطة التي ينفذها المجلس -والدولة بشكل أعم- لمواجهة أمية النساء. فالنمط الأكثر تكرارًا في تقارير «الإنجاز» التي يصدرها المجلس فيما يتعلق بحقوق النساء، هو إدراج قوائم من الأنشطة المتناثرة التي لا تجمعها رؤية أوسع ودون تحليل للنتائج ودون النظر للمؤشرات العملية لتحسن أو تراجع خط الأساس، أي لحظة القياس قبل تنفيذ الاستراتيجيات أو الأنشطة، طبقًا لأهداف تلك الأنشطة. فتحت عنوان «مشروع دعم جهود محو الأمية» مثلًا، يسرد موقع المجلس القومي للمرأة مجموعة من الأنشطة الموزعة في محافظات مختلفة، متضمنة عدد النساء اللاتي حضرن أو استفدن بتلك الأنشطة دون أي قياس للنتائج.[59]

57 مصادر 55.

58 مصادر 55.

59 مشروع دعم جهود محو الأمية، المجلس القومي للمرأة. https://ncw.gov.eg/Page/441/مشروع-دعم-جهود-محو-الأمية

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن حتى بعض المؤشرات التي قد تبدو كمؤشرات للتقدم في هذا المجال، هي في الحقيقة مؤشرات فشل مركب. ففي تقرير البنك الدولي السنوي للفجوة بين الجنسين لعام 2025، والذي جاء ترتيب مصر فيه ضمن أسوأ عشر دول في العالم، في تراجع مستمر عبر عدة أعوام. يوضح التقرير أن الفجوة بين النساء والرجال قد تقلّصت فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة، فإن هذا ليس مؤشرًا للتقدم، بالعكس فقد تراجعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ولكن تراجعت المعدلات تلك للرجال أسرع قليلًا مما تراجعت معدلات النساء، ممكن بدا رقميًا وكأنه إغلاق للفجوة بينهما.[60]

أما بالنسبة لتعليم الفتيات في سن التعليم المدرسي، فالمؤشر أفضل بكثير. فقد ارتفعت نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية لكل من الفتيان والفتيات في كل من الريف والحضر بين عامي 2014 و2021. وجدير بالذكر أن المؤشر يقيس تسجيل الأطفال بالمدارس وليس إلمامهم التعليمي. لكن حتى في هذا المؤشر هناك تباينات وفقا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، إذ بينما يقل معدل تسرب البنات من 6-9 سنوات (المرحلة الابتدائية) قليلا عن الفتيان (0.2 مقابل 0.3)، يرتفع تسرب البنات مع دخول المرحلة الإعدادية إلى 1.9، مقارنةً بـ 1.6% للفتيان.[61] جدير بالذكر في هذا السياق أن قطاع التعليم يمر بأزمة مستمرة ومتفاقمة من حيث عدد الفصول بالنسبة لأعداد الطلاب، والأهم من حيث نسبة عدد المعلمين إلى أعداد الطلاب. فبينما زاد عدد طلاب المدارس بين الأعوام 2019 و2024 من 23.6 مليون طالب وطالبة ليبلغ 25.7 مليونًا، فقد انخفض عدد المعلمين من أكثر من مليون معلم ومعلمة، ليبلغ 922.6 ألفًا خلال الفترة نفسها، وهو ما جعل نصيب كل معلم من الطلاب في المرحلة الابتدائية 33 طالبًا في جميع محافظات الجمهورية وعبر جميع أنواع التعليم. وتعد هذه النسبة ثلاثة أضعاف النسبة الأوروبية، كما تتجاوز المتوسط العالمي لنفس المؤشر وهو 23 طالبًا للمعلم الواحد.[62]

غير أن الطالبات المصريات كن على موعد مع تطور خطير وغير متوقع بحلول العامين 2022 و2023، حيث انخفضت للمرة الأولى منذ عقود نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي والمهني.[63]

في مارس 2023، وفي سياق الاحتفالات بذكرى استرداد طابا، سيوجه محافظ جنوب سيناء اللواء خالد فودة رسالة «للمسؤولين» متمنيًا أن يستمعوا إليه، مؤكدًا على ذكاء الفتيات في سيناء ومطالبًا بإنشاء مدارس إعدادية وثانوية للفتيات في جنوب سيناء لأن الفتيات لا تستكمل تعليمهن بسبب قلة المدارس. جدير بالذكر أن اللواء خالد فودة كان وقتها يشغل منصب محافظ جنوب سيناء لمدة 14 سنة.[64]

وبالرغم من التاريخ الإيجابي على مدى عقود من نسب التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي، حتى أن نسبة النساء في التعليم الجامعي

60 Global Gender Gap Report, 2025. Insight report - June 2023, World Economic Forum. 2025. P.38 https://reports.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2025.pdf

61 بيان صحفي: بمناسبة اليوم العالمي للفتاة 12.5% نسبة الفتيات بالفئة العمرية (6-17 سنة) في مصر عام 2024، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2024. https://www.capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/20241013115030_اليوم%20العالمي%20للطفلة%20والفتاه%2011%20اكتوبر%202024.pdf

62 ماذا نعرف عن أوضاع المعلمين والمعلمات في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/hqyq_n_ltlym_fy_msr.pdf

63 مصدر 55

64 برنامج صباح الخير يا مصر. حلقة خاصة من مدينة طابا بمناسبة الذكرى الـ 34 لاستردادها. https://youtu.be/aLEhLFN0IfQ?si=XcshBU0LEurLiUNq&t=6224

الحكومي تفوق نسبة الرجال، وإن كانت نسبة الرجال أكبر في كل من التعليم الجامعي الأزهري والخاص [65]، فمازال هناك سؤال يؤرق كل المهتمين بقضايا حقوق النساء: لماذا لا تترجم تلك النسب في الالتحاق بالتعليم، بل وحتى التعليم الجامعي، لنسب أعلى في مشاركة النساء في سوق العمل.

وبالرغم من الميل الدائم لتقديم الدولة لتفسيرات ثقافية لتلك المشكلة، يحاول الجزء التالي من هذا التقرير استحضار مؤشرات وتحليلات منشورة قد تجيب عن هذا السؤال بشكل أكثر دقة، وخاصة في ضوء الأزمة الشديدة التي تواجهها النساء في الدخول والبقاء في سوق العمل خلال السنوات الماضية.

2.2. العمل

لو أردنا أن نشير لأكبر الأزمات التي واجهت نساء مصر على مدى السنوات العشر الماضية، فبلا شك ستكون أزمة الدخول إلى سوق العمل والبقاء فيه، وجودة العمل المتاح لهن. فقد احتدت تلك الأزمة -التي يعود أصلها لعقود- خلال العقد الماضي، لتنخفض نسبة مشاركة النساء في سوق العمل المدفوع لواحدة من أدنى معدلاتها. ويظهر ذلك بوضوح عند النظر لنتائج المسح التتبعي لسوق العمل؛ ففي إصدار عام 1998 من المسح كانت نسبة النساء المشاركات في سوق العمل من إجمالي النساء في سن العمل تبلغ 21.4%، ثم في إصدار 2006 وصلت لـ 27.3%، لتنخفض في 2012 لـ23.1%، وفي عام 2018 لـ21%، حتى وصلت في إصدار عام 2023 لأدنى مستوياتها وهي 17.4%.[66] كما تشير المؤشرات المتاحة في الإحصاء السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2024، إلى استمرار المعدلات في التراجع. والنتيجة اليوم، بعد عشر سنوات من «العصر الذهبي للنساء» هي وصول معدلات نشاط النساء في سوق العمل لأدنى مستوياتها على مدار أكثر من 25 سنة. بل إن البحث يقر بوضوح بأنه «يبدو أن معدل التراجع قد تسارع بشكل ملحوظ بين النساء الحاصلات على تعليم جامعي خلال الفترة بين عامي 2018 و2023».[67]

أما بالنظر للمؤشر الذي تعتمد عليه الدولة بصورة أساسية، وهو نسبة مشاركة النساء في سوق العمل (أي عدد النساء مقارنة بإجمالي عدد الأشخاص في سوق العمل * 100) في نفس المسح التتبعي، ففي عام 1998 كانت نسبة مشاركتهن 23%، ثم 27% في عام 2006، ثم 23% في عام 2012، وانخفضت إلى 22% في 2018، ويصل المؤشر لأقل قيمة في إصدار عام 2023 بنسبة 19%. ولا يقيس هذا المؤشر فقط نسبة النساء العاملات بأجر، وإنما كذلك نسبة النساء اللاتي تعملن لدى الأسرة بدون أجر (بخلاف العمل المنزلي غير مدفوع الأجر)، والنساء المتعطلات عن العمل.

تجدر أيضًا مراجعة المؤشر ذاته بالرجوع لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في نشرته السنوية للقوى العاملة، حيث يمكننا المقارنة بين عامي 2014 وفي 2023، ليظهر أن معدل مشاركة النساء في سوق العمل في عام 2014 بلغ 23.7% وفي 2023 انخفض إلى 17.9%. كما أن نسبة النساء من المشتغلين في 2014 بلغت 20.7% وفي عام 2023 انخفضت إلى 15.8%. وبالمثل، فقد وقفت

65 الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. "كتاب الإحصاء السنوي 2023 - التعليم" جدول 11-27.

66 Calculation based on Krafft, C., Assaad, R., & McKillip, Z. (2024). The evolution of labor supply in Egypt through 2023. ERF Working Paper No. 1749. Economic Research Forum https://erf.org.eg/publications/the-evolution-of-labor-supply-in-egypt-through-2023/

67 المصدر السابق.

نسبة النساء من المتعطلين في 2014 عند 43.7% بينما ازدادت في 2023 لتصل إلى 45.4%.[68] ولإدراك حدة الأزمة، فإن الرقم الكلي للنساء العاملات قد انخفض من 5.035 مليون امرأة في عام 2014، ليصل إلى 4.585 مليونًا في عام 2023، مع أن عدد النساء في سن العمل في عام 2014 كان يبلغ ما يقرب من 26.4 مليونًا، بينما ارتفع إلى 31.1 مليونًا في عام 2023.[69]

جاءت جائحة كوفيد - 19 لتكشف مدى هشاشة أوضاع النساء في سوق العمل في مصر، فكان لها أثر مضاعف على النساء العاملات وخاصة في القطاع غير الرسمي الذي تتزايد فيه نسبة عمالة النساء في وظائف لا تحظى بأية حماية اجتماعية أو قانونية. فخلقت الجائحة أزمة واضحة في خروج النساء من سوق العمل، لم تتعاف منها نسب مشاركة النساء حتى الآن. وخلصت دراسة من دار الخدمات العمالية عن أثر جائحة كوفيد على العمل في مصر، إلى أن النساء هن الخاسر الأكبر من الجائحة في مجال العمل. وكان لقرارات إغلاق المحلات أثناء كوفيد، واستغناء الأسر عن العمالة المنزلية أثر واضح على بطالة النساء، وهي أعمال غير محمية قانونيًا عمليًا، وبالتالي بانقطاع العمل ينقطع الدخل بشكل تام.[70] وكان للضغط على القطاع الصحي والدور الاستثنائي المطلوب من الكوادر الطبية أثناء الجائحة أثر كبير على النساء العاملات كذلك، فبجانب أن المجال الطبي من أكبر المشغلين للنساء في مصر، فمهنة التمريض بشكل خاص تطغى عليها -في مصر وغيرها من الدول- النساء أكثر من الرجال. بل وإن محاولات ضمان حقوق الأطباء أثناء الجائحة، كانت كثيرًا ما تتجاهل بقية العاملين في المجال الطبي من فنيين وممرضين وهم الفئات بطبيعة عملهم الأكثر العرضة للعدوى في ظل الجائحة.

تفضل الدولة في تلك السياقات إبراز انخفاض معدلات البطالة -وخاصة بين النساء- كمؤشر على حيوية سوق العمل. ومن المتعارف عليه أن معدلات البطالة تعد غير معبرة عن واقع الأفراد الذين يرغبون العمل ولا يجدونه. فالمؤشر يحتسب كل من لم يعمل ولو لساعة واحدة في الأسبوع محل المسح، وهو قادر وراغب في العمل وبحث عنه بشكل نشط في خلال الثلاثة شهور السابقة للمسح ولم يجده. وبالتالي فإن المؤشر لا يحتسب الأشخاص الذين يعملون بشكل محدود ويرغبون في العمل بوقت كامل، أو الأشخاص الذين فقدوا الأمل أو الحماس للبحث عن عمل، لتكرار بحثهم عنه وعدم إيجاد فرص مناسبة. فلو نظرنا للانخفاض النسبي في معدلات بطالة النساء في الأعوام القليلة السابقة -ما زالت المعدلات عالية جدًا بالمقارنة بنسب التشغيل- سنجد أن هذا الانخفاض في معدل البطالة لم ينتج عن انضمام أعداد مماثلة لسوق العمل، وإنما عن توقفهم عن البحث النشط، وهو ما يعرف بالبطالة المحبَطة.

ويشير مجموعة من الباحثين في ورقة سياسات صادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية، إلى أن المؤشرات تدلل على أن الوضع يزداد سوءًا فيما يتعلق بمدى تعبير معدلات البطالة عن حقيقة سوق العمل بالنسبة للنساء. فمع تكرار عدم قدرتهن على الوصول لفرص عمل مناسبة، يتوقف احتساب النساء ضمن معدلات البطالة، «وبالتالي، فإن الانخفاض السريع في معدل البطالة بين النساء، ليس في الواقع علامة جيدة. لأنه يشير إلى أنه عندما ترى النساء أن الوظائف الجيدة غير متاحة ومن غير المحتمل أن تكون متاحة، فإنهن ببساطة يخترن البقاء خارج قوة العمل بالكامل».[71]

68 حسابات المبادرة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. "النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2023". 2024، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2014، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2014.

69 نفس المصدرين.

70 للاطلاع على تحليل أوسع لأوضاع العمالة النسائية وتأثير الجائحة عليها يمكن مطالعة: تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال - تقرير صادر عن دار الخدمات النقابية والعمالية»، دار الخدمات العمالية، 2020. https://manshurat.org/node/71379

71 Krafft, C., Assaad, R., & McKillip, Z. (2024). The evolution of labor supply in Egypt through 2023. ERF Working Paper No. 1749. Economic Research Forum. Unemployment rate section. https://erf.org.eg/publications/the-evolution-of-labor-supply-in-egypt-through-2023/

وبالنظر لتراكم انخفاض مشاركة النساء في قوة العمل ونسب البطالة الحقيقية العالية بينهن، يتبين أن من المنطقي أن يستقر في قناعة نساء كن في ظروف أخرى يرغبن في البحث عن العمل بأجر، أن لا مكان لهن في سوق العمل. وبينما تفسر الدولة في أحيان كثيرة انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل باعتبارات ثقافية، فإن النظر الجدي لنمط كهذا يبين كيف تتولد تلك الاعتبارات والتوقعات الثقافية لدى المجتمع من مؤشرات حقيقية لعدم ترحيب سوق العمل بالنساء. خاصة وأن تلك التفسيرات الثقافية -والتي يمكن وصفها بالاستشراقية- تعد ببساطة غير واقعية بالنظر لأن معدلات عمل النساء أدنى من نفس المعدلات في فترات زمنية سابقة وحتى التسعينيات.

لا ينفي ذلك أن هناك عقبات ثقافية واجتماعية حقيقية على الدولة العمل على مواجهتها للسماح للنساء بالوصول للعمل المدفوع، ولكنه يشير كذلك لأن رؤية تلك الاعتبارات خارج السياق المادي لسوق العمل نفسه؛ هو فعل غير مجدٍ، بل ومعيق لتحديد التدخلات الصحيحة.

يعد هذا التوجه الذي يستسهل تفسير أوضاع النساء بتعليلات ثقافية دون بذل مجهود حقيقي في فهمها، نمطًا ممتدًا في سياسات الدولة فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات، حيث تهمل الدولة كيفية مساهمة السياسات العامة بأشكالها المختلفة في ترسيخ، بل وتغذية، التوجهات الثقافية السلبية تجاه حقوق النساء، بتعليق المسؤولية على «المصريين» لكونهم غير داعمين لحقوق النساء.

وبجانب كسل هذا التحليل، فهو أيضًا لا يلتفت إلى أن الأوضاع الاقتصادية القاسية تعد حافزًا أهم من الكثير من العادات الاجتماعية حين يتعلق الأمر بقضايا مثل العمل، فقط لو أتيحت الفرصة. خاصة وأن الفئات التي تشهد تراجعًا أكبر في معدل الانضمام لسوق العمل تنتمي لقطاع النساء الأكثر حظًا من التعليم.[72]

يجدر هنا التعرض لمثال نموذجي لمنهج الدولة في رؤية قضايا النساء بمعزل عن الصورة الكبرى للسياسات الاقتصادية، واكتفائها بتدخلات محدودة -وإن كانت حميدة- تستهدف النساء فقط. وبالتالي، تفقد تلك الإجراءات أثرها الإيجابي المحتمل بسبب أثر السياسة العامة الأوسع. فكل من استراتيجية تمكين المرأة 2023، ودراسات مستقلة وأخرى صادرة عن مؤسسات الدولة ذاتها، قد حددت العنف الجنسي في المواصلات العامة بوصفه واحدًا من المؤثرات السلبية على قدرة النساء على الدخول والاستمرار في سوق العمل.[73] في عام 2021 أُقرَّت مدونة قواعد سلوك لتعزيز النقل الآمن بقرار وزاري، بهدف حماية النساء من العنف في المواصلات العامة. وفي تعديل مواد التحرش في قانون العقوبات عام 2023، والمشار إليه في الفصل السابق، أُقرَّت عقوبات خاصة للتحرش الجنسي في المواصلات. ورغم تماشي تلك التدخلات مع التحليل الصحيح، بأن التحرش الجنسي في المجال العام يعد عائقًا حقيقيًا أمام حق النساء في العمل؛ فإنها لم تتعامل مع حقيقة أن السياسة العامة الأوسع للدولة تعزز من تراجع النساء عن المشاركة في سوق العمل من خلال رفع تكلفة العمل نفسه، عبر زيادة أسعار الخدمات العامة وانسحابها من دورها في توفير مواصلات آمنة ومناسبة للقدرات المادية للمواطنين. ففي الفترة ما بين 2014 و2024 ارتفع ثمن تذاكر المترو بالقاهرة 20 ضعف.[74] وزاد سعر أرخص أنواع البنزين خلال الفترة نفسها من 0.9 جنيه لـ 12.25، أي ما يقرب من 14 ضعفًا.[75] وبالتالي فإننا ربما قطعنا خطوات للأمام

72 المصدر السابق، صفحة 27

73 "فهم التناقض في مصر: لماذا تضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم دون العمل؟"، رشا رمضان، المجلس القومي للمرأة وآخرون، 2019. https:// www.enow.gov.eg/Report/11.pdf

74 ارتفاع أسعار تذكرة المترو.. زيادة 20 ضعفًا في 7 سنوات، زاوية ثالثة، 2024. https://zawia3.com/subway/

75 ارتفاع أسعار البنزين في مصر: رحلة زيادات منذ 2014، زاوية ثالثة. https://zawia3.com/petrol/

فيما يتعلق بأمان المواصلات العامة للنساء (لا توجد إحصاءات لدعم أو دحض هذا الافتراض)، ولكن المواصلات في الوقت نفسه أصبحت عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على النساء يسهم في حسابات جدوى خروجهن للعمل، خاصة بالنظر لتواضع أجور النساء كما سنوضح لاحقًا.

تشير دراسات عديدة أجريت على مدار السنوات الأخيرة، إلى أن واحدًا من أهم مسببات انخفاض معدلات تشغيل النساء في مصر يتعلق بانعدام فرص التعيين في القطاع العام. فالنساء يفضلن العمل في القطاع العام لكونه أكثر عدالة للنساء، ولكون ظروف العمل به أكثر التزامًا بقوانين العمل والإجازات مدفوعة الأجر.[76] وبالتالي يسمح الالتحاق بالعمل في القطاع العام للنساء بالموازنة بين عملهن، وبين العبء المفروض اجتماعيًا -بل ودستوريًا- عليهن برعاية الأسر والقيام منفردات بالعمل المنزلي، بما فيه رعاية الأطفال والمسنين. ويضاف إلى ذلك أن الفجوة في الأجور بين النساء والرجال تعد أقل في القطاع العام، وفرص التطور والترقي الوظيفي للنساء أكبر من مثيلتها في القطاع الخاص.[77]

دراسة حالة: التمييز في تعيين المعلمات

بالنظر إلى تلك المعطيات، نتناول هنا أكبر وقائع التمييز الجماعي في التوظيف ضد النساء في السنوات الأخيرة، والتي وقعت بين عامي 2023 و2024 ولا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم وما يجعلها صادمة بشكل خاص هو وقوعها على يد الدولة بوصفها جهة التوظيف.

فبعد التوقف عن تعيين المدرسات والمدرسين في وزارة التربية والتعليم لسنوات طويلة في إطار سياسات تقشف وتجميد واسع للتعيينات في الجهاز الإداري للدولة، أدت هذه السياسة إلى تفاقم العجز في أعداد المعلمين في المدارس الحكومية. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن العجز في المعلمين وصل إلى مئات الآلاف.[78] ومع ازدياد حدة الأزمة، أعلنت وزارة التربية والتعليم في عام 2022 عن خطة لتعيين 150 ألف معلم ومعلمة على مدار خمس سنوات، بمعدل 30 ألف معلم سنويًا.[79] وقد مثلت هذه المسابقة فرصة استثنائية للنساء، نظرًا لأن الوظائف التعليمية في القطاع الحكومي تمثل أحد أهم مجالات تشغيل النساء في مصر.

غير أن مفاجأة غير متوقعة كانت تنتظر المعلمات والمعلمين المتقدمين للمسابقة في 2023. فبعد اجتيازهم بالفعل الاختبارات التربوية والذهنية التي نظمها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بصفته الجهة المنوطة، وخضوعهم للتدريبات التأهيلية، بل واجتيازهم الكشف الطبي المقرر ضمن شروط المسابقة، فوجئ آلاف الناجحات والناجحين بإخضاعهم لمرحلة إضافية لم تكن معلنة منذ البداية، تمثلت فيما سُمّي "تدريبات" داخل الأكاديمية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع.[80]

76 Still the Employer of Choice: Evolution of Public Sector Employment in Egypt, Barsoum, Ghada, & Abdalla, Dina, ERF Working Papers Series, No. 1386. The Economic Research Forum, 2020. https://erf.org.eg/app/uploads/2020/08/1598519124_314_349569_1386.pdf

77 Inequality and Income Mobility in Egypt, Said, Mona, Galal, Rami, & Sami, Mina, ERF Working Papers Series, No. 1368. The Economic Research Forum, 2019. https://erf.org.eg/publications/inequality-and-income-mobility-in-egypt

78 ماذا نعرف عن أوضاع المعلمين والمعلمات في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/hqyq_n_ltlym_fy_msr.pdf

79 المصدر السابق

80 في ميزان التمييز.. شروط الأكاديمية العسكرية لتعيين المعلمين والمعلمات، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2026. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/_fy_myzn_ltmyyz_-_small.pdf

وتضمنت هذه المرحلة اختبارات بدنية ورياضية مثل الجري والقفز والتوازن، بالإضافة إلى مقابلة شخصية نهائية تحت مسمى "كشف الهيئة"، وهي اختبارات لا ترتبط بطبيعة العمل التعليمي ولم تكن جزءًا من شروط المسابقة المعلنة عند التقديم.

ويصف تقرير المبادرة المصرية "في ميزان التمييز.. شروط الأكاديمية العسكرية لتعيين المعلمين والمعلمات" تلك الاختبارات كالآتي:

"انقسمت الاختبارات داخل الأكاديمية العسكرية إلى ثلاث مراحل: الأولى وهي اللياقة الصحية حيث يوقّع الكشف الطبي على المعلمين والمعلمات، ومن يجتاز ذلك ينتقل إلى المرحلة الثانية وهي اللياقة الرياضية، وتشتمل على اختبارات (الجري والوثب وتمارين البطن والضغط والتوازن)، وأعفيت من هذه المرحلة النساء الحوامل ومن وضعن مولودًا في وقت قريب من وقت خوض الاختبارات، ومرضى الأنيميا واعتلال القلب؛ إذ سمح لهم بالالتحاق بالمرحلة الثالثة مباشرة، بينما استبعد من فشلوا في اللياقة الرياضية. أما المرحلة 8 الثالثة فهي كشف الهيئة (المقابلة الشخصية)، وتكون بحضور قادة عسكريين وممثل عن وزارة التربية والتعليم."[81]

وقد ترتب على هذه الاختبارات استبعاد نصف الناجحين تقريبًا، 11,951 من المعلمات والمعلمين الناجحات والناجحين، بعد اجتيازهم بالفعل لجميع الاختبارات المهنية المطلوبة، لأسباب شملت عدم اللياقة البدنية، أو زيادة الوزن، أو الحمل، أو الولادة الحديثة أو الرسوب في المقابلة النهائية.

وأمام هذا التمييز الفج وغير الدستوري، والذي يفتقر إلى أي صلة موضوعية بطبيعة العمل التعليمي، اعترض بعض المستبعدين على النتائج، وحاولوا لفت الانتباه إلى قضيتهم بالتظاهر سلمياً في العاصمة الإدارية الجديدة. غير أن رد السلطات جاء بالقبض على 14 من المعلمات والمعلمين المستبعدين وتقديمهم إلى نيابة أمن الدولة العليا. وواجه هؤلاء المتهمات والمتهمون اتهامات جسيمة شملت الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر وإذاعة أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والاشتراك في تجمهر. واستمر حبسهم احتياطياً نحو خمسة أشهر قبل إخلاء سبيلهم، في قضية عكست بوضوح تجريم الاحتجاج السلمي حتى في القضايا المرتبطة بالحق في العمل.[82]

إلى جانب تقديم الدفاع القانوني عن هؤلاء المحتجزين، أقام محامو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حتى وقت صدور التقرير أكثر من 106 دعوى قضائية أمام القضاء الإداري نيابة عن 94 معلمة و12 معلم من محافظات مختلفة تم استبعادهم من التعيين لهذه الأسباب التمييزية. ورغم أن تقرير المفوضين جاء في صالح المعلمات والمعلمين المستبعدين، إلا أن المحكمة في الدرجة الأولى حكمت برفض جميع الدعاوى بلا استثناء بدون الرد الموضوعي على أوجه التمييز في هذا الاستبعاد والدفع بعدم دستوريته. وبينما استمر المعلمات والمعلمين المستبعدين في سلك جميع الطرق القانونية، وصاحبتهم المبادرة المصرية، بما فيها الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، إلا أن المحكمة رفضت الدعاوى هي الأخرى.[83]

81 المصدر السابق

82 بمناسبة نظر تجديد حبسهم غدا، المبادرة المصرية تندد باستمرار الحبس الاحتياطي بحق 14 من المتقدمات والمتقدمين لمسابقة 30 ألف معلم، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2023. https://eipr.org/press/2023/12/بمناسبة-نظر-تجديد-حبسهم-غدا،-المبادرة-المصرية-تندد-باستمرار-الحبس-الاحتياطي-بحق-14-من

83 مصدر 80

تمثل هذه القضية نموذجًا صارخًا لعدة أشكال متداخلة من التمييز غير الدستوري في الالتحاق بالوظائف العامة، على أسس تشمل النوع الاجتماعي، والحالة الصحية، والإعاقة، بل وحتى الوزن. كما تكشف عن خلل عميق في سياسات التوظيف العامة من خلال إدخال معايير واختبارات لا صلة لها بطبيعة الوظيفة التعليمية، وإسناد تقييم المتقدمين إلى جهة غير مختصة قانونًا بعملية التعيين.

وتكتسب هذه الواقعة أهمية خاصة بالنظر إلى حجمها؛ إذ إن استبعاد آلاف الناجحات والناجحين — وأغلبهم من النساء — قد يمثل إحدى أكبر وقائع التمييز الجماعي في التوظيف ضد النساء في مصر خلال عقود. ورغم أن الجهة القائمة بالتمييز هي الدولة نفسها، فلم تنصف أي من مؤسسات الدولة المختلفة هؤلاء المهمات والمعلمين المميز ضدهن. كما لما أن المجلس القومي للمرأة لم يصدر حتى الآن أي موقف علني يرفض هذه الممارسات أو يدعم المعلمات المستبعدات، بما في ذلك من تعرضن للحبس الاحتياطي بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2015، وذلك فقط لمحاولتهن الدفاع عن حقهن في العمل اللائق.

وتكشف هذه الواقعة كذلك عن بُعد هيكلي أوسع للتمييز في سوق العمل ضد النساء في مصر. فالوظائف التعليمية في القطاع العام تمثل تاريخيًا أحد أهم مجالات تشغيل النساء، نظرًا لما توفره من استقرار وظيفي نسبي وظروف عمل أكثر توافقًا مع المسؤوليات الاجتماعية المفروضة على النساء في الرعاية. ومن ثم، فإن إدخال معايير بدنية صارمة وغير مرتبطة بطبيعة العمل، مثل اختبارات اللياقة العسكرية أو الاستبعاد بسبب الحمل أو الوزن، والذي هو في حد ذاته تمييز مضاعف ضد النساء بسبب واقع نسب السمنة التي تكثر بين النساء في مصر بشكل أكبر بكثير من الرجال طبقًا للإحصاءات الرسمية (فتبلغ 55.8% للنساء، و25% للرجال)[84]، لا يؤدي فقط إلى حرمان آلاف النساء من فرصة العمل، بل يعيد إنتاج أنماط تمييزية أوسع تستبعد النساء من الوظائف العامة عبر معايير لا صلة لها بالكفاءة المهنية. كما يعكس هذا النموذج توسع تدخل مؤسسات غير مدنية في إدارة شؤون التوظيف العام، بما يقوض مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية في الالتحاق بالوظائف العامة، ويزيد من هشاشة ضمانات عدم التمييز في سوق العمل.

2.3. الأجور: العائد مقابل الجهد والتكلفة

بالإضافة للأزمة الممتدة لوصول النساء لسوق العمل والبقاء فيه، والتي تعرض لها القسم السابق من هذا التقرير، تواجه النساء تمييزًا هيكليًا في الأجور.

لإدراك مدى تعاظم أزمة التمييز في الأجور الذي تتعرض له النساء في مصر، فعلينا النظر لبعض المؤشرات العامة. على مدار عدة سنوات تتالى تراجع مصر في مؤشرات المساواة بين الجنسين وإغلاق الفجوات بينهما وخاصة فيما يتعلق بالعمل والأجور. حتى جاء تصنيف مصر في تقرير الفجوة بين الجنسين عن عام 2024 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في المرتبة 139 من أصل 148 دولة، لتصبح ضمن أسوأ عشر دول عالميًا من حيث اتساع الفجوة في العدالة بين الجنسين. وفي تقرير البنك الدولي عن العام

84 The Burden of Obesity in Egypt, Health Public in Frontiers, 2021. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC8429929/

السابق له جاءت مصر في المركز 175 بين 190 دولة على مؤشر المساواة للنساء في العمل والاقتصاد.[85] وفي التقرير الأول جاءت أسوأ مؤشرات مصر في الدخل المتوقع للنساء، في الترتيب 145 من ضمن 148 دولة. وفي الثاني جاءت الحماية من التمييز في الأجر في مؤشرات مزرية وصل فيها مؤشر المساواة في الأجر إلى صفر% في القوانين، وصفر% في الآليات العملية. ويقيس المؤشر المساواة في الأجر بين النساء والرجال، والآليات التطبيقية لتحقيق المساواة في الأجر والمساواة في فرص الوصول العملية للعمل عالي الأجر.[86]

وفي دراسة أجرتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في عام 2023، جاء متوسط أجور النساء العاملات في القطاع الخاص في مصر أقل من الحد الأدنى للأجور في حينها. حيث وجدت الدراسة أنه بينما سيستفيد نصف الرجال العاملين بالقطاع الخاص من تعميم الحد الأدنى للأجور، فإن كل النساء العاملات في القطاع الخاص سيستفدن من هذا الشمول.[87] بعد صدور الدراسة بشهور، أقرَّ توحيد الحد الأدنى للأجور المحدث على القطاع الخاص، ولكن بمخارج قانونية جعلته غير مفعل بالقدر الكافي، من خلال السماح الشركات الخاصة بطلب الاستثناءات منه. وفي فبراير 2025 قام المجلس الأعلى للأجور بتمرير مجموعة من القرارات التي طال المطالبة بها، بتعديل الحد الأدنى للأجور الموحد مرة أخرى، وإلغاء الاستثناءات التي كانت تفتح الباب واسعًا للتهرب من التنفيذ، كما تم إقرار حد أدنى للأجور بالساعة للعمل المؤقت/ لجزء من الوقت، ولكن وحتى صدور هذا التقرير مازالت تلك القرارات محدودة التنفيذ بشكل كبير.[88] [89] في أغسطس 2024، وبعد صدور قرار الحد الأدنى للأجور بشهور، بدأ عاملات وعاملو شركة وبريات سمنود بمحافظة الغربية إضرابًا عن العمل، بعد فشل محاولات ممتدة للتفاوض، للمطالبة بتطبيق قرار الحد الأدنى للأجور عليهم. كان الحد الأدنى للأجور الرسمي حينها 6 آلاف جنيه، بينما أجور أغلب العاملين، وخاصة العاملات، لا تتجاوز 3 آلاف جنيه. وتجدر الإشارة هنا إلى شركة وبريات سمنود بالرغم من كونها شركة خاصة طبقًا للقانون، فإن ملكيتها تعود لعدة مؤسسات حكومية على رأسها بنك الاستثمار القومي التابع لوزارة التخطيط، وبتلك الصفة ترأس وزيرة التخطيط -حينها- رانيا المشاط مجلس إدارتها، في الوقت الذي ترأس نفس الوزيرة بحكم منصبها -للمفارقة- المجلس الأعلى للأجور الذي أصدر قرار الحد الأدنى والمكلف قانونًا بمراقبة تنفيذه.

على مدار أسابيع الإضراب، تعرض العمال المضربين نساءً ورجالاً للترهيب والتخويف. وألقي القبض على ثمانية منهم، من بينهم ثلاثة من العاملات. وبناءً على تحريات الأمن الوطني وبلاغ ممثل الشركة، وجهت النيابة للمقبوض عليهم اتهامات عديدة من بينها

85 Global Gender Gap Report 2025, World Economic Forum, 2025. https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2025/

تقرير الفجوة العالمية 2025: مصر ضمن أسوأ عشر دول عالميًا في المساواة بين الرجال والنساء، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://www.eipr.org/press/2025/06/تقرير-الفجوة-العالمية-2025-مصر-ضمن-أسوأ-عشر-دول-عالميًا-في-المساواة-بين-الرجال-والنساء ; Women, Business and the Law 2024, The World Bank, 2024. https://bit.ly/WBL2024_FullReport

مصر في المركز 175 بين 190 دولة على مؤشر المساواة للنساء في العمل والاقتصاد.. والواقع العملي أكثر قتامة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://www.eipr.org/press/2024/04/مصر-في-المركز-175-بين-190-دولة-على-مؤشر-المساواة-للنساء-في-العمل-والاقتصاد-والواقع

86 المصدر السابق

87 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. «نحو أجر منصف للجميع في مصر.. خيارات تعميم الحد الأدنى للأجور" سبتمبر 2023 https://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/nhw_jr_mnsf_lljmy_fy_msr.pdf

88 الاجتماع الأول للمجلس القومي للأجور برئاسة الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.. تنفيذًا لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي ومراعاة للمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على سوق العمل المجلس القومي للأجور يقرر رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلى 7000 جنيه اعتبارًا من 1 مارس 2025، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. 2025. https://moic.gov.eg/ar/news/1998

89 نحو أجر منصف للجميع في مصر: خيارات تعميم الحد الأدنى للأجور، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. 2024. https://eipr.org/publications/عام-عصيب-على-عمال-مصر

«التحريض علي التعطيل العمدي لإحدى وسائل الإنتاج بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي، ما ترتب عليه إلحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي»، والتحريض على تنظيم اجتماعات وتظاهرات بقصد الإخلال بالأمن وتعطيل الإنتاج والتأثير علي سير المرافق العامة، والتحريض على تدبير تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص، ما يعرض «السلم العام للخطر» وعدم الامتثال لأمر الشرطة بالتفرق والانصراف من مكان التجمهر (شركة سمنود للغزل والنسيج والوبريات)، إضافة إلى تهمة الإضرار عمدًا بأموال ومصالح الشركة.[90]

استمر الإضراب في ظل تجاهل وزيرة التخطيط ورئيسة مجلس الأجور، وبعدها أخلي سبيل العمال المقبوض عليهم بكفالات، وأوقفت الشركة بعضهم عن العمل، وفُضَّ الإضراب بعد إجبار العاملات والعاملين -عبر تهديدهم بالفصل أو أسوأ- على الرجوع للعمل بدون الحصول على حقهم القانوني بالحد الأدنى للأجور.[91]

في مارس 2025 عاود عاملات وعمال سمنود للوبريات محاولاتهم السلمية لتطبيق الوعود التي لم تُوفى في صرف العلاوات، وتطبيق القرار الجديد للحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص والذي صدر في يناير 2025 برفع الحد الأدنى للأجور لسبعة آلاف جنيه، بينما مازالت أجور العاملين بالمصنع متجمدة عند حوالي 3500 جنيه والذي هو دون القرارات المتلاحقة للحد الأدنى للأجور.[92]

يمثل وضع عاملات شركة سمنود صورة واضحة عن عدم جدية تنفيذ القرارات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، والجهد المبذول من الأذرع الأمنية للدولة في تدمير أشكال التنظيمات العمالية في مصر على مدار سنوات، وإساءة استخدام اتهامات الإرهاب لإجبار عمال على عدم المطالبة بحقهم في تنفيذ القانون، أمام شركة مملوكة لمؤسسات الدولة، وإن خضعت للقواعد السارية في معاملة القطاع الخاص. وظلت حتى 2025 أجور النساء في وبريات سمنود على نفس قدرها السابق، والذي لم يتجاوز 3500 جنيهًا، رغم قرار حكومي لاحق بزيادة الحد الأدنى للأجور إلى سبعة آلاف جنيه ضمن ما أطلقت عليه الحكومة «حزمة الحماية الاجتماعية». في تلك الواقعة أيضًا لم يصدر أي رد فعل من المجلس القومي للمرأة، ولو بدعم العاملات في التفاوض أو حتى بزيارتهن.

لن يتوقف التمييز ضد النساء فقط عند جودة ونوعية العمل والأجر وقدرتهن على دخول سوق العمل والبقاء فيه، ولكنه امتد ليصبح وضعهن هذا وصمة تمييز إضافية تستخدمها الدولة ضدهن، بإقرار وزارة الداخلية لقرار يضع قيود تمييزية على حق النساء في التنقل، بل وتسمية أغلب النساء المصريات بـ«الفئات الدنيا» في قرار رسمي. في أكتوبر 2024 أصدرت وزارة الداخلية قرارًا إداريًا بإلزام فئات من النساء بالحصول على إذن سفر مسبق قبل السماح لهن بمغادرة البلاد متجهات إلى السعودية. وضع هذا القرار قيودًا وإجراءات إضافية على سفر النساء من ربات البيوت، ومهن أخرى محددة مثل صاحبات التعليم المتوسط والعاملات بمهن مثل

90 بعد أسبوع من إنهاء حبس زملائه.. إخلاء سبيل «هشام البنا» العامل في وبريات سمنود، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/press/2024/09/بعد-أسبوع-من-إنهاء-حبس-زملائه-إخلاء-سبيل-هشام-البنا-العامل-في-وبريات-سمنود

91 "المبادرة ترحب بإخلاء سبيل عاملات وعمال في «وبريات سمنود» وتطالب بالإفراج الفوري عن باقي المحبوسين وإسقاط كافة التهم ضد المضربين، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/press/2024/09/المبادرة-ترحب-بإخلاء-سبيل-عاملات-وعمال-في-وبريات-سمنود-وتطالب-بالإفراج-الفوري-عن-باقي

92 قرار وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي رقم (15) لسنة 2025 ; أزمة عمال وبريات سمنود تعود إلى الواجهة، دار الخدمات العمالية، 2025. https://www.facebook.com/ctuws/posts/pfbid02JSGaM35rBez8qAQzUJcJf4GcaKec7Y6VxwPfjZc2C17AYHW5qBEWLkTSocnJHR5ol?__cft__[0]=AZUohoazPkXwFL5C_kbNm1Yr241fQbbzqfYuAFyucEuhRXqPajcLhnOQYb-yPqX7Zt239G32vqbfibNMjn_svVS5DdBO8ccQl07-MNTHLjcTTdiugI011Xzz4-wM0XWYrLbVBXzvKZ5jPtDuqlph23BhLZuW_LgYNrplvAtilnhPJg&__tn__=%2CO%2CP-R

الخياطة أو رعاية الأطفال أو العاملات بالخدمات المنزلية. وكلها مهن وصف القرار أصحابها بأنهن من «الفئات الدنيا».[93]

وأمام تلك الواقعة أيضًا ظل المجلس القومي للمرأة صامتًا عن أي موقف رسمي للدفاع عن حق النساء في التنقل والحركة، والبحث عن فرص العمل التي أغلقت أبوابها أمامهن في مصر، بل وحتى الإهانة والاحتقار الرسمي لجهود وذوات أغلبية نساء مصر من ربات البيوت وصاحبات المهن المختلفة.

هذه الحالات - فقط كنماذج لواقع أوسع- تعطي أدلة مباشرة لسبب وضع مصر في المركز 175 من بين 190 اقصاد في العالم في عام 2024 في مؤشر المساواة في العمل والاقتصاد بين النساء والرجال. ففيما يتعلق علاقة وصل مؤشر المساواة إلى (صفر%) في القوانين، و(صفر%) في الآليات العملية. ويقيس المؤشر المساواة في الأجر بين النساء والرجال، والآليات التطبيقية لتحقيق المساواة في الأجر والمساواة في فرص الوصول العملية للعمل عالي الأجر.[94]

كل هذه المؤشرات تلح على الاحتياج لتدخلات جادة وهيكلية لوقف تدهور أوضاع النساء في سوق العمل في مصر، بتصميم السياسات الاقتصادية الكلية لتضمن تشغيل النساء، بدلًا من الاعتماد على نمو قطاعات مثل التشييد لا تشغل النساء ولا تقدم لأي شخص، بغض النظر عن نوعه، وظائف جيدة وآمنة ومستدامة، فضلًا عن ضمان تنفيذ القانون فيما يخص الأجور والإجازات وساعات العمل، ومنع التمييز في التعيين لضمان أن تكون كل القطاعات مناسبة للنساء. لكن الدولة أمام كل هذه المؤشرات ستظل متمسكة بالحل السحري: ريادة الأعمال. وستظل سياسة المجلس القومي للمرأة للتمكين الاقتصادي للنساء ترتكز على ثلاثة عناصر: رفع العوائق القانونية لوصول النساء لوظائف محددة مثل القضاء، وتشجيع القطاع الخاص المدرج بالبورصة والقطاع البنكي على تعيين نساء في مجالس إدارته، والتوسع في منح القروض الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء وتدريبهن ليصبحن «رائدات أعمال».[95]

ارتكزت سياسات الدولة فيما يعرف بـ«كسر الحاجز الزجاجي»، بضمان وصول النساء المستحق، لأدوار قيادية سياسية واقتصادية، ورفع العوائق القانونية أمامهن للوصول لجميع الوظائف بما فيها كل المواقع القضائية، بما فيه تعيين النساء لأول مرة بمجلس الدولة، وانضمام دفعات من النساء للنيابة العامة، ورفع حظر العمل في الوظائف الليلية. حتى الوصول للزوال الفعلي لآخر حاجز قانوني لتولي النساء لأي من الوظائف القضائية في مصر في أغسطس 2025، بتعيين أول دفعة من النساء بالطريق الطبيعي بمجلس الدولة.[96] وكلها خطوات محمودة ومن حق نساء مصر، وطالما نادت بها النساء العاملات بتلك المجالات والمنظمات المعنية بحقوقهن، ولكنها لا تغير كثيرًا في واقع عموم نساء مصر. بل أن «كسر الحاجز الزجاجي» كهدف في حد ذاته، والذي طغى على الخطابات النسوية والتنموية في الشمال العالمي في التسعينيات قد حظي بنقد واسع، ومستقر الآن، بمحدودية تأثيره على ضمان حقوق النساء بشكل واسع.[97]

93 على وزارة الداخلية إلغاء قرار إلزام نساء بالحصول على إذن سفر مسبق، ومحاسبة المسؤولين عنه، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/press/2024/10/المبادرة-المصرية-على-وزارة-الداخلية-إلغاء-قرار-إلزام-نساء-بالحصول-على-إذن-سفر-مسبق،

94 Women Business and the Law": "Egypt", World Bank. 2024. https://wbl.worldbank.org/content/dam/documents/wbl/2024/snapshots/Egypt-arab-rep.pdf

95 ريادة الأعمال. المجلس القومي للمرأة. https://ncw.gov.eg/Tag/ريادة-الأعمال/1/165

96 ما العمل في قانون العمل؟: قراءة نقدية في مشروع قانون العمل الجديد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2023. https://www.eipr.org/publications/ما-العمل-في-قانون-العمل؟-تعليق-المبادرة-المصرية-على-مشروع-قانون-العمل-المنظور-أمام ; حق طال انتظاره: تعيين أول دفعة من النساء بالطريق الطبيعي بمجلس الدولة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://www.eipr.org/press/2025/08/حق-طال-انتظاره-تعيين-أول-دفعة-من-النساء-بالطريق-الطبيعي-بمجلس-الدولة

97 يستخدم المجلس القومي للمرأة تعبير «كسر الحاجز الزجاجي» لأول مرة في تقريره عن انجازات الدولة، متمثلة في الرئيس، في تحقيق حقوق النساء في تقريره «إرادة سياسية شهادة للتاريخ.. شهادات على العصر الذهبي للمرأة المصرية» في مارس 2024.

تمثل تلك التدخلات ما يبدو انحيازًا مسبقا لا تغيره أية إحصائيات أو حقائق فيما يخص أوضاع عمل -وبطالة- النساء. تكفي مطالعة أي من تقارير إنجازات المجلس القومي للمرأة على مدار الأعوام للتعرف على مجموعات متناثرة من الأنشطة المعنية بتشجيع القطاع الخاص على تشجيع قيادة النساء بدون أي ضوابط أو ضبط لتنفيذ قانون العمل ومنع التمييز، وأنشطة تشجيع النساء على ما يسمى بريادة الأعمال. وفي المحصلة النهائية، وجد تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2024 مصر في الترتيب 145 من 146 دولة (قبل الأخير) في المؤشر الفرعي للمشاركة في سوق العمل، فيما جاءت في مؤشر الدخل المكتسب المقدر للنساء في الترتيب 140 من 146، وذلك بعد عشر سنوات من دخول النساء المصريات لعصرهن الذهبي.[98]

2.4. الصحة

بدأ هذا الفصل بالإحالة لمعدل انتشار فقر الدم (الأنيميا) كمؤشر عن الحالة الصحية للنساء والفتيات في مصر في الفترة منذ 2014، والذي ارتفع من 25.2% إلى 38% في عام 2021 من النساء في سن 15-49 اللاتي سبق لهن الزواج.

أدرج أغلب ما يخص صحة النساء في العقد الماضي من تدخلات تحت ما يسمى «مبادرات رئيس الجمهورية». وهو نمط جديد استحدثته السلطة الحالية يقوم على توفير خدمات محددة في أوقات معينة كمبادرة من الرئيس -فلو كان الرئيس يبادر فمن المسؤول؟- بدلًا من اقرار وإنشاء خدمات دائمة ومستحقة وقابلة للمساءلة للتعامل مع قضايا صحة النساء خصيصًا. وفي ضوء التطبيق البطيء والمتأرجح لمنظومة التأمين الصحي الشامل في مصر التي انطلقت في 2018 ولم تصل حتى الآن إلا إلى ست محافظات قليلة السكان من أصل 27 محافظة، فمازال من الصعب تقييم الأثر الحقيقي للمنظومة الجديدة -على أهميتها- في توحيد وتعميم خدمات الرعاية الصحية للنساء والفتيات.

بالنظر لنتائج المسح الصحي للأسرة المصرية في 2021، يتضح أن 9% فقط من كل النساء في عمر 15-49 اللاتي سبق لهن الزواج مشمولات ضمن أي شكل من أشكال التأمين الصحي، وتنخفض النسبة بشكل واضح بين نساء الريف، كما تقل التغطية كلما انخفض مستوى الدخل، لتصل إلى 3% في المجموعة الأقل دخلاً. وبالنظر في نفس التقرير للعوائق التي تعتبرها النساء سببًا في عدم حصولهن على الرعاية الصحية عندما يحتجنها، كانت المؤشرات واضحة: فبينما وجدت 8.2% من النساء العائق في الحصول على الإذن لطلب الخدمات الطبية، فإن 22.8% منهن اعتبرن العائق هو البعد عن أقرب مكان لتوفير الرعاية الصحية، و45.5% منهن قلقات من عدم وجود مقدم الخدمة الطبية، بينما كانت النسبة الأعلى 53.8% منهن قلقات من عدم توافر الأدوية، والتي تصل لـ61.9% بالنسبة للنساء ذوات الدخل الأقل.[99]

وعند مراجعة وضع خدمات الصحة الجنسية الإنجابية المقدمة للنساء في مصر، نجد أن الوضع يزداد سوءًا. فأولًا خدمات الصحة الجنسية غائبة تمامًا عن منظومة الرعاية الصحية للنساء، والرجال. وبالنظر لخدمات الصحة الإنجابية، ورغم أن السيطرة على الزيادة السكانية هي أولوية للدولة، بل وصورتها الدولة لسنوات باعتبارها عدوها الأول بجانب الإرهاب، وصورتها في خطاباتها الرسمية سببًا لكل الأزمات الاقتصادية الحالية، وعلى الرغم من ذلك، فالرعاية والخدمات المقدمة للنساء في هذا المجال شديدة المحدودية، حتى بغض النظر عن عدم تركيزها على حقوق النساء في الصحة والاختيار كحق أساسي. في هذا السياق كانت مؤشرات المسح الصحي

98 Global Gender Gap Report 2024، World Economic Forum, Egypt Profile, 2024. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2024.pdf

99 المسح الصحي للأسرة المصرية 2021، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وآخرون. 2022 https://www.capmas.gov.eg/publications/116

للأسرة المصرية 2021، الذي نشر بعد غياب طويل، دليلاً واضحًا على تدهور أوضاع تقديم خدمات الصحة الإنجابية في مصر. فأشارت نتائج المسح أن 21% من الأطفال الذين ولدوا في الأعوام الخمس لإجراء المسح كان غير مرغوب فيهم، مقارنة بأقل من 16% في المسح المماثل في 2014، و12% منهم غير مرغوب فيهم على الإطلاق في 2021، مقارنة ب 8% في عام 2014. والوضع في وجه قبلي أكثر قسوة بالنظر للتباين بين معدل الإنجاب الكلي المرغوب فيه، ومعدل الإنجاب الكلي، أي عدد الأطفال الذي ترغب فيه المرأة، مقارنة بعدد الأطفال المتحقق، فيصل ل0.57 في ريف وجه قبلي، و0.72 في حضر وجه قبلي. ورغم زيادة استخدام النساء لوسائل تنظيم الحمل الحديثة بمقارنة المسحين، فإن طلب النساء على وسائل تنظيم الحمل هو المحرك الأساسي وقد ارتفع بحوالي ثماني نقاط، وذلك بالنظر لأن نسبة الحاجة غير الملباة لوسائل منع الحمل قد ارتفعت بين المسحين، ففي عام 2014 كانت تبلغ 12.6% وفي عام 2021 بلغت 13.8%، وهذه الحاجة لا تتوزع بشكل عادل على جميع النساء، فلها انحيازات طبقًا للدخل والموقع الجغرافي، لتبلغ في عام 2021 18% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج في ريف الوجه القبلي. أي أن تلك الولادات غير المرغوب فيها كانت غير مرغوب فيها على الإطلاق أو غير مرغوبة في هذا الوقت، نتيجة مباشرة لعدم وصول السيدات للرعاية الصحية الإنجابية اللاتي يحتجن لها.[100] وبالنظر لمسح عام 2021، يتضح أن 97% من النساء موضوع المسح اللاتي سبق لهن الزواج من كل الأعمار والأماكن الجغرافية، لم يناقشن تنظيم الأسرة مع أي من العاملات الميدانيات أو مقدمي الخدمة الصحية. وبينما انخفض بين المسحين العدد الأمثل للأطفال في رأي النساء، ليبلغ في 2021 معدلاً قدره 2.01 لكل سيدة في المتوسط، فمازال ربع السيدات موضوع المسح يعتقدن أن أزواجهن يفضلون عدد أكبر للأطفال منهن.

بالنظر لكل تلك المؤشرات عن واقع اختيارات والخدمات المقدمة للنساء، وخاصة النساء الأفقر والريفيات وفي وجه قبلي، وفي وجه خطاب متصاعد ومستمر من الدولة، بما في ذلك رئيسها، عن أن الزيادة السكانية هي الخطر الأساسي والعائق أمام التنمية، رغم أن كل البيانات تشير أن معدل الإنجاب الكلي في مصر في مؤشر هبوط، من 3.5 لكل سيدة في عام 2014، لـ2.85 سيدة في عام 202، بل ووصل طبقًا للمؤشرات المبدئية عام 2023 لـ2.54 لكل سيدة طبقًا للإحصاء السنوي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في عام 2024.[101] فتدخل الدولة للتعامل مع حاجات النساء لخدمات الصحة الإنجابية يمكن تكثيفه في المشهد التالي.

في سبتمبر 2024 زار وزير الصحة خالد عبد الغفار عدة مستشفيات عامة في محيط ريف أسيوط لتفقد الخدمات، وشملت زيارته تلك وحدة صحية في قرية باقور بمركز أبوتيج في أسيوط ومستشفى الإيمان ومستشفى أبو تيج، شارك خلالها في جلسة توعوية للنساء عن أهمية تنظيم الأسرة، حيث التقى نساء من ريف وجه قبلي، اللاتي تشير الاحصاءات لكونهن الأقل حظًا في الوصول لمعلومات عن تنظيم الأسرة، وأكثر المصريات اللاتي لديهن حاجة غير ملباة لتنظيم الحمل أو منعه. سألهن الوزير عن عدد أطفالهن وعقب على عدد أطفال كل سيدة إما بالتشجيع أو بالتأنيب للاتي لديهن أربع أو خمس أطفال وذلك أمام عدسات الصحافة الكثيفة المصاحبة له. هذه المساءلة تكشف وجه نظر الدولة عن حاجات النساء لخدمات الصحة الإنجابية، والتي تعادي أي معلومات حقيقية عن واقع تلك النساء وعن واقع الخدمات المقدمة لهن، فالمسؤول يحاسب صاحب الحق المهدر، بدلًا من أن يكون في موضع الحساب من تلك النساء المهدورة حقوقهن في الرعاية الصحية للمسؤول الأول عن الصحة في مصر.[102]

100 المصدر السابق

101 الإحصاء السنوي 2024، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2024.

102 زيارة وزير الصحة خالد عبد الغفار لمستشفى بأبو تيج في سبتمبر 2022. لمشاهدة جزء من الزيارة، https://youtu.be/_dQj1MrkiIA?si=wESdWOULp0buWCYX لتغطية صحفية، https://www.masrawy.com/2022-9-18-2293269/https://www.elwatannews.com/news/details/6298779

في عام 2023، ستصدر مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقدير وفيات الأمهات تقريرًا جديدًا حول موضوع عملها يرصد التقدم الحادث في الأعوام العشرين السابقة. وكشف التقرير أن مصر من أكثر البلدان تحقيقًا لانخفاض في معدلات وفيات الأمهات في تلك الفترة. فبينما كان معدل وفيات الأمهات في مصر في عام 2020 79 وفاة من كل 100 ألف ولادة مولود حي، فقد بلغ نفس المعدل 17 في عام 2020 طبقًا للتقرير. ويمثل هذا الانخفاض الكبير تقدمًا ملحوظًا وهامًا لواحد من أهم مؤشرات صحة وحقوق النساء الإنجابية.[103] وتعرف وفيات الأمهات بأنها «وفاة المرأة أثناء الحمل أو بعد نهايته بـ42 يومًا لأي سبب له علاقة بالحمل أو التحكم به، بغض النظر عن مدة ومكان الحمل، وليس لأسباب عرضية»، طبقًا لمنظمة الصحة العالمية. وهذا التقدم المحمود يتجاوز حتى المستهدف الذي حددته الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، وهو واحد من الإنجازات المعدودة في تقييم الاستراتيجية بالنظر لمنتصف المدة. غير أنه عند مراجعة للتفاصيل يتضح أن أغلب الانخفاض في المعدلات قد جاء في الفترة من 2000 إلى 2010، ليصبح المعدل 41 وفاة من كل 100 ألف ولادة. وتحسن المعدل في الفترة بين عامي 2010 و2020، لتقع 21 حالة وفاة فقط من بين كل 100 ألف حالة ولادة. ويُرَد انخفاض وفيات الأمهات لزيادة معدلات الخدمات الصحية الحديثة وخدمات رعاية الحمل المقدمة للحوامل، وزيادة نسبة خدمات الولادة المقدمة علي يد مقدمي الخدمة الطبية. لكن النظر لنتائج المسح الصحي للأسرة المصرية 2021 يوضح أن زيادة تقديم خدمات الحمل والولادة على يد مقدمي الخدمة الطبية ترافقت معه - للأسف الشديد- زيادة مطردة في نسب الولادات القيصرية في مصر، حتى بلغت أن ثلاث من بين كل أربع نساء في مصر ولدن عبر ولادة قيصرية طفلهن الأخير. فبلغت الولادة القيصرية نسبة 72%، مقارنة بـ52% في مسح عام 2014، وهي الأعلى في العالم.

وبالنظر لنتائج المسح الصحي، ورغم أن نسب الولادة القيصرية شديدة الارتفاع في مصر بشكل عام، إلا أنها تزداد بشكل خاص عندما تتم الولادة في منشأة صحية خاصة، لتبلغ ما يقرب 81% من إجمالي الولادات بالمنشآت الصحية الخاصة. أي أنه رغم أن تقديم الخدمات الصحية الحديثة للنساء في متابعة الحمل والولادة كان لها أثر إيجابي في خفض معدلات وفيات الأمهات، إلا أنها تسببت في زيادة مطردة في نسب الولادة القيصرية، خاصة عندما تلجأ النساء للولادة في منشآت رعاية صحية خاصة. في سبتمبر 2025 أعلن وزير الصحة معايير جديدة لتقليل الولادات القيصرية غير الضرورية. تلقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هذه المعايير بالترحاب، ولكنها اكتفت بمعايير تقييد الولادات القيصرية، بدون أن تعطي الاهتمام الكافي لتعزيز الولادة الطبيعية والتعامل بجدية مع احتياجات وأسئلة الحوامل. لتكر المبادرة المصرية مطلبها بمنظومة صحية كاملة تعزز من حقوق النساء وسلامتهن في الولادة ومتابعة الحمل، وهو ما يستدعي تحسين الإنفاق على الصحة.[104] وذلك يوضح بشكل عملي لماذا يجب أن تكون التدخلات المتعلقة بصحة النساء كلية في تدخلها، فلا تستهدف مؤشرًا واحدًا بعينه، فتحقق فيه التحسن بينما تخلق مشكلة جديدة. ويذكر أيضًا بأنه طالما لم تكن خدمات الصحة الإنجابية للنساء ذات مدخل حقوقي يركز على حقوقهن في خدمات صحية عالية الجودة، فلن يتحقق تحسن نوعي في كافة مؤشرات صحة النساء.

103 Trends in maternal mortality 2000 to 2020, WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and UNDESA/Population Division, 2023. https://www.who.int/publications/i/item/9789240068759

104 المعايير الجديدة لتقليل الولادات القيصرية خطوة إيجابية غير كافية في غياب منظور أشمل للرعاية الصحية الإنجابية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://www.eipr.org/press/2025/09/المعايير-الجديدة-لتقليل-الولادات-القيصرية-خطوة-إيجابية-غير-كافية-في-غياب-منظور-أشمل

2.5. الفقر والجوع[105]

في عام 2022 لم تنشر الدولة المسح السنوي القومي لمعدلات الفقر والجوع في مصر، والذي يحمل عنوان «بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك»، رغم الانتهاء منه وبالمخالفة لدوريته كل عامين؛ حيث يتم تعطيل نشره، وهو المصدر الوحيد للمعلومات الدقيقة عن واقع إنفاق ودخل واستهلاك المصريين ونسب الفقر بينهم. حساسية تلك المؤشرات بالطبع مفهومة، خاصة في ضوء الأزمة الاقتصادية المتتالية والمتفاقمة وغير المسبوقة على المصريين والمصريات منذ 2020. وفي يونيو 2025 نشر الجهاز مختارات من النتائج المعتادة من البحث ولم يدرج ضمنها معدلات الفقر في مصر، مكتفيًا بمؤشر مستحدث باسم «الفقر متعدد الأبعاد»، وهو مؤشر لا تمكن مقارنته بالإصدارات السابقة بسبب اختلاف التعريفات.[106] وبسبب إخفاء الدولة لتلك المعلومات عن نسب الفقر في مصر، لا بديل هنا عن الاستناد بصورة أساسية لآخر إحصاءات الدولة المنشورة، والتي وردت في بحث الدخل والإنفاق 2020/2019، مع ضرورة التأكيد على أنها تمثل فقط مدخلًا لفهم حجم الأزمة المتوقعة في الإصدارات المحدثة بعد أرقام ديسمبر 2019.

فطبقًا لدراسة قامت بها منصة العدالة الاجتماعية، جاءت معدلات فقر الأسر التي تعولها النساء (14% من الأسر حسب الرقم الرسمي المتاح ولو كان قديمًا) في البحث الأخير، "تقع 16% من الأسر التي تعولها نساء على الأقل تحت خط الفقر المدقع (حد الكفاف)، و41.4% منها تحت خط الفقر القومي، وينخفض دخل 69.5% منها عن متوسط الاستهلاك الفعلي للأسر".[107]

لو ربطنا تلك المؤشرات بسابقتها المعنية بقدرة النساء على الدخول والاستمرار في سوق العمل، وتواضع أجورهن بشكل مطلق، وحتى مقارنة بالرجال، فسنجد تفسيرًا لكيف زادت نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر من 26.3% في عام 2015[108] لتصل إلى 41.4% في عام 2020، وهي الأرقام لا تعبر حتى عن واقع اليوم. وجدير بالذكر أن تعريف الفقر المدقع هو فعليًا مؤشر الجوع، أي أن 16% من الأسر التي تعول النساء أفرادها جوعى، بعدما كانت النسبة 11.1% في البحث المماثل في 2015.

في ديسمبر 2024، أصدرت مؤسسة الغذاء العالمية (الفاو) بالتعاون مع مؤسسات أخرى للأمم المتحدة، تقريرًا تضمن تحديثات عن أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة. تضمن التقرير معلومات مفزعة، رغم أنها متوقعة. فبينما كانت نسبة المصريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد (وهو الجوع) في الفترة 2014-2016 تبلغ 8.2 مليون مصريًا، فإن الرقم نفسه طبقًا لإحصائيات عام 2020 وصل إلى 11.5 مليون. وحتى في عام 2014 كانت النساء أكثر احتمالًا لأن يكن عرضة لفقدان الأمن الغذائي الشديد، بنسبة 9.9% منهن مقارنة بـ 7% للرجال. وفي إحصاءات 2020، ارتفعت نسبة الرجال لـ9.9% ونسبة النساء إلى 11.7%، أي أن 11.7% من إجمالي نساء مصر يعانين انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي الجوع، بالإضافة لـ20.8% أخريات يعانين من انعدام الأمن الغذائي المتوسط. وطبقًا لنفس التقرير، ففي 2023، كان 49.3 مليون مصريًا ومصرية غير قادرين ماديًا على تحمل تكلفة الغذاء الصحي.[109]

105 المسح الصحي للأسرة المصرية 2021، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وآخرون. 2022 https://www.capmas.gov.eg/publications/116

106 بيانات غير منشورة من «الدخل والإنفاق» تكشف أسباب دفنه لسنوات، مدى مصر، 2025. https://www.madamasr.com/2025/09/08/feature/اقتصاد/بيانات-غير-منشورة-من-الدخل-والإنفاق/

107 منصة العدالة الاجتماعية، التمكين من حق العمل يفك ارتباط النساء المعيلات بالفقر، 2023. https://nwrcegypt.org/labor-equality/التمكين-من-حق-العمل-يفك-ارتباط-النساء-ا/

108الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، المجلس القومي للمرأة، 2016. https://ncw.gov.eg/Page/761/الاستراتيجية-الوطنية-لتمكين-المرأة-المصرية2030-/

109 Regional Overview of Food Security and Nutrition 2024، FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO and ESCWA, 2024. https://doi.org/10.4060/cd3550en

وفي مواجهة الفقر، كان التوجه الرئيسي للدولة خلال العقد الأخير هو الدعم النقدي المباشر المشروط والموجه للأسر الأكثر احتياجًا، وخاصة في صورة برنامجي تكافل وكرامة. يستهدف برنامج تكافل بشكل أساسي الأسر الفقيرة التي لديها أطفال في سن الدراسة، وخاصة أسر الأرامل أو المطلقات، بينما يستهدف برنامج كرامة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة التي تمنعهم من العمل. ويشترط البرنامجان ألا يحصل المستفيد على شكل آخر من المعاشات أو الدعم التأميني. وقد أُطلق البرنامج في عام 2015 في إطار إعادة هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية.

وقد جاء التوسع في برامج التحويلات النقدية في سياق برامج الإصلاح الاقتصادي التي شملت خفضًا كبيرًا في دعم الطاقة وتغييرات وخفض لنظم الدعم الأخرى بما فيها دعم الغذاء. وتشير التقييمات القلية المتاحة إلى أن البرنامج توسّع تدريجيًا ليشمل جميع محافظات الجمهورية، وبينما كان البرنامجان في عام 2017 يصلان لنحو 1.9 مليون مستفيد من برنامج تكافل و317 ألف مستفيد من برنامج كرامة، بما يغطي حوالي 8.6 مليون فرد داخل الأسر المستفيدة، ففي يناير 2025 جاء إعلان وزارة التضامن الاجتماعي عن صرف الدعم لـ4.7 مليون أسرة في مصر.[110]

وجدير بالذكر أن بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على تنفيذ برنامجي تكافل وكرامة فلا توجد أي دراسة رسمية حديثة تقيم قدرة البرنامجين على تخفيف آثار برامج الإصلاح الاقتصادي، أو قدرتهم على رفع الأسر من تحت خط الفقر. الدراستان الوحيدتان الصادرتان بدعم من البنك الدولي، شريك الدولة في تلك المشاريع، كانتا في 2019 و2022 أي أن آثار التضخم وتغير سعر العملة واستمرار رفع الدعم المباشر منذ حينها لم يقس أثره ضمن تلك الدراسات. [111]

وعلى الرغم من أن برامج الدعم النقدي المشروط تستهدف مجموعات بعينها، وهو ما قد يسمح نظريًا بتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا، فإن تقييمات البرنامج تشير إلى أن آثارها الفعلية على الفقر تبقى محدودة. فقد وجد التقييم الأول للبرنامج أن المشاركة في برنامج تكافل أدت إلى زيادة استهلاك الأسر المستفيدة بنسبة تتراوح بين 7.3% و8.4% مقارنة بالأسر غير المستفيدة. كما أظهر التقييم أن البرنامج خفض احتمال وقوع الأسر المستفيدة تحت خط الفقر الدولي المدقع بنحو 11.4 نقطة مئوية، وهو ما يشير إلى قدرة البرنامج على تخفيف حدة الفقر لدى بعض الأسر المستفيدة ولكن تبقى تلك التأثيرات محدودة على المستوى الكلي.[112] فوفقًا للتقييم نفسه، فإن مضاعفة قيمة التحويلات النقدية لن تؤدي إلا لخفض معدل الفقر الوطني بنحو 1.6 نقطة مئوية فقط، وهو ما يعكس محدودية قدرة التحويلات النقدية وحدها على معالجة الفقر واسع النطاق مقارنة بحجم السكان الفقراء في مصر. كما تشير نتائج التقييم إلى أن البرنامج أدى إلى زيادات في الإنفاق الغذائي للأسر المستفيدة وبعض التحسن في مكونات النظام الغذائي، مثل

110 Impact Evaluation of Egypt's Takaful and Karama Cash Transfer Program: Part 1 – Quantitative Report, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Ministry of Social Solidarity, World Bank, 2019. https://hdl.handle.net/10568/147204

التضامن الاجتماعي: صرف «تكافل وكرامة» عن شهر يناير بقيمة تزيد على 4 مليارات جنيه. اليوم، وزارة التضامن الاجتماعي. 2026. https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=4537

111 Impact Evaluation of Egypt's Takaful and Karama Cash Transfer Program: Part 1 – Quantitative Report, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Ministry of Social Solidarity, World Bank, 2019. https://hdl.handle.net/10568/147204 ; Impact Evaluation of Egypt's Takaful and Karama Cash Transfer Program: Part 2 – Follow-Up Report, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Ministry of Social Solidarity, World Bank, 2022. https://hdl.handle.net/10568/147205

112 المصدران السابقان

زيادة استهلاك الفاكهة ووجود مؤشرات محدودة على زيادة استهلاك اللحوم، وإن لم تظهر آثار واضحة على التنوع الغذائي العام.[113]

ولكن عمليًا، ورغم بعض التحسينات الجزئية، لم تثبت قدرة البرنامجين على إخراج الأسر المستفيدة بشكل مستدام من الفقر أو أن يكونا بديلًا عن الإنفاق على الخدمات العامة. ويتواضع تأثير الدعم النقدي المباشر في سياق انخفاض قيمة العملة المستمر وارتفاع معدلات التضخم، وخاصة تضخم أسعار الغذاء. ففي مارس 2025 بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامجي تكافل وكرامة نحو 4.7 مليون أسرة، وهو عدد يقل عن إجمالي عدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر في مصر. كما بلغ متوسط الدعم الذي تحصل عليه الأسرة في البرنامجين نحو 851 جنيهًا شهريًا وفق بيان وزارة التضامن الاجتماعي في يناير 2026، في حين بلغ الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص في الشهر نفسه سبعة آلاف جنيه.[114]

وبعد نحو عقد من إطلاق برنامجي تكافل وكرامة بوصفهما الركيزة الأساسية لسياسة الدعم النقدي المشروط في مصر، لا تزال الأدلة المتاحة تشير إلى أن هذه البرامج تسهم في تخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات الاستهلاك لدى الأسر المستفيدة، لكنها لا تكفي بمفردها لإخراج أعداد كبيرة من الأسر من دائرة الفقر أو لمواجهة الفقر والجوع في سياق انخفاض الإنفاق العام وارتفاع التضخم وتواضع الأجور والدخول، وخاصة للنساء والأسر التي تعولها النساء.

113 مصدر 111

114 مصدر 111

الفصل الثالث - الأسرة والأخلاق: مشروع الدولة لـ«تأديب المجتمع»

شغلت الأسرة وتماسكها وأخلاقها حيزًا كبيرًا ليس فقط في استراتيجيات الدولة في الأعوام الأخيرة، ولكن أيضًا في القانون الجنائي وغيره من التشريعات، والخطابات الرسمية والجدل المجتمعي.

وضعت الدساتير المصرية المتتالية الأسرة النووية (الأسرة الصغيرة) في مكانة خاصة كأساس للمجتمع، واحتفظ دستور 2014 القائم بهذه المكانة في عدد من المواد، ومنها المادة العاشرة التي تنص على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها» بل ويأتي ذكر المساواة بين النساء والرجال، في المادة اللاحقة (11)، وكأن الأسرة هي الإطار الحاكم لحدود تلك المساواة، رغم أن المادة السابقة (9) تؤسس للمساواة بين الجميع. وتنتهي المادة الحادية عشرة بإقرار مسؤولية الدولة عن تمكين النساء من الموازنة بين ما يسميه الدستور واجبات الأسرة، ومقتضيات العمل المدفوع. يكشف هذا التأسيس الدستوري بجلاء عن النظرة التي تؤصل للعبء غير العادل على النساء وتطبع معه، وترى الأمومة والأسرة -بشكل واحد وجامد- هي الإطار الحاكم للرعاية والمساواة الجندرية، وتربط الأسرة بإعادة تأكيد ما يسميه الدستور بالأخلاق والدين والوطنية، فتلقي بظلالها الطويلة على بقية الأطر القانونية والسياسات العامة في مصر، وخاصة في السنوات العشر محل هذه التقرير.

التمييز والعنف داخل الأسرة، وعدم تماشي قوانين الأحوال الشخصية المنظمة للعلاقات في الزواج وما يلحقه للمسلمين والمسيحيين وغيرهم من المواطنين مع الواقع، وتماسك الأسرة، والفرض العنيف «لقيمها» كانت جميعًا موضوعًا للنقاشات العامة والتدخلات الرسمية في الأعوام العشر الأخيرة، وبتصاعد ملحوظ منذ 2020. حتى أن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين -والذي صدر منذ مائة عام ولم يشهد سوى بضع تعديلات محدودة عبر السنوات لم يتطرق أغلبها لمشاكله المركزية- أصبح موضوعًا للنقاش العام والبوح الجماعي للنساء، بل أيضًا للرجال.

الدور المركزي للأسرة في المشروع الاقتصادي والاجتماعي للدولة

بينما شهدت مصر في الأعوام العشر محل التقرير تعديلات عميقة لمعظم البناء القانوني، من الدستور للقوانين المكملة والنشاط البرلماني الاستثنائي في تمرير قوانين جديدة، وحتى صدور قانون جديد للإجراءات الجنائية في 2025 بعد 75 سنة من صدور سابقه، ظلت قوانين الأحوال الشخصية دون أية تعديلات جديرة بالذكر.

ففيما سعت السلطات والأجهزة المختلفة للتعامل مع المواطنين بصفتهم أفراد عبر إضعاف كل أشكال التنظيم والتمثيل الجماعي المبني على الرؤى السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو حتى المبنية على المصالح الجماعية والفئوية كطلاب أو عمال أو مهنيين، استمرت الدولة في دعم شكل واحد من الجماعية -بخلاف الشعب الذي يساند القيادة بشكل موحد- وهي الأسرة الصغيرة. فيتم التعامل مع المواطن بصفته فردًا أولًا، ثم عضوًا في أسرة. وتُقدم الخدمات -القليلة المتبقية- أو الدعم للوحدة الأسرية بشكل يكاد يكون حصريًا. يذكر هذا التناول بالمقولة الشهيرة لرئيسة وزراء بريطانيا الأسبق مارجريت تاتشر: «وكما تعلمون لا يوجد شيء اسمه المجتمع. هناك أفراد من الرجال وأفراد من النساء وهناك أسر»؛ تلك المقولة التي بعد عقود اعتبرت أوضح تعبير عن إحدى ركائز بناء منظومة النيوليبرالية في طورها الأول في ثمانينيات القرن الماضي.

انسحبت الدولة من أدوارها السابقة في تقديم حد أدنى من خدمات التعليم والصحة والغذاء بشكل مجاني أو مدعم، حتى لو كانت

محدودة في جودتها، فلم يتبق للأفراد سوى مردود عملهم ولم يتبق لمن لا يعملون بأجر بمن فيهم الأطفال سوى الاعتماد المباشر على الأسرة كموفر وحيد للاحتياجات والخدمات. [115]

بعد إفطار الأسرة المصرية الشهير، والذي عقد برعاية وحضور رئيس الجمهورية في أبريل/ رمضان 2022، ودعا فيه الرئيس لحوار يجمع مختلف الآراء -فيما سيُعرف لاحقًا بـ»الحوار الوطني»- للنقاش في كافة القضايا التي تواجه المجتمع المصري، ورغم أن قضايا النساء -وتحديدًا العنف، خاصة المنزلي، والأحوال الشخصية- كانت في هذا الوقت مادة مشتعلة للنقاش المجتمعي، خلت محاور وجلسات الحوار من أي ذكر لحقوق النساء. وبينما انقسم الحوار إلى 17 لجنة فرعية غطت كل موضوع تقريبًا، فإن النساء لم يحظين بلجنة مستقلة، كما لم تضع لجنة الحقوق والحريات قضايا النساء على أجندة عملها مكتفية بمناقشة عامة حول مقترح قانون ومفوضية لمناهضة التمييز. واكتفى المحور الاجتماعي بتخصيص لجنة بعنوان «الأسرة والتماسك المجتمعي» وأخرى لمناقشة «القضية السكانية». وجاءت تلك العناوين معبرة عن فلسفة القائمين على تكوين تلك اللجان، ومجمل النقاشات بها. فخلت من الحوار حول أهم القضايا والتحديات التي تواجه حقوق النساء والأطفال داخل الأسرة، بل وتواجه القوانين المنظمة لشؤون الأسر المصرية، والتي تطول آثارها السلبية الجميع. ولم يتطرق الحوار إلا للقضية المثارة وقتها والخاصة بتقديم مركز الأم في ترتيب الوصاية على أموال أطفالها القصر ليصبح في توصيات اللجنة بعد الأب مباشرة.[116] كما تجاهل الحوار نقاش التمييز القائم في قوانين الأسرة، وعدم قدرتها الفعلية على التعامل مع واقع الأسر وضمان حقوق أفرادها المختلفين، بل وخلا حتى من النقاش حول قضايا العنف ضد النساء والفتيات.

تكرر «تماسك الأسرة والعمل من أجل خفض معدلات الطلاق» كهدف على لسان رئيس الجمهورية ومسؤولين آخرين في الدولة في أكثر من مناسبة. وكأن الهدف أن يظل الزواج قائمًا كهدف في حد ذاته بعيدًا عن مدى حصول الأفراد المختلفين في الأسرة على حقوقهم بشكل مباشر من الدولة، وحماية تلك الحقوق داخل هذه المؤسسة القانونية. فأصبح الحديث عن أزمة معدلات الطلاق العالية عنوانًا متكررًا في الصحف والتحليلات على مدار الأعوام الأخيرة. وليست هذه هي المرة الأولى التي يتم التعامل مع الطلاق كأزمة أخلاقية واجتماعية تثير الذعر وتدعو للتدخل بالسياسات العامة، فقد كانت تلك "الأزمة" نمطًا متكررًا في لحظات سياسية واجتماعية محورية في تاريخ مصر، تمتد لأواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين.[117] ولمواجهة هذه "الأزمة" تم تدشين مجموعة من المبادرات والمشاريع الحكومية للتوعية ما قبل الزواج، من قبل مؤسسات تمتد من المجلس القومي المرأة، لوزارة التضامن الاجتماعي والأزهر، بل وصل الأمر لاقتراح أن تكون دورات الإعداد للزواج إجبارية استرشادًا بالدورات الشبيهة في الكنيسة الأرثوذكسية المصرية.

في فبراير 2021 ستحيل الحكومة مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية للبرلمان، ولكن تسرب نسخة من هذا القانون سيثير موجة واسعة جدًا من الاعتراضات وخاصة من النساء على وسائل التواصل الاجتماعي، ليس فقط لأن المشروع جاء مخيبًا للطموحات ولا يحل المشاكل الهيكلية في القانون الحالي ولكنه أتى بأشكال جديدة من انتقاص حقوق النساء في المواطنة الكاملة والأهلية، وكمثال، يحتوي مشروع القانون نص يسمح لولي الزوجة بفسخ عقد الزواج قبل وبعد الزفاف -في حالة عدم وجود أطفال أو حمل-

115 المبادرة المصرية تطالب وزير الصحة بإلغاء قرار تحجيم صرف ألبان الأطفال، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/press/2024/12/المبادرة-المصرية-تطالب-وزير-الصحة-بإلغاء-قرار-تحجيم-صرف-ألبان-الأطفال

116 توصيات لجان ومجلس أمناء الحوار الوطني (المرحلة الأولى)، اليوم السابع، 2023. https://issuu.com/youm7/docs/_f9e0ac7a9512ee

117 For Better, For Worse: The Marriage Crisis That Made Modern Egypt 1898-1936, Kholoussy, Hanan Stanford University Press, 2010. https://fount.aucegypt.edu/faculty_books/232

حال ارتأى أن الزوج غير «كفء» أو بسبب عدم توفير الزوج لـ«مهر المثل» للزوجة الموافقة على عقد الزواج بالفعل.[118] كان رد الفعل الشعبي هذا في الأسابيع اللاحقة غير متوقع ليس فقط من طرف الحكومة، بل حتى من طرف الكثير من المهتمين بأوضاع حقوق النساء في مصر بما فيها قوانين الأحوال الشخصية.[119]رد الفعل المفاجئ هذا سيتسبب ليس فقط في سحب الحكومة لمشروع القانون المسرب، ولكن حتى ادعاء عدم مسؤوليتها عنه.

وفي يونيو 2022 سيعلن رئيس الجمهورية عن تشكيل لجنة، كل أعضائها من القضاة، بينهم اثنتان فقط من النساء، لتطوير مسودة لمشروع قانون جديد للأحوال الشخصية للمسلمين، في خلال أربعة أشهر تنتهي في أكتوبر 2022.[120] سيكتفي قرار تشكيل اللجنة بالسماح لها بالاستعانة بآراء استشارية متخصصة، مع عنوان بريد إلكتروني للتواصل عليه في خلال 15 يومًا، كوسيلة وحيدة للمعنيات والمعنيين لطرح رؤاهم واقتراحاتهم على اللجنة. وحتى صدور هذا التقرير، لم تكن اللجنة قد انتهت من إعداد مشروع القانون كم لم تعقد أي جلسات علنية للتشاور أو الحوار بشأنه.

في نفس الوقت، ستستمر جلسات التشاور بين ممثلين لستة من كنائس الطوائف المسيحية وممثلي وزارة العدل، وقد امتدت لسنوات، ليعلن وزير العدل في حينها، المستشار عمر مروان، في ديسمبر 2023، الوصول للنسخة الأخيرة من مشروع القانون، والتي لم تعلن تفاصيلها حتى تاريخ صدور هذا التقرير. مرت تلك السنوات من «التشاور» بدون أي تمثيل للمواطنين المسيحيين من غير الكنسيين، وبدون شفافية بشأن تفاصيل مشروع القانون تسمح بنقاش مجتمعي حقيقي يؤدي لأن يلبي المشروع المنتظر آمال الكثيرين من ينتظرون إصلاح اللوائح السابقة له. كما استبعد من النقاش الطوائف المسيحية التي لا تعترف بها الكنيسة الأرثوذكسية وإن كانت الدولة تعترف بها كطائفة الأقباط الأدفنتست أو لا تعترف بها كطائفة شهود يهوه، فضلاً عن المواطنين المسيحيين الذين لا يختارون التبعية لأي من الطوائف رسميًا.

هذا التعامل المستهين مع مهمة بحجم إعادة النظر في قانون للأحوال الشخصية للمسلمين ومحاكم الأسرة بالعمل عليه في لجنة قضائية محدودة وبدون تشاور حقيقي، وفي حالة قانون المسيحيين، بدون وجود تمثيل مدني بعيدًا عن القيادات المختارة كنسيًا في أمور تخص في كلتا الحالتين كل المواطنين، يؤشر لمدى المحافظة الشديدة في التعامل مع شأن بهذا الحجم.

وفي نفس الوقت، مازال المواطنين المصريين من البهائيين غير قادرين على توثيق عقود زواجهم، وما يتبع ذلك من إجراءات رسمية.[121]

فبالرغم من أن أغلب التعديلات الجوهرية التي تمت في الأطر القانونية، بل والدستورية، في الأعوام الأخيرة تمت بمعزل عن عملية ديموقراطية حقيقية ونقاش مجتمعي أو مع أصحاب الشأن، فالمختلف في حالة مشاريع قوانين الأحوال الشخصية هو أن كل المؤشرات حتى الآن تشير لأن التغييرات التي ستطرأ لن تكون جوهرية ولن تمس فلسفة القوانين، وأن القيادة السياسية قد أبعدت نفسها عن

118 مشروع قانون الأحوال الشخصية المقدم من الحكومة - فبراير 2021، منشورات قانونية، 2021. https://manshurat.org/node/74781

119الولاية حقي: حملة مصرية للمطالبة بحق المرأة في الولاية على نفسها وأطفالها، بي بي سي عربي، 2021. https://www.bbc.com/arabic/trending-56405019 ; من الممكن مطالعة بعض المشاركات ضمن حملة #الولاية_حقي على فيسبوك. https://www.facebook.com/hashtag/الولاية_حقي/

120 قرار وزير العدل رقم 3805 لسنة 2022، وزير العدل، 2022. "" https://moj.gov.eg/ar/News/Pages/202206.05aspx

121 أوراق هوية وزواج ومدافن: الحقوق الأساسية الغائبة لأصحاب الديانات "غير المعترف بها" في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2019. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/unknownids.pdf

المسؤولية المباشرة عن تعديل تلك القوانين وأوكلتها بشكل مباشر للجنة قضائية في حالة قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وللقيادات الدينية المسيحية في حالة قانون المسيحيين، وكأنها شؤون دينية وقانونية بحتة ليست مجالًا للتدخلات السياسية والاجتماعية لضمان حقوق الأفراد داخل مؤسسة يتضح كل يوم أنها تعاني من غياب صياغات ضابطة للعلاقات والحقوق داخلها تتماشى مع حقيقة حياة المصريات والمصريين.

وعلى نفس النهج، ورغم التوسع المطرد في تجريم العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجال العام بأشكاله، وتغليظ عقوباته بشكل متكرر، لم يتم أي تعديل على القوانين التي تستخدم بشكل عملي للتعامل مع واقع العنف داخل الأسرة خاصة ضد النساء والأطفال، رغم المطالبات المتكررة، ورغم أن الواقع اليومي المعاش يبرز مدى تعمق المشكلة، بل وتفاقمها، مثلما تبرزه كل من صفحات الحوادث والإحصاءات الرسمية.

فبينما أعادت الدولة رسم دورها تجاه المجتمع بتقليص الخدمات المباشرة المقدمة لجموع المصريات والمصريين، ورسخت لمجال عام تحكمه وزارة الداخلية والنيابة العامة أكثر من تدخل أي ذراع آخر للدولة، ظل المجال الخاص، ممثلًا في الأسرة، محميًا من تلك التدخلات ليصبح "تماسك الأسرة" الحجر الوحيد المتبقي لتقديم الخدمات وأشكال التضامن والحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية التي انسحبت من تقديمها الدولة.

كان هناك استثناء واحد لعدم التدخل في الأسرة، وهو عندما تفشل الأسرة في فرض قيمها على أبنائها، وخاصة بناتها، وهنا جاء التدخل بحماية قيم الأسرة باستخدام التجريم.

المشروع القومي لحماية «قيم الأسرة»

في ربيع 2020، وفي أجواء الأسابيع الأولى لإعلان فيروس كوفيد19- كجائحة، سيسمع أغلب المصريين لأول مرة عن اتهام قانوني جديد: "التعدي على قيم الأسرة المصرية"، بالقبض على مؤثرة تيك توك حنين حسام، ومن بعدها -وعلى مدار خمس سنوات- القبض على مئات من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بنفس الاتهام.

يعود أصل هذا الاتهام لسنتين سابقتين، بإصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في أغسطس 2018، ومن بعدها بقرار رئيس الجمهورية باختصاص المحكمة الاقتصادية دون غيرها بالقضايا النابعة من اتهامات بهذا القانون في أغسطس 2019، وتعيين المستشار حمادة الصاوي نائبًا عامًا في سبتمبر من العام نفسه واستحداثه في أسابيعه الأولى في منصبه لوحدة في مكتبه تدعى "إدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي».[122]

اتهام كل من حنين حسام، ومن بعدها مودة الأدهم، المستخدمتين الشهيرتين في حينها على منصة تيك توك، بالتعدي على قيم الأسرة، سيتحول على مدار شهور من قضية قانونية لمجال للخطابات الأخلاقية وإثارة الذعر المجتمعي من طرف النيابة العامة وخاصة عبر صفحتها الرسمية المنشأة حديثًا في حينها على منصة فيسبوك. وستنشر النيابة العامة على صفحتها الرسمية سلسلة من البيانات المطولة التي توجه الاتهامات لكل من حنين ومودة، وتوجه الرسائل التربوية والأخلاقية للمواطنين جميعًا. بل وستختص النيابة العامة حنين حسام بعد أيام قليلة من القبض عليها وعلى مدار 13 صفحة بأطول بيان إعلامي أصدرته في فترة تولي المستشار حمادة الصاوي

122 تعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون 146 لسنة 2019، منشورات قانونية، 2019. https://manshurat.org/node/61230

لمنصبه، لسرد اتهامات ضد المتهمة في حينها، والتي لم يكن التحقيق حتى قد انتهى معها.[123]

ستقدم كل من حنين حسام ومودة الأدهم للمحاكمة أولًا أمام المحكمة الاقتصادية، بتهم التعدي على قيم الأسرة المصرية، واستخدام حساب من أجل ارتكاب الجريمة، طبقًا للمادتين 25 و27 من قانون جرائم تقنية المعلومات. وفي يوليو 2020 سيحكم بإدانة المتهمتين في الدرجة الأولى، ولكن حكم محكمة الاستئناف سيبرئ حنين حسام، ويلغي عقوبة الحبس عن مودة الأدهم. غير أنه فور صدور حكم الاستئناف بالبراءة وإلغاء الحبس، ستحيل النيابة العامة المتهمتين، بصحبة ثلاثة آخرين متهمين بمعاونتهن، للمحاكمة مرة أخرى بنفس الأدلة وعن نفس الأفعال أمام محكمة الجنايات، باتهامات استغلال الأطفال والإتجار بالبشر، في انتهاك صارخ للمبدأ الدستوري والقانوني الراسخ بعدم محاكمة شخص على فعل واحد مرتين.

في يونيو 2021 ستصدر محكمة جنايات بالقاهرة حكمًا قاسيًا بالسجن عشر سنوات غيابيًا ضد حنين حسام، وست سنوات حضوريًا ضد مودة الأدهم، والسجن ست سنوات لكل من المتهمين الثلاثة الآخرين، و200 ألف غرامة لكل متهم. وفي حيثيات الحكم، سترسم المحكمة صورة مرعبة لعصابة تتاجر بالبشر وتستغل الأطفال جنسيًا، بلا أدلة كافية، وبخلاف حتى شهادات أسر الأطفال المحكوم باستغلالهم، وبدون توافر الأركان الأساسية لتهم الإتجار بالبشر.[124] بعدها سيتم تخفيف الحكم على حنين حسام حضوريًا لست سنوات سجن بدلًا من عشر. وفي فبراير 2022 وفي نقض حكم مودة الأدهم- حينها لما تكن أحكام الجنايات تستأنف بعد- حتى نيابة النقض ستودع رأيها للمحكمة في مذكرة توصي بالحكم بالبراءة في الاتجار بالبشر لعدم توفر أركان الجريمة، ولكن محكمة النقض لن تأخذ برأي النيابة. [125]

لن نسترسل هنا في تحليل هذه القضية، والحكم القاسي، فإصدار سابق للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية قام بهذه المهمة. وبخلاف الانتهاكات الجسيمة التي طالت كلتي المؤثرتين والمتهمين الثلاثة بمعاونتهن، فتلك القضية كان لها دور أوسع في خلق حالة من الذعر المجتمعي تجاه استخدام النساء للإنترنت، والتكسب منه، وخاصة إن النساء كن من خلفيات اجتماعية واقتصادية تشابه أغلب المصريين والمصريات، ولسن من خلفيات مرفهة طبقيًا. وبجانب الهلع، خلف ذلك استباحة لأمان تلك النساء ومثيلاتهن، رأينا آثاره في قضية قتل نيرة أشرف بعدها بعامين. فبدء حملة استهداف المؤثرات على مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة تيك توك، بإطلاق اتهامات مرعبة مثل الإتجار بالبشر واستغلال الأطفال جنسيًا، هيأت النيابة العامة مناخًا معاديًا سمح لها بالتوسع في هذا الاستهداف تحت شعار حماية «قيم الأسرة المصرية» و"ضبط الأمن القومي الاجتماعي"، بدون أن يخلق الوضع تضامنًا واسعًا مع ضحايا تلك الحملة. بل ولعبت صفحة النيابة العامة الرسمية عبر فيسبوك دورًا مركزيًا في خلق حالة من التشفي والطلب على القبض على نساء أخريات مثيلات، لم ترتكبن أي جريمة طبقًا للقانون المصري، سوى أن المحتوى الذي يقدمنه وخلفياتهن الاجتماعية لا تتسق مع رؤى النيابة والقضاة الأخلاقية. فبنشر البيانات الإثارية المتتابعة، خلقت النيابة العامة تحت قيادة المستشار حمادة الصاوي مناخًا شجع الناس على طلب القبض على نساء أخريات، بعدها بأيام يتعرضن للتحقيق باتهامات التعدي على «قيم الأسرة» ومن بعدها في

123 دليل السائلين عن قضية مودة وحنين، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2021. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/dlyl_lsylyn_n_qdy_mwd_whnyn.pdf

124 لقراءة تحليل مفصل لتلك القضية، من الممكن مطالعة المصدر الأخير لإصدار مستقل.

125 المبادرة المصرية ترحب بـ مذكرة نيابة النقض في طعن مودة الأدهم: نأمل أن يكون طريقا لإلغاء الحكم، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2022. https://eipr.org/press/2023/02/المبادرة-المصرية-ترحب-بـ-مذكرة-نيابة-النقض-في-طعن-مودة-الأدهم-نأمل-أن-يكون-طريقا

المحاكم والسجون.[126] [127]

على مدار خمس سنوات، بين بداية تلك الحملة واليوم، ستطال اتهامات التعدي على قيم الأسرة العشرات من مستخدمات الإنترنت بناءً على عدم تفضيل آخرين لمحتواهن غير المجرم، إذ تم تقديم ما لا يقل عن 164 فتاة وسيدة للتحقيق أو المحاكمة في أوقات مختلفة بناءً على تلك التهمة، بالإضافة لرجال وفتيان. وستظهر هذه التهمة في قضايا كان المعتاد في السابق تحريكها بتهمة "ازدراء الأديان" في قانون العقوبات.[128] كما ستصبح اتهامًا معتادًا مصاحبًا لاتهامات اعتياد ممارسة الفجور والإعلان عنه في قضايا استهداف المثليين والنساء العابرات في مصر عبر الاصطياد من على وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع المواعدة.[129] توسع استخدام اتهام «التعدي على قيم الأسرة المصرية» على مدار خمس سنوات حتى أصبح واحد من أهم أدوات الدولة في الضبط الاجتماعي بناءً على انحيازات جندرية وطبقية واضحة، وأصدرت المبادرة المصرية تقرير «تأديب المجتمع: الملاحقة القانونية برعاية «قيم الأسرة المصرية» يوضح استخدام هذا الاتهام وأثره القانوني والاجتماعي.[130]

كانت النيابة العامة في فترة المستشار حمادة الصاوي النائب العام السابق شديدة الوضوح في مهمتها، فلم تترك لنا مجالًا كبيرًا للتحليل. فاللغة المستخدمة والنصائح الأخلاقية والدينية للمصريين والمصريات بشأن إدارة حياتهم الخاصة كانت تصاحب كل هذه القضايا والإعلان عنها، وخاصة توجيه الرسائل للآباء والأمهات عن دورهم في ضبط سلوك أبناءهم، وخاصة بناتهن، ليبدو أن فشل الأسر في فرض "قيم الأسرة" على أبنائها يدعو لدور الدولة والقانون للتدخل في شؤونها. أثناء هذه الحملة الممتدة، وسعت النيابة العامة من دورها وأعلنت أن إحدى أولوياتها هي "ضبط الأمن القومي الاجتماعي"، و«ضبط حدود مصر السيبرانية»، بلغة أمن قومي حادة تتعامل مع الإنترنت كمكان للخطر والمؤامرات يجب تأمينه.

اتهام «التعدي على قيم الأسرة: يقدم لنا درسًا أخيرًا. فبالنظر لكيف نشأ هذا الاتهام المبهم وغير المعرف، قد نستلهم دروسًا هامة لكل من يسعى لاستخدام التجريم -وحده- لحماية حقوق النساء والفتيات. فعبارة التعدي على «قيم الأسرة المصرية»، جاءت في قانون جرائم تقنية المعلومات في باب متناقض مع مآلها هو "الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي غير المشروع". وبالنظر لمحتوى المادة 25 من هذا القانون، نجد أنها وبوضوح لم تكن تستهدف بشكل خاص تجريم المحتوى الشخصي، وإنما حماية الأشخاص -وخاصة النساء والفتيات- من الابتزاز وتداول معلوماتهن الشخصية، وإزعاجهن بالرسائل الهادفة للتحرش. فكامل المادة تنص على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف

126 لقراءة تحليل سابق للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز دعم تقنية المعلومات ومؤسسة حرية الفكر والتعبير عن مشروع قانون جرائم تقنية المعلومات قبل إقراره طالعوا "معاداة التقنية عن مشروع قانون الجريمة الإلكترونية " . يونيو 2016. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/cybercrime.pdf ; ولقراءة تعليق خاص عن مشروع قانون الاتجار بالبشر طالعوا "قانون مكافحة الاتّجار بالبشر: خطوة إيجابية تحتاج إلى الحرص في التطبيق"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2010. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/eipr_report_commentary_on_the_trafficking_law_ar.pdf

127

128 الحكم على كيرلس ناشد بالحبس 6 أشهر مع إيقاف التنفيذ وغرامة 100 ألف جنيه في قضية «مضايقة» الأنبا بنيامين وازدراء المسيحية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/press/2024/02/الحكم-على-كيرلس-ناشد-بالحبس6--أشهر-مع-إيقاف-التنفيذ-وغرامة-100ألف-جنيه-في-قضية-مضايقة

129 لمعرفة أكثر عن اصطياد الأفراد بناء على ميولهم وممارستهم الجنسية وهوياتهن الجندرية من الممكن مطالعة تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» المصيدة» عقاب الاختلاف الجنسي في مصر"، 2017. https://eipr.org/publications/المصيدة-عقاب-الاختلاف-الجنسي-في-مصر

130 تأديب المجتمع: الملاحقة القانونية برعاية «قيم الأسرة المصرية»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/tdyb_lmjtm_1.pdf

جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري أو انتهك حرمة الحياة الخاصة، أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات شخصية إلى نظام أو موقع إلكتروني لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته، أو نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات معلومات أو أخباراً أو صوراً وما في حكمها، تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة". ولدراسة متعمقة عن أشكال قمع حرية التعبير في قانون جرائم تقنية المعلومات وتوصيات تشريعية لإطار معياري ديموقراطي لاحترام حرية التعبير، يمكنكم الرجوع لتقرير المبادرة المصرية «حرية افتراضية.. نحو إنهاء قمع حرية التعبير في قانون الجريمة الإلكترونية».[131]

وبالطبع، فإن الصياغة المطاطية للتعدي على «قيم الأسرة» فتحت بابًا واسعًا لتجريم حرية الرأي والتعبير والممارسات الخاصة. وهذه الصياغات الفضفاضة غير المنضبطة قانونيًا نمط مستمر في مواد قانونية كثيرة صدرت في الأعوام العشر الماضية، نظراً لتراجع القدرات التشريعية للمشرعين، وعدم وجود نظام ديمقراطي حقيقي يضمن ألا تمر صياغات كهذه من البرلمان. فالمادة التي جاءت لتحمي النساء والفتيات مما قد يكون صورًا أو عبارات تهدف للتحرش بهن، أصبحت سلاحًا يوجه أولًا وأساسًا ضد تلك النساء والفتيات وأكثر المجموعات استضعافًا في المجتمع. ولذلك فإن على الساعيات والساعين لحماية حقوق النساء فهم طبيعة القانون والتجريم، خاصة في مناخ قضائي وقانوني وشرطي غير داعم لحقوق النساء والفتيات، والحرص الشديد في الدعوة والصياغة لمواد قانونية مجرِمة قد تصاغ بدعوى «حماية النساء» وتنتهي كمواد لإدانتهن بشكل خاص، كالتعدي على» قيم الأسرة المصرية»، المادة التي خُلقت "لحماية النساء" فأصبحت مبررًا لسجنهن.

حماية الأسرة مشروعًا لمصر خارج حدودها

بعض التحليلات الساعية لفهم هذا السلوك الأمني الساعي لضبط الأخلاق يرتكن لتحليل مسبق بأن الدولة تقوم بذلك إرضاء لمزاج رجعي أو محافظ في المجتمع. ولكن هذا التحليل يخفق في ثلاث نقاط أساسية، أولًا الظن بأن الضبط الأخلاقي صفة تتميز بها فقط أشكال الحكم الدينية، والمقصود في هذا التحليل بالطبع الإسلامية، بإغفال أن كل أشكال الحكم السلطوي، بما فيها ذات الطابع العسكري، تتشارك مع الحكم الديني في هدف خلق إطار أخلاقي صارم لا يسمح للأفراد وخاصة أغلبية النساء بالحيد عنه، وخلق صورة للمواطن الصالح يجب أن يقتدي بها الجميع، وإلا كان مصيرهم التجريم. وبالإضافة إلى ذلك، فلا يغفل على أحد الطابع الديني لخطابات كل من رئيس الجمهورية، بل والنيابة العامة، خاصة تحت إدارة المستشار حمادة الصاوي. فالطابع الأخلاقي الديني في الحكم ليس حكرًا على ذوي التوجهات الإسلامية في السياسة. كما أن الطبيعة غير الديمقراطية لهذه لنظم تنفي عنها بالضرورة أي اكتراث أو حرص على كسب أصوات الرأي العام في الانتخابات أو الحفاظ على التأييد الشعبي.

وثانيًا، يتجاهل هذا التحليل كيف يتم خلق هذا المزاج الرجعي وتغذيته من طرف أجهزة الدولة، فلا ينظر له كعملية ممارسات، ولكن كنتيجة نهائية وكأنه أمر مقدر. فلو نظرنا لنموذج استهداف النساء والفتيات عبر اتهامات التعدي على «قيم الأسرة»، يظهر بوضوح كيف يتم خلق وتشجيع هذا المزاج، وقمع وترهيب أي أصوات مخالفة قد تسعى لتغيير هذا المزاج، عبر الوصم الأخلاقي وإثارة الفزع باستخدام اتهامات -في غير محلها- مثل الاتجار بالبشر واستغلال الأطفال جنسيًا وغسل الأموال لإسكات أي تضامن أو نقد.

131حرية افتراضية.. نحو إنهاء قمع حرية التعبير في قانون الجريمة الإلكترونية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/nhw_tr_dymqrty_ltnzym_hry_ltbyr_fy_lmjl_lftrdy.pdf

أما ثالثًا، وهي النقطة الأهم، فإن مشروع حماية الأسرة وأخلاقها والذي تستثمر فيه الدولة المصرية داخليًا الموارد والخطابات، يأتي بشكل متواز مع خطاب مماثل لمصر متمثلة في وزارة الخارجية في المساحات الدولية والمعنية بحقوق الإنسان. فمصر واحدة من دول معدودة تقود توجهًا في المساحات الأممية والمعنية بحقوق الإنسان لحماية شكل واحد ومحدود للأسرة، وتولي حقوق الأسرة الأولوية على حقوق أفرادها وفئات المجتمع المختلفة. فمصر واحدة من الدول المشاركة، وذات الدور القيادي، في تحالف "أصدقاء الأسرة" وهو التكتل الذي يسعى لوضع الأسرة وحقوقها كأولوية في منظومة حقوق الإنسان، بفرض شكل واحد للأسرة، يتجاهل كل من لا يقع ضمنه، ويضع الأسرة في تضاد مع حريات وحقوق أفرادها، ومجموعات وفئات أخرى في المجتمع.[132] وتفخر وزارة الخارجية بدورها القيادي في تنسيق عمل تحالف «أصدقاء الأسرة».[133] هذا التكتل يبذل جهود مضنية -وناجحة لحد كبير- في خلق مناخٍ معادٍ لحقوق النساء والفتيات والحقوق الجندرية والجنسية والإنجابية في منظومة حقوق الإنسان، ويمثل تحالفًا واسعًا بين عدد من الحكومات، منها روسيا والصين ومصر وقطر، بالمشاركة مع منظمات معادية لحقوق الإنسان من الشمال العالمي ذات منظور ديني مسيحي محافظ يرفض أن يمد حماية الحقوق لتتضمن كل البشر وجميع أشكال الأسر والرعاية التي يعيش البشر بها بشكل يومي في كل مكان. وعلى نفس النمط، بالنظر للتوصيات التي تقدمها مصر للدول الأخرى، في سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، نجد حماية الأسرة وقيمها تأتي في قمة التوصيات التي تقدمها مصر للبلاد المختلفة.[134] تكاد لا تخلو أي جلسة تنعقد لمجلس حقوق الإنسان بجنيف من جهود من ممثلي البعثة الدائمة المصرية لاستثناء أفراد أو مجموعات من الحماية وضمان الحقوق في قرارات المجلس. بل وتقوم مصر بدور رائد، وأكبر من حجمها الدولي في هذا المجال، كان سيكون من الراشد والمفيد أن يتوجه نحو حماية حقوق الجميع، وضمان تمثيل أكبر في المجلس وقرارته لصوت الجنوب العالمي بضمان حقوق أغلب البشر الاجتماعية والاقتصادية والمدنية، وضمان أن تكون الدول الأقوى والمؤسسات المالية عرضة للمحاسبة في مجلس حقوق الإنسان.

132 Statement delivered by the Deputy Foreign Minister of the Republic of Belarus H.E. Mr. Yuri Ambrazevich on behalf of the Group of Friends of the Family,2023. https://www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development.desa.pd/files/undesa_pd_2023_belarus-group-of-friends.pdf
Letter dated 18 February 2015 from the Permanent Representatives of Belarus, Egypt and Qatar to the United Nations addressed to the Secretary-General (announcing the establishment of the group "friends of the family", Representatives of Belarus, Egypt, and Qatar, 2015. https://unfamilyrightscaucus.org/wp-content/uploads/201705//Group.-FriendsoftheFamilyLETTERtoUNSG.pdf

133 مشاركة مصر في أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، الهيئة العامة للاستعلامات. 2026. https://sis.gov.eg/ar/المركز-الإعلامي/الفعاليات/مشاركة-مصر-في-أعمال-الدورة-الـ-61-لمجلس-حقوق-الإنسان/

134 من الممكن مطالعة توصيات مصر للدول الأخرى في دورات الاستعراض الدوري الشامل المختلفة عبر قاعدة البيانات تلك https://upr-info-database.uwazi.io/

الفصل الرابع - النساء في مقدمة الصورة

كان الإنجاز الأكثر بروزًا خلال «العصر الذهبي للنساء» هو الزيادة النسبية لوصول النساء في بعض الأحيان لمناصب قيادية في الدولة، وتشجيع وتنظيم ضمان مشاركتهن في قيادة القطاع الخاص، وارتفاع تمثيلهن في المؤسسات التشريعية، وأخيرًا -والإنجاز الأهم بحق- رفع كافة العوائق القانونية والإدارية أمام مشاركة النساء في جميع الوظائف القضائية لأول مرة.

وبالنظر للنتائج النهائية، يكاد يكون هذا المؤشر هو الوحيد الذي حقق تقدمًا ملموسًا ضمن مؤشرات تمكين النساء في مصر خلال العقد الماضي. وهذا مفهوم ضمن رؤية المجلس القومي للمرأة والدولة والتي تعنى بمفهوم كسر الحاجز الزجاجي أمام النساء كمدخل نظري أساسي في السياسات العامة، ولكن أيضًا لأن هذا المؤشر العام، بعكس المؤشرات الأخرى، لا يستدعي أي إعادة لتشكيل السياسات العامة أو العلاقات الاجتماعية في مصر ولا الإنفاق العام لضمان تحققه؛ فكل ما يلزمه هو قرارات إما بالتعيين أو بتحديد كوتا لمشاركة النساء، أو تعديل قرارات سابقة تميز بشكل مباشر ضد النساء. ونستثني من ذلك المواجهة الحقيقية داخل الدولة لضمان مشاركة النساء في جميع المواقع القضائية، وتحقيق مطلب قديم للحركة النسائية والنسوية يطول تاريخه بتاريخ المنظومة القانونية المصرية الحديثة. وبهذا القرار تم إزالة آخر عائق قانوني أمام تعيين أو عمل النساء بأي وظيفة مدنية في مصر.

النساء في مواقع التشريع وصنع القرار

المجالس التشريعية والمحلية

جاء دستور 2014 ليضع حدودًا دنيا لمشاركة النساء في التشريع عبر غرفتي البرلمان في مصر، والإدارة المحلية. فقد خصص لهن ربع المقاعد كحد أدني. ولاحقًا سيقر قانون مجلس الشيوخ في عام 2020 نسبة 10% كحد أدنى للنساء في مقاعده الخاضعة للاقتراع.

وفي حالتي مجلس النواب والشيوخ سيؤدي ذلك بشكل مباشر لزيادة تمثيل النساء، ليبلغ في مجلس النواب الحالي 27% من إجمالي مقاعد المجلس (142 عبر الانتخاب بنظام القوائم، و4 عبر الانتخاب الفردي، و14 بالتعيين الرئاسي)، و10.7% من مجلس الشيوخ بكل من الانتخاب والتعيين (32 عضوة من إجمالي 300 عضو، منهم 20 بالانتخاب، و12 بالتعيين الرئاسي). ولكن ذلك سيكون في عقد يتميز بالتدخل الواسع للأجهزة الأمنية والمصالح المباشرة في القوائم الانتخابية وواحدة من أكثر لحظات الانكماش للحياة الحزبية في مصر منذ بدايتها. وجدير بالاهتمام بشكل خاص أن 4 نساء فقط استطعن الوصول للعضوية في مجلس النواب ضمن الترشح الفردي، وأكتفت القوائم -أو بالأصح القائمة الوحيدة- في ترشيح نساء بالحد الأدنى. ليأتي هذا التمثيل النهائي في سياق محدود في تمثيله للقيادات السياسية في الدوائر المختلفة، ومحدود في قدرته على خلق قيادات سياسية قاعدية معبرة عن الناخبين بشكل حقيقي.

أما فيما يتعلق بالمجالس المحلية، فيكاد يكون الوضع صورة ساخرة لواقع الحياة السياسية في مصر في العقد الماضي. فبينما يحتفي المجلس القومي للمرأة والدولة بإقرار 25% من مقاعد المجالس المحلية كحد أدنى لتمثيل النساء في تلك المجالس، بل ويتم ذكره كواحد من الإنجازات والنجاحات، تغفل نفس تلك التقارير أن انتخابات المجالس المحلية لم تجر ولو لمرة واحدة منذ إقرار دستور 2014، ومنذ حل تلك المجالس عقب الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك في 2011، رغم أن الدستور يقر وبشكل واضح أن الحد الزمني الأقصى لإجراء انتخابات المحليات كان في عام 2019. ليصبح لدينا تمثيل للنساء في مجالس غير موجودة.

الوظائف السياسية التنفيذية

رغم أن مشاركة النساء في الأدوار القيادية الوزارية كانت واحدة من أهم نقاط دعاية النظام الحالي لدعمه للنساء، ففي التشكيل الوزاري الأخير، سيبلغ عدد الوزيرات أربع من ضمن 30 حقيبة وزارية بنسبة 13%.[135] وهو انخفاض واضح عن تشكيلات وزارية سابقة في نفس العقد، بلغت قمتها في وزارة 2018، بنسبة 25% من الحقائب الوزارية.

وفي 2017 عُيِّنَت أول محافظة امرأة في مصر لإدارة محافظة البحيرة، وفي 2024 شغلت نفس المنصب، المحافظة چاكلين عازر وفي 2026 المحافظة حنان نور الدين لتصبحا المحافظتين الوحيدتين ضمن 27 محافظًا. وهكذا يكون تمثيل النساء في منصب المحافظ، أقل من 8%. وحاليًا هناك سيدتان تشغلان منصب محافظ في نفس الوقت لكلا من محافظة الوادي الجديد ومحافظة البحيرة.

النساء في القضاء

المستشارة رضوى حلمي أحمد في أول صعود لقاضية على منصة مجلس الدولة. (المصدر: جريدة الشروق) مارس 2022

أما يمكن تسميته بحق بإنجاز العقد الماضي في قضايا النساء، فهو إتاحة الوصول لكافة الوظائف القضائية للنساء في مصر لأول مرة. فبعد ما يقرب من مائة سنة على تخرج أول سيدة مصرية من كلية الحقوق، وانتزاعها قانونيًا لحقها في التسجيل في نقابة المحامين والعمل بالمهنة، وبعد عشرين سنة من وصول أول سيدة لأعلى منصب قضائي مصري بتعيين القاضية تهاني الجبالي بالمحكمة الدستورية، ستصل النساء لأول مرة لكل المواقع القضائية من نيابة وقضاء، بإدراج دفعات من النساء بالنيابة العامة بالطريق الطبيعي، وبصعود أول قاضية، المستشارة رضوى حلمي أحمد، على منصة مجلس الدولة في مارس 2022 لأول مرة منذ إنشائه قبلها بـ73 سنة. وفي أغسطس 2025، ستعين أول دفعة من النساء ضمن قرار تعيين 207 قاضية وقاض بدرجة مندوب مساعد بمجلس الدولة، فلأول مرة ستصل النساء لقضاء مجلس الدولة بالطريق الطبيعي.[136] وبذلك يكون آخر عائق قانوني وإداري أمام تولي النساء للوظائف المدنية في مصر قد أزيل.

نعتبر هذا الإنجاز هو الأهم لتمكين النساء في مصر في خلال العقد الماضي، وخاصة دخول النساء سلك النيابة العامة وقضاء مجلس الدولة بالطريق الطبيعي أسوة بالرجال. ولكن حتى هذا الإنجاز شابه القصور في موقعين: أولًا أن تلك النساء المعينات بالقضاء لم يختلفن عن الرجال المعينين في مثل مناصبهم، فالعلاقات العائلية القضائية كانت سمة ملاحظة في الأسماء المعينة، فتمت مساواة

135 مجلس الوزراء. "التشكيل الوزراي" https://www.cabinet.gov.eg/Hierarchy .

136حق طال انتظاره: تعيين أول دفعة من النساء بالطريق الطبيعي بمجلس الدولة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025. https://www.eipr.org/press/2025/08/حق-طال-انتظاره-تعيين-أول-دفعة-من-النساء-بالطريق-الطبيعي-بمجلس-الدولة

النساء بالرجال ضمن سياق تسيطر عليه العلاقات الأسرية للجميع.[137] والأمر الآخر، أن هذا الإنجاز والذي كان نتيجة لنضال طويل للنساء والمدافعات عن حقوقهن على مدار عقود، لم يلتفت للنساء اللاتي كان يحق لهن الانضمام لسلك النيابة وتم التمييز ضدهن في دفعات سابقة، فرغم نضالهن الطويل، لم يطلهن رفع التمييز بأثر رجعي.[138] وقُدّم هذا التغيير كإنجاز شخصي للرئيس، في إغفال لدور أجيال من القانونيات والمدافعات عن حقوق النساء في المطالبة، عبر التقاضي وغيره من الأدوات، بحق النساء في المواطنة الكاملة بما فيها الوصول لكافة الوظائف القضائية.

صعود النساء للمناصب القيادية في الأعمال والشركات

شهدت مصر زيادة واضحة في تمثيل النساء في مجالس إدارة بعض مؤسسات الأعمال الخاصة وقطاع الأعمال، وكان ذلك نتيجة مباشرة لمجموعة قرارات للمؤسسات الرقابية لتحديد حد أدنى لتمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة، والبنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية في عامي 2020 و2021. حددت تلك القواعد حدًا أدنى 25% من المجالس للنساء في الشركات المدرجة بالبورصة ومجالس إدارة القطاع المالي غير البنكي، وعضوتين على الأقل في مجالس إدارة البنوك.[139] ورفع هذا من نسبة مؤشر النساء في مجالس الإدارة لتبلغ للشركات المدرجة بالبورصة 22% في 2024 و19% للقطاع البنكي، و26% للقطاع المصرفي غير البنكي (وهي النسبة الأعلى)، و12% في شركات قطاع الأعمال. جدير بالذكر أن تلك المعدلات شهدت إما لا تحسن على إطلاق أو تحسناً طفيفاً جدًا عند مقارنة نسب 2024 مع العام السابق له.[140] ولكن كل ذلك لم تقابله زيادة في مشاركة النساء بشكل أعم في سوق العمل في تلك القطاعات.

137 المنصة. "النيابة الإدارية «عائلة قضائية" أبناء وبنات القضاء يسيطرون على تعيينات الهيئة"https://m.manassa.news/stories/6811 و"أبناء القضاة يواصلون «الزحف المقدس" تعيينات هيئة قضايا الدولة ترسخ عرف التوريث" https://m.manassa.news/stories/6497

138 كنموذج، يمكنكم الرجوع لمبادرة "المنصة حقها" والتي عملت من خلال التقاضي والمناصرة لحق النساء في لوصول لكافة المواقع القضائية.

139 الهيئة العامة للرقابة المالية، "قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 109 لسنة 2021" https://www.egx.com.eg/downloads/fra__decree_no_109_english.pdf وقرار 110 لعام 2021

140 Egypt Women on Boards Observatory: 2023 Annual Monitoring Report, UN Women, 2024. https://egypt.un-women.org/en/digital-library/publications/2024/06/egypt-women-on-boards-observatory-2023-annual-monitoring-report ; Women on Boards Annual Monitoring Report 2024, AUC Onsi Sawiris School of Business, 2025. https://ent.news/2025/7/1425.pdf

الفصل الخامس - المجلس القومي للمرأة: صناعة أسطورة «العصر الذهبي»

«وأصبحت المرأة المصرية تحلم دون حواجز.. تعمل دون كلل.. لثقتها التي ليس لها حدود في رئيس وقائد عظيم يقود سفينة الوطن إلى بر الأمان ويشعرنا جميعًا بالفخر بأننا مصريات.. ويقدر المرأة ويمكنها ويضع قضاياها في قلبه وعقله.. ومازال السيد الرئيس المدافع الأول عن المرأة المصرية ومساندها.. يحلم لها بالمزيد والمزيد.. لقد عاهدنا السيد رئيس الجمهورية ووفى.. ودافع وانتصر لحقوق المرأة المصرية.. حتى أصبح ذلك نهج الجمهورية الجديدة.. جمهورية جديدة تحترم وتقدر المرأة.. إيمانًا بأن تمكينها واجب وطني وحق أصيل من حقوق الإنسان. فكل الشكر والتقدير والامتنان إلى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية على إهداء المرأة المصرية عهدًا ذهبيًا يُسلح الأجيال القادمة بالحقوق والواجبات ليجعلها سببًا رئيس في بناء وطن متكامل الأركان.»

— مايا مرسي، رئيسة المجلس القومي للمرأة. في مقدمة إصدار "إرادة سياسية، شهادة للتاريخ" مارس 2024

على مدار عشر سنوات، وخاصة في الأعوام بين 2016 و2024، لعب المجلس القومي للمرأة دورًا مركبًا في تقديم الدولة وخاصة رئيس الجمهورية كحاميين لحقوق النساء، بينما تضخم كيانه البيروقراطي والمالي ليتحول للاعب شبه منفرد بتنفيذ المشاريع التنموية المعنية بالنساء والفتيات، في نفس الوقت الذي قام فيه بتحييد -بل وأحيانًا معاداة- كل المؤسسات العاملة على الدفاع عن حقوق الإنسان للنساء والمجموعات النسوية، ليستأثر بالتعاون الدولي، خالقًا علاقة غير خالية من العطب مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في مصر والجهات المانحة، وما اصطلح على تسميته بـ»شركاء التنمية».

في عام 2018 سيصدر رئيس الجمهورية القانون رقم 30 لتنظيم عمل المجلس القومي للمرأة، والذي رفع مكانة المجلس ليكون تشكيله صادر بقانون بدلًا من قرار جمهوري، ويضيف لمهامه تلقي شكاوى الانتهاكات، وإبلاغ السلطات العامة عنها، بالإضافة لتغييرات أخرى. حمل هذا التعديل أملًا برفع مكانة المجلس القومي ليتماشى مع تعهدات مصر وتوصيات اللجان الأممية وخاصة منهاج عمل بكين.[141]

وخلال مدة تغطية هذا التقرير، سيختفي تدريجيًا الخطاب الحقوقي من لغة المجلس القومي للمرأة، ليُستبدل به تلميع لدور الدولة والرئيس خاصة، مكررًا شكره لرئيس الجمهورية بوصفه «جابر بخاطر المرأة المصرية» والتصريح بأن مصر لا تحتاج لوزارة للنساء لأن الرئيس وزيرٌ للنساء، وثقته أن الرئيس لن يمرر قانونًا للأحوال الشخصية لا يحقق طموح النساء لأنه يهتم لأمرهن. وكأن النساء والفتيات المصريات لسن ذوات حقوق مهدرة ولكن متسولات للعطايا من رئيس الدولة.

لاحقاً، ستصبح مايا مرسي، رئيسة المجلس السابقة، وزيرةً للتضامن الاجتماعي في 2024. لكن قبل ثلاثة أشهر من تعيينها كوزيرة- ستكرم مايا مرسي رئيس الجمهورية بتقديم عدد تذكاري من إصدارة سُميت بـ»شهادات على العصر الذهبي للمرأة المصرية"[142] وهو

141 قرار رئيس الجمهورية 90 لسنة 2000 https://manshurat.org/node/38226 وقانون إعادة تشكيل المجلس رقم 30 لعام 2018 https://ncw.gov.eg/Page/1/قانون-رقم-30-لسنة2018-/

142 عدد تذكاري: إدارة سياسية، شهادة للتاريخ، المجلس القومي للمرأة، 2024. https://ncw.gov.eg/Pdf/872/إرادة-سياسية-شهادة-للتاريخ

استكتاب لعشرات من الشخصيات العامة من النساء لوصف تحسن أوضاع النساء -المفترض- في فترة حكمه. وسيزداد الأمر غرابة بمشاركة ممثلين لمنظمات أممية في تلك الخطابات والمشاهد الفجة، وعلى قمتهم الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، والتي طلبت من الرئيس أن تصعد والدتها على المسرح لتحيته أثناء احتفالية إطلاق تقرير التنمية البشرية الذي جاءت مؤشراته حينها لتشير لوضع لا يدعو للفخر أو التحية.[143]

رئيسة المجلس القومي للمرأة حينها، د. مايا مرسي، تقدم عددًا تذكاريًا للرئيس من اصدارة سميت ب "شهادات على العصر الذهبي للمرأة المصرية

الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر رنده أبو الحسن ووالدتها على مسرح تحيي الرئيس السيسي في مناسبة إطلاق تقرير التنمية البشرية

الاستراتيجيات كتدخل أوحد

على مدار السنوات سيصدر المجلس استراتيجية تلو الأخرى معنية بقضية محددة تخص النساء والفتيات، واستراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030. سيصبح إصدار تلك الاستراتيجيات مع الوقت هو الإنجاز المتحقق في حقوق النساء في حد ذاته، بغض النظر عن واقعية تلك الاستراتيجيات أو محتواها، والأهم تنفيذها أو تقييمها.

وهو ما سيتكرر لاحقًا مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026. وستخرج تلك الاستراتيجيات في أغلبها بدون تشاور أو تعاون مع المنظمات المصرية المعنية بحقوق النساء، والاكتفاء بالتعاون مع الممولين والمؤسسات الدولية التي اختارت المحافظة على علاقة طيبة بالمجلس القومي للمرأة مقابل أية اعتبارات أخرى. حتى أن مكاتب منظمات الأمم المتحدة العاملة في مصر ستصدر بيانًا في اليوم اللاحق لوفاة فتاة جراء إجراء ختان لها -بعد التنديد بموتها وتعرضها للجريمة- سيشيد في متنه بجهود الدولة ضد الختان.[144]

سيبدأ العديد من تلك الاستراتيجيات وينتهي بدون إصدار أي خطط تنفيذية علنية، أو تقييمات نصفية أو نهائية للاستراتيجيات. حتى أنه بعد انتهاء مدة تنفيذ الاستراتيجية الأولى ضد الختان ستصدر استراتيجية جديدة في لحظة زمنية لم تتح فيها أي بيانات حديثة عن واقع الختان في مصر، أي أنها غير مبنية على أية معلومات.

143 ممثل برنامج الأمم المتحدة: السيسي قدوة للعرب.. ووالدتي منبهرة بإنجازاته، جريدة الوطن، 2021. https://www.elwatannews.com/news/details/5694163

144 "بيان من الأمم المتحدة في مصر عن «ندى»، ضحية ختان الإناث في أسيوط، صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر وآخرون، 2020. https://egypt.unfpa.org/ar/news/بيان-الأمم-المتحدة-في-مصر-حول-وفاة-ندى-أثناء-خضوعها-لعملية-ختان

المصريات من مواطنات لمستفيدات

وفي هذا السياق سيتحول المجلس القومي للمرأة تدريجيًا لمنظمة تنمية عملاقة تستأثر بالعمل العام والتنموي المعني بالنساء عبر شراكات واسعة. وبهذا سيصاب المجلس بداء معتاد ضمن المنظمات التنموية العملاقة والتي تبدأ المشاريع وتستكملها بهدف الوفاء بالالتزامات تجاه الممولين بدلًا من النظر في قيمة تلك المشاريع وجدواها العائدة على النساء. وفي كل تقرير دولي أو استعراض للإنجازات سيقدم المجلس عددًا هائلًا من الأرقام عن «الأنشطة» التي تم القيام بها،

وعدد «المستفيدات» منها كأن ذلك في حد ذاته إنجاز لدور المجلس؛ بدون أي قياس لمدى ملاءمة تلك المشاريع والأنشطة لواقع النساء في مصر، ولا المنجز منها والأهم نتائجها النهائية.

ولمساندة هذا التوسع الشديد في دور المجلس ليصبح منفذًا للمشاريع، بدلًا من سبب وجوده الأصلي ونطاق عمله، سيتوسع البنيان الإداري والتنفيذي للمجلس بين 2014 و2023 ليبلغ عدد أفراد فرق عمل المحافظات حوالي 17 ألف شخص، ويزداد عدد الفروع التي يملكها المجلس من خمسة فروع لواحد وعشرين فرعًا ومبنىً يملكهم المجلس، ومقر بالعاصمة الإدارية، ومقر إداري وثمانية فروع مازالت قيد التخصيص. وفي نفس الفترة سيتضخم المجلس ليضم عشرات من لجان العمل والوحدات، ويتوسع في شراكاته لتمتد لكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التنموية والتمويلية. كل هذا التضخم لن يصاحبه إلا زيادة في أعداد الأنشطة و«المستفيدات بأثر محدود، إن وجد، على النتائج النهائية، عبر تأميم مجال العمل التنموي على قضايا النساء والفتيات، والغاء، وأحيانًا معادة، العمل من منطلق حقوق النساء والفتيات.[145]

يقدم المجلس القومي للمرأة "إنجازاته" عبر تعديد الأنشطة التي تنفذها و"المستفيدات" منها بدلًا من التركيز على النتائج ممكنة القياس

145 حصاد 10 سنوات - المجلس القومي للمرأة 2014-2023، مجلس القومي للمرأة، 2024 https://ncw.gov.eg/Pdf/874/حصاد-10-سنوات-المجلس-القومي-للمرأة2014--2023

وفي إطار كل تلك الأنشطة، سيخبو الدور الأهم الذي يستأثر به المجلس قانونًا: قدرته القانونية والعملية على التأثير في مشاريع القوانين، خاصة تلك المقدمة من الحكومة، والممارسات العملية للوزارات. فلدورات برلمانية متتالية سيظل مشروع قانون المجلس القومي للمرأة الموحد عن العنف ضد المرأة حبيس الأدراج، أسوة بمشروع القانون المقدم من المنظمات المستقلة المعنية بحقوق النساء. وسيفشل المجلس في تقديم أي تعديل تشريعي لحماية المبلغات والشهود أو مساءلة الداخلية عن دورها في فتح الأبواب لتقديم شكاوى العنف ضد النساء ومسؤوليتها عن نسب الإبلاغ الضئيلة، أو تقديم رؤية حقوقية لمشروع قانون جديد للأحوال الشخصية للمسلمين أو المسيحيين. بل وحتى عند صدور قرار من وزارة الداخلية ينتهك حقوق النساء في الحركة وينعت أغلب نساء مصر بكونهن من «الفئات الدنيا» في أكتوبر 2024 سيمر بدون أي تعليق رسمي من المجلس، أو تدخل لضمان إلغاء هذا القرار، وستظل أصوات النساء الرافضات له، بل وحتى الرجال، والمؤسسات الحقوقية وحيدًا.[146]

وبعد هذا التضخم المؤسسي، يحق لنا أكثر من أي وقت مضى التساؤل حول قدرة هذا المجلس، مع كل هذه الموارد والدعم، في القيام بدوره كمدافع عن حقوق النساء والفتيات في مصر، خاصة في غياب أي محاسبة أو رقابة من البرلمان، أو مساءلة كافية من الممولين والشركاء حتى لو اعتبرناه مؤسسة تنموية عملاقة.

قضايا النساء في خدمة الرئيس

في خلال هذه السنوات العشر سيقوم خطاب المجلس القومي للمرأة، والدولة بشكل عام، بدور شديد الخطورة. فمن خلال تقديم الرئيس كمنقذ للنساء، وتقديم أوضاع وحقوق النساء والفتيات ضمن إطار يشبه الحشد الحزبي في لحظات الاستقطاب السياسي، لدرجة الادعاء بأن انتشار ختان الفتيات كان بسبب فترة حكم الإخوان المسلمين القصيرة، وتقديم الفترة الحالية كعصر مزدهر لحقوق النساء سيتم التعامل مع قضايا النساء والفتيات كأمر يعتمد على موقف المواطن من نظام الحكم الحالي، ما يعرض النساء ليس فقط لاستمرار إهدار حقوقهن المستمر، ولكن لتحميلهن جماعيًا عبء أي رفض أو غضب واسع من سياسات الحكم الحالية بشكل عام. فبشكل غير مسؤول يصبح المجلس بخطاباته غير الأمينة عن أوضاع حقوق النساء وتقديم الوضع المزري الحالي كـ«عصر ذهبي»، يساهم في بعض الخطابات الشعبية التي تدعي بأن النساء حصلن على كامل حقوقهن وبتن أكثر سلطة من الرجال. فبدلًا من أن يصبح المجلس، كما هو دوره، قائمًا بدور المناصرة لحقوق النساء داخل الدولة، سيتحول لأداة دعائية للرئيس محليًا ودوليًا على حساب تسييس قضايا النساء وجعلهن في عرضة لضياع حقوقهن الحالية والمستقبلية.

146 المبادرة المصرية: على وزارة الداخلية إلغاء قرار إلزام نساء بالحصول على إذن سفر مسبق، ومحاسبة المسؤولين عنه، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024. https://eipr.org/press/2024/10/المبادرة-المصرية-على-وزارة-الداخلية-إلغاء-قرار-إلزام-نساء-بالحصول-على-إذن-سفر-مسبق،

ملحق 1: بيان بما تحقق بالوصول لفترة ثلثي المدة لكل مؤشرات استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030.

في الجداول اللاحقة، متابعة لجداول المؤشرات والمستهدفات في استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030 الصادرة في 2017 عن المجلس القومي للمرأة، كمكمل لرؤية مصر 2030 للدولة. استعنا في حساب كل المؤشرات نفس المصادر التي استندت إليها الاستراتيجية، حتى لو كانت لدينا أي ملاحظات على جودتها، أو على فاعلية المؤشر نفسه، لتقديم رؤية موضوعية للمحاسبة للمجلس والقائمين على تنفيذ الاستراتيجية. ولأن تلك الاستراتيجية وضعت بمعزل عن النقاش المجتمعي الحقيقي، والرؤية الحقوقية لقضايا النساء والفتيات، فمن الممكن التعامل معها في حد ذاتها كالتزام طوعي من الحكومة المصرية ممثلة في المجلس القومي للمرأة، من الجدير بالذكر أن حتى تلك اللحظة، لم تصدر خطة تنفيذية لتلك الاستراتيجية، مما يبرر بشكل كبير الفشل الصادم في قدرة الاستراتيجية للتحرك نحو مستهدفاتها.

في الجداول التالية، نسخنا صيغة جداول الاستراتيجية، مع إضافة ثلاثة أعمدة، اثنين للقياس بما تحقق حتى اللحظة في 2026 على مدار ما يقرب عشر سنوات (طبقًا لآخر الإحصاءات المحدثة لنفس مصادر الاستراتيجية) وهو ما يقرب من ثلثي مدة الاستراتيجية. والأخيرة للتعليق القياسي وليس التحليلي لمدى تحقق النجاح في الوصول للمستهدف من عدمه، بغض النظر عن تقييمنا لجودة المستهدف وقدرته على تحسين أوضاع النساء في مصر

محور التمكين السياسي								
المؤشر	واقع 2015	المستهدف 2020	المستهدف 2025	المستهدف 2030	الواقع بعد ثلثي المدة	سنة الرصد الأحدث	ملاحظات	
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	%44	%46	%48	%50	48.5%	2023		من المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	%15	%20	%27	%30	22%	2026		من غير المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	%25	%27	%29	%30	0% لم تجر أي انتخابات محلية	2026		لم تُجر أي انتخابات
نسبة الإناث في المناصب القضائية	%0.5	%5	%15	%30	18%	2025		من الممكن الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة الإناث في المناصب التنفيذية العليا	%5	%10	%20	%30	-	-	المؤشرات المتبعة غير متاحة	
نسبة الإناث في المناصب الوزارية	%18	%20	%25	%30	13%	2026		من غير المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة

محور التمكين الاقتصادي								
المؤشر	واقع 2015	المستهدف 2020	المستهدف 2025	المستهدف 2030	الواقع بعد ثلثي المدة	سنة الرصد الأحدث	ملاحظات	
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	%26.3	%20	%14	%9	41.4%	2019	أحدث البيانات ترجع ل2019 ويتوقع أن الوضع الحالي أسوأ	الوضع يزداد سوءًا
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	%24.2	%27	%31	%35	18.6%	2024		الوضع يزداد سوءًا
معدل البطالة بين الإناث	%24	%22	%20	%16	17%	2024		من الممكن تحقيق المستهدف ولكنه لا يعبر عن أي تغير إيجابي بل بالعكس
نسبة النساء في وظائف إدارية	%6	%8	%10	%12	14%	2024		تم تجاوز النسبة المستهدفة
نسبة النساء في وظائف مهنية	%38	%41	%44	%48	34%	2024		الوضع يزداد سوءًا
النسبة بين الدخل المكتسب المقدر للإناث ونظيره للذكور	%29	%38	%49	%58	20%	2024		الوضع يزداد سوءًا
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	%22.5	%30	%40	%50			المؤشرات المتبعة غير متاحة	
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	%45	%47	%50	%53	47%	2021		من المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	%9	%15	%20	%30	24%	2021		من المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة

محور التمكين الاجتماعي							
المؤشر	واقع 2015	المستهدف 2020	المستهدف 2025	المستهدف 2030	الواقع بعد ثلثي المدة	سنة الرصد الأحدث	
نسبة الأميات بين الإناث 10+	%27	%22	%17	%12	19.7%	2021	من الممكن الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة الأمية بين الإناث 20-24 و25-29 سنة (طبقًا للمسح الصحي الديموجرافي/ الأسرة المصرية)	%13.1 17.4%	%8	%4	صفر%	10.4% 11.5%	2021	من غير المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	%59	%63	%67	%72	66.4%	2021	من الممكن الوصول للنسبة المستهدفة
معدل الإنجاب الكلي (طفل لكل سيدة)	3.5	3.2	2.8	2.4	2.85	2021	من الممكن الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	%83	%86	%89	%92	90%	2021	من الممكن الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة الولادة القيصرية	%52	%46	%40	%34	72.2%	2021	الوضع يزداد سوءًا
نسبة وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي	52	43	34	26	49	2020	من غير المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة
توقع الحياة عند الميلاد	71.3 سنة	73	74.5	76	74.1	2021	من الممكن الوصول للنسبة المستهدفة
متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثى بصحة جيدة	63 سنة	65.7	68.5	71.4	62	2024	الوضع يزداد سوءًا
عدد دور المسنين	171	350	700	1400	167	2021	الوضع يزداد سوءًا

محور الحماية								
المؤشر	واقع 2015	المستهدف 2020	المستهدف 2025	المستهدف 2030	الواقع بعد ثلثي المدة	سنة الرصد الأحدث	ملاحظات	
نسبة الإناث (20-29) اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة	%18	%9	%0	%0	15.8%	2021	أحدث البيانات ترجع لـ2021	من غير المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة الإناث المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج (20-29) اللاتي أنجبن قبل سن 20 سنة	%24	%16	%8	%0	25.9% 29.1%	2021	أحدث البيانات ترجع لـ2021	الوضع يزداد سوءًا
نسبة السيدات اللاتي تعرضن للتحرش خلال السنة السابقة	%13	%9	%4	%0	–	–	الاصدار المراقب للمؤشر لم يصدر منذ 2015	
نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج اللاتي تم ختانهن	%92	%78	%67	%55	86%	2021	أحدث البيانات ترجع لـ2021	من غير المتوقع الوصول للنسبة المستهدفة
نسبة الفتيات أقل من 19 سنة المتوقع ختانهن	%56	%40	%25	%10	27%	2021	أحدث البيانات ترجع لـ2021	من الممكن الوصول للنسبة المستهدفة - لكنه يعبر عن توقع وليس الواقع
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جسدي من قبل الزوج	%25.2	%18	%9	%0	26%	2021	أحدث البيانات ترجع لـ2021	الوضع يزداد سوءًا
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف نفسي من قبل الزوج	%18.8	%12	%5	%0	22%	2021	أحدث البيانات ترجع لـ2021	الوضع يزداد سوءًا
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج	%4.1	%2.5	%1	%0	6%	2021	أحدث البيانات ترجع لـ2021	الوضع يزداد سوءًا